جامعة 08 مـاي 1945 – قالمـة



كلية الحقوق والعلوم السياسي

قسم العلوم السياسية

دور المركب العسكري الصناعي الامريكي في عسكرة السياسة الخارجية الامريكية

2010-2000

مذكـرة لنيـل شهـادة المـاستر في العلـوم السياسيـة فـرع العلاقـات الدولية والدراسات الأمنية

إعداد الطالبتين:

- ابتسام رمضاني

- صبرينة مخلوفي

إشـراف الـدكتـورة:

- سلـوى بن جديد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
وداد غزلاني	استاذ محاضر	قالمة	رئيسا
جمال منصر	استاذ محاضر	عنابة	مشرفا ومقررا
عبد النور ناجي	استاذ محاضر	عنابة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2012/2011

شكر و عرفان

شكر و عرفان:

نتقدم بجزيل الشكر والإمتنان إلى الدكتور المشرف منصر جمال

الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيّمة، التي علّمتنا

معنى حب العلم و البحث و الجدية، أدامه الله في خدمة العلم

الإهداء

الإهداء

الى الوالدين الكريمين اطال الله في عمرهما

ابتسام

الى والدي واخوتي زجميع صدي

صبرينة

مقدمـــة

تقدم اليوم الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على أنها القوة الأعظم في العالم التي تمتلك حسب مزاعمها القدرة على حماية العالم الغربي من المخاطر التي تهدده، هذا لامتلاكها أضخم قوة عسكرية عالميا كميا وتكنولوجيا.

ويتضح دور أية قوة عالمية من خلال سلوكها الخارجي في محيطها الدولي ، و السلوك الخارجي لأية دولة هو نتيجة مساعي مؤسسات رسمية وأخرى غير رسمية ،هذه الأخيرة تتعدد وتتنوع إذا تعلق الأمر بالنظام السياسي الأمريكي وتتزايد قوة تأثيرها من خلال مدى نفوذها داخل مراكز صناعة القرار الخارجي،وتشكل تشكل هذه المؤسسات في مجملها هياكل صنع السياسة الخارجية الأمريكية التي تتأثر بطبيعة ومتطلبات الاتجاهات الفكرية التي تسيطر عليها من حقبة إلى أخرى .

يبرز المركب "**الصناعي العسكري الأمريكي**" "**the mlitary industrial complex**" من بين أكثر اللوبيات تأثيرا في السياسة الخارجية الأمريكية، وتعود نظرية "المركب الصناعي العسكري "إلى عالم الاجتماع السياسي"رايت ميلز" R. MILLES"" حيث وجد انه يسيطر على الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ما اسماه "التحالف القومي بين رجال الصناعة والعسكريين"،وتذهب بعض الآراء إلى حد القول إلى أن السياسة الخارجية الأمريكية محصلة لدور المؤسسة العسكرية الصناعية ،غير أن هذه المحصلة تتأثر بطبيعة العلاقة بين الإدارة الأمريكية الحاكمة وأعضاء المركب الصناعي العسكري.

✍أهمية الموضوع:

تنبثق أهمية موضوع الدراسة من زاويتين :

الأهمية العلمية: تتضح أهمية الدراسة من خلال مجموعة من العوامل، أهمها:

- **أولا:** تهتم هذه الدراسة بفترة زمنية هامة في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية ،وهي الفترة التي تلت أحداث سبتمبر2001 حيث قامت الإدارة الجمهورية بزعامة الرئيس جورج بوش بعد هذه الأحداث لبناء سياسة خارجية قائمة على استخدام القوة العسكرية من اجل ضمان هيمنة عالمية أحادية الجانب.

- **ثانيا:** ما يزيد من أهمية هذه الدراسة إضافة إلى اهتمامها بفترة زمنية حديثة،معالجتها بطريقة علمية وحيادية لعلاقة واثر المركب الصناعي العسكري في السياسة الخارجية الأمريكية وهذا نظرا للطبيعة المعقدة و المركبة التي يتميز بها النظام السياسي الأمريكي.
- **ثالثا:** تكمن أهمية الدراسة أيضا في الابتعاد عن الخطاب و التبرير الأيديولوجي الأمريكي للاستخدام المتزايد للعسكرة، و توضيح المستفيد الحقيقي و الأكبر من هذه العسكرة.

الأهميـة العمليـة:

تتضح الأهمية العملية لهذه الدراسة من منطلق يتعلق بالباحث والرغبة في التعمق مستقبلا في دراسة السياسة الخارجية الأمريكية وما يدور داخل دواليب صنع القرار الأمريكي ومدى تمركز المصالح الاقتصادية و الربحية لأعضاء المجمعات المختلفة على غرار المركب الصناعي العسكري.

أسباب اختيار الموضوع: تنقسم أسباب اختيار هذا الموضوع إلى:

الأسباب الموضوعية:

كون الموضوع يعكس إلى حد ما اختصاص الباحث، حيث يعد موضوع عسكرة السياسة الخارجية لدولة موضوع جوهري في حقل العلاقات الدولية وله مكانته في تخصص الدراسات الأمنية.

من جانب أخر لا أحد ينكر حجم الضجة التي أثاره نهج القوة الذي تبنته السياسة الخارجية الأمريكية في ظل فترة حكم المحافظين الجدد خاصة بعد هول ما أحدثته أحداث 11سبتمبر2001 التي أطلق عليها بعض الدارسين "برل هاربر جديدة".

الأسباب الذاتيـة:

تعود بالدرجة الأولى إلى ميول الطلبة الشخصية، نظرا لاهتمامهم بالمواضيع المتعلقة بالسياسة الخارجية الأمريكية، والرغبة في الاضطلاع على واقع وخلفيات الجماعات ذات المصالح ودورها في رسم هذه السياسة وخاصة تلك ذات القوة والنفوذ على غرار المركب الصناعي العسكري،إضافة إلى أن دولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة في النظام الدولي تجلب اهتمام الباحثين من طلبة وأساتذة.

✍ الإشكاليـة:

انطلاقا مما سبق فالدراسة تتمحور حول دور المركب الصناعي العسكري ومدى تأثيره على السياسة الخارجية الأمريكية من منطلق زيادة الاعتماد على القوة العسكرية،و في ظل الحدث البارز أحداث 11سبتمبر 2001 الذي تزامن مع مرور فترة 9 اشهر من تولي "جورج. و بوش" **bush george walker** " رفقة إدارته ذات الخلفية المحافظة السلطة، وما خلفه هذا من أثار على الساحة السياسية العالمية عامة والأمريكية على وجه التحديد، من خلال اعتمادها على القوة العسكرية في تعاملها مع القضايا الدولية.

عليه نطرح الإشكال التـالي :

هل العسكرة المتنامية للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر2001 ضرورة فرضتها طبيعة البيئة الأمنية في هذه الفترة أم كانت تحت تأثير المركب الصناعي العسكري الذي تزايدت أهميته في هذه المرحلة ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية هي :

- ما هو مفهوم وطبيعة المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية ؟.
- كيف أثرت نهاية الحرب الباردة على المركب الصناعي العسكري الأمريكي ؟.
- ما هي دوافع عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية ؟.
- من هو الطرف الأكثر استفادة من النهج العسكري للسياسة الخارجية الأمريكية ؟.

✍ الفرضيـات:

لمعالجة هذه الإشكالية نطرح الفرضيات التالية :

- العسكرة المتزايدة للدول محكومة بالمتطلبات والتحديات الأمنية التي فرضتها البيئة الأمنية الدولية.
- كلما زاد اعتماد السياسة الخارجية على مرجعية فكرية محافظة كلما كانت أكثر توجها لاستعمال القوة العسكرية .
- كلما زاد ارتباط المصالح الاقتصادية الرأسمالية بجماعات المركب الصناعي العسكري كلما زاد ذلك في عسكرة السلوك الخارجي.

منهجية الدراسة :

تطلب دراسة دور المركب الصناعي العسكري في عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية اعتماد مجموعة من المقاربات والمناهج تسهل وتساعد في دراسة الإشكالية المطروحة، لذلك تمت الاستعانة ب:

- **مقاربة نيواقعية** :تم الاعتماد على هذه المقاربة نظرا لتركيزها على أهمية القوة العسكرية واعتبارها وسيلة ضرورية لتحقيق الأمن في عالم فوضوي يعد فيه الأمن سلعة نادرة،إضافة إلى هذا يعتبر تيار الواقعية الهجومية القوة العسكرية وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب، هذا ما يجعل هذه المقاربة فعالة في مستوى وصفي يبرر لتصاعد النزعة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية.

- **مقاربة نيوليبرالية نفعية:** تركز هذه المقاربة على تفسير سلوك الفواعل المجتمعية على أنها تسعى وراء ضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية و النزوع نحو تعزيز المنفعة المادية ،هذا ما يدفع النخبة المكونة للمركب الصناعي العسكري و في إطار سعيها لتحقيق مصالحها المادية تسعى للتأثير في توجهات السياسة الخارجية الأمريكية.

إضافة إلى هذه المقاربات تم الاعتماد أيضا على:

- **المنهج التاريخي**:تتضح الاستعانة بهذا المنهج من خلال دراسة وتحليل الخلفيات التاريخية لظاهرة المركب الصناعي العسكري وتطورها لتصبح بشكلها الحالي.

- تمت الاستعانة أيضا **ببعض تقنيات المنهج الإحصائي** من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات و المقاييس التي يمكن من خلالها قياس درجة عسكرة السياسة الخارجية في جانب كمي.

أدبيات الدراسة :

هناك دراسات أكاديمية عديدة حول المركب الصناعي العسكري الأمريكي ،إلا أن ما تتميز به هذه الدراسات أنها ارتبطت بفترة الحرب الباردة حيث برز دور المركب الصناعي العسكري الأمريكي آنذاك بمساهمته في زيادة حدة سباق التسلح بين المعسكرين. إضافة إلى كون أغلبها باللغة الأجنبية، بن بين أهم هده الدراسات نجد:

➢كتاب "لبياد شيف" بعنوان "**المجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية** " صدر سنة 1976 حيث تناول الكاتب العلاقة بين أعضاء هذا المركب وصناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية و تأثير ذلك على العلاقات الأمريكية السوفياتية.

➢ هناك أيضا دراسة حديثة للباحث **J Paul dunne** صدرت عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام سنة 2011 بعنوان "**The Changing Military Industriel Complex**" **ركزت هذه الدراسة على اثر نهاية الحرب الباردة على نشاط المركب الصناعي العسكري الامريكي**

➢صدر مؤاخرا أيضا سنة 2011 كتاب حول هذا الموضوع للكاتب "د ويليام.هارتونغ" بعنوان **"أنبياء الحرب"** " **Prophites of War** " **ركز** صاحبها على المجمع الصناعي العسكري منذ نشأته وكذا الشركات المكونة له من أبرزها شركة لوكهيد مارتن و أوضح مدى استفادة هذه الأخيرة من عقود بمبالغ مالية ضخمة من وزارة الدفاع اثر غزو العراق.

بالرغم من وجود عديد الدراسات حول هذا الموضوع، إلا أن هذه الدراسة تحاول تقديم إضافة من حيث أنها باللغة العربية من جهة، و أكاديمية من جهة أخرى فالتحليل في الدراسات الأكاديمية يكون علميا بعيد عن كل صيغ الذاتية أو الأيديولوجية .

✍ تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، هي كما يلي:

❖ **الفصل الأول**: تم التركيز فيه على الإطار العام للدراسة،تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث تمحور أولها حول الَضبط المفاهيمي للمركب الصناعي العسكري، و جاء المبحث الثاني لمحة موجزة حول السياسة الخارجية الأمريكية، أما المبحث الثالث فتضمن التأسيس النظري للدراسة من خلال التعرض للمنظور الواقعي الجديد في مبحث أول و المنظور النيوليبرالي في المبحث الثاني.

❖ **الفصل الثاني**: تمحور حول دراسة الدوافع المعلنة لعسكرة الساسة الخارجية في المبحث الأول، ثم الآليات الأساسية لعملية العسكرة، أما المبحث الثالث فقد تعرض لمجموعة مؤشرات توضح العسكرة المتنامية للسياسة الخارجية الأمريكية.

❖ **الفصل الثالث**: تم التركيز على التجسيد الفعلي للعسكرة وذلك بدراسة التدخل في أفغانستان و العراق والأطراف التي حققت أرباح جراء هذه التدخلات، ومن تم العمل على إيضاح حقيقة كون المصالح الاقتصادية هي التي توجه السياسة الخارجية الأمريكية وخاصة منها تلك المتعلقة بكبرى الشركات النفطية و الناشطة في مجال صناعة السلاح.

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي وتأسيس نظري لموضوع الدراسة

تمهيـد:

يبحث هذا الفصل محاولة لتأسيس نظري ومفاهيمي لموضوع الدراسة ،من خلال تقديم الإطار المفاهيمي لمتغيري الدراسة، تناول المبحث الأول ظاهرة شهدتها المجتمعات الغربية الصناعية بداية من نهاية الحرب العالمية الثانية، ولأنه لا يمكن دراسة أي موضوع بعيدا عن سياقه المفاهيمي و التاريخي تم إدراج المبحث الأول تحت عنوان المركب الصناعي العسكري التعريف والنشأة والتطور التاريخي.

أما المبحث الثاني فجاء بمثابة لمحة موجزة حول المتغير الثاني وهو السياسة الخارجية الأمريكية من خلال دراسة خلفياتها الفكرية، محدداتها، أهدافها، ثم دراسة هياكل صنع هذه السياسة من هياكل رسمية وأخرى غير رسمية.

يلي هذا، الإطار النظري للدراسة ،وذلك لأن هذه الأخيرة تتمحور حول سمة مميزة للسياسة الخارجية الأمريكية في المجال الزمني للدراسة، فمن المستحسن إن لم يكن من الضروري عند دراسة أي موضوع يتعلق بالسياسة الخارجية لبلد معين الالتزام بمقاربة نظرية معينة تساعد الباحث على تقصي حقائق الموضوع على الأقل في المستويين الوصفي والتصنيفي،وعليه بنيت هذه الدراسة على مقاربتين نظريتين الأولى نيواقعية و الثانية نيوليبرالية.

المبحث الأول: المركب الصناعي العسكري:التعريف، النشأة والتطور

يتم في هذا المبحث الضبط المفاهيمي لموضوع الدراسة من خلال التعريف،ثم التعرض للنشأة و التطور التاريخي للمركب الصناعي العسكري الأمريكي، تم دراسة أثر نهاية الحرب الباردة على إعادة هيكلته.

المطلب الأول: تعريف المركب الصناعي العسكري

تمت السيطرة على الحكومة في العالم الغربي ولجزء كبير من التاريخ الحديث من طرف جهة غير مرئية، حيث أنه كان الأغلبية يدركون بعض جوانب هذه اليد الخفية، لكن لا يمكن تحديد من يحرك أصابعها ويسيطر على تصرفاتها، يطلق عليها حكومة الظل أو بعبارة أدق"المركب الصناعي العسكري " ، غير أن الظهور الأول له كان في إطار النخب المسيطرة في الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن يتم تعميمه على البلدان الغربية الأخرى.[1] لعب

---

[1] سلوى بن جديد،**النمو الإقتصادي الرأسمالي و تأثيراته على حاضر ومستقبل أمن العالم** ،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،غير منشورة،جامعة الجزائر،2010،ص367

فيما بعد دورا حاسما في تطوير صناعات إستراتيجية هامة ودفع حركة النمو الاقتصادي الرأسمالي إلى مستوى عال جدا من التطور مع ما يتبع هذا التطور من تغيرات.ولقد استخدم تعبير " المركب الصناعي العسكري" لأول مرة في خطاب وداع الرئيس الأمريكي" **داويت ايزنهاور**" " DWIGHT EISENHAWER " الذي ألقاه في 18 جانفي 1961، فقد قال في ذلك الوقت:

" إن اتحاد المؤسسة العسكرية الضخمة مع الصناعة الحربية الواسعة ليشكل ظاهرة جديدة في التجربة الأمريكية، وإن تأثيرات هذا المركب الصناعي العسكري الاقتصادية والسياسية وحتى الفكرية تلمس في كل مدينة وفي كل حكومة وفي كل ولاية وأية دائرة من دوائر الحكومة الفدرالية، وانطلاقا من فهم الضرورة الحيوية لمثل هذا التطور فإنه يترتب علينا ألا نترك نتائجه الجدية بدون انتباه، وفي المؤسسات الحكومية يجب اتخاذ الحذر والحيطة ضد التأثير غير المبرر الذي بلغه المركب الصناعي العسكري بشكل مقصود أو غير مقصود" .[2]

كمصطلح عام يشير "المركب الصناعي العسكري " THE MILITARY INDUSTRIEL COMPLEX" إلى تحالف "تواطؤ" بين الجهاز الحربي للدولة وهو المؤسسة العسكرية مع المؤسسة السياسية بما في ذلك السلطة التنفيذية أو التشريعية والشركات الصناعية التجارية لإنتاج النفط والأسلحة، ومع ذلك فإنه ليس بالضروري أن يكون المجتمع رأسماليا حتى يكون له مركب صناعي عسكري وهذا ما انطبق على الإتحاد السوفياتي سابقا، وتميز المركب السوفياتي بشدة التورط من خلال أن التجارة كانت فرعا من فروع الحكومة.[3]

ويتكون المركب الصناعي العسكري الأمريكي من تحالف كل من: وزارة الدفاع، بعض جماعات المصالح في الكونغرس، شركات صناعات الأسلحة، معاهد جامعية.[4]

انطلاقا من هذا فإنه يمكن فهم المركب الصناعي العسكري على أنه تزاوج مصالح بين صناع الحرب وصناع المال، وجوهره هو وجود قاعدة صناعية دفاعية قوية تتمحور حولها مجموعة من المصالح الخاصة القابلة للانسجام،

---

[2] ب.د.بياد شيف ،**المجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الأمريكية** ،ترجمة رفعت البسيوني،بيروت،دار الفارابي ،1976.

[3] .Paul Denne,**changing mipitary Industriel complex**, stocholem, sipri 2006,p 3.

[4] jacques fontanel,**l'economie des armes**,paries, Edition la découverte,1984,p56.

وتحدد طبيعة المركب الصناعي العسكري من خلال درجة تأثير جماعات المصالح المختلفة وروابطها المؤسسية ويتضح التفاعل داخله من خلال أن وزارة الدفاع تحدد للصناعيين ما يجب البحث فيه وتطويره وإنتاجه من صناعات كما تحدد طبيعة هذه الأنشطة وكيف يتم تحويلها. (1)

إن هذا المصطلح الوصفي الذي يطلق على ذلك التحالف بين كبار الصناعيين والعسكرية الأمريكية هو أكثر تقيدا مما يبدو فهو عبارة عن تلك الشبكة المعقدة من المؤسسات والصناعات العسكرية المعينة مباشرة بإنتاج وتطوير الأسلحة المختلفة، فهو كارتل ضخم يتألف من الدوائر العسكرية الرسمية ووزارات الدفاع، والصناعات الحربية الخاصة، والشركات الكوكبية عابرة للقارات، والوكلاء الذي يروجون الأسلحة .(2) وبذلك فإن المركب الصناعي العسكري يحوز شبكة معقدة من المؤسسات والهياكل ذات المصالح تتركز في مجملها على تحقيق الأرباح في إطار نهج مؤسسي رأسمالي.

إجمالا يمكن القول أن المركب الصناعي العسكري هو كتلة متماسكة من الصفوة المختارة في وزارة الدفاع والصناعة وغيرها، وبدأ يستجمع السلطة أثناء الحرب العالمية الثانية، واستخدمت السلطة بكاملها في الحرب الباردة اللاحقة لتعزيز ذلك القدر من السلطة وبدعم من الصناعيين الرئيسيين، حاولت القوات المسلحة أن تتولى المسؤولية الكاملة للاقتصاد الأمريكي منذ الحرب العالمية الثانية.

وفي أهمية هذا المركب أورد"دونالد نالسون" DWONALED.N رئيس هيئة الإنتاج الحربي في كتابه" ترسانة الديمقراطية":

"أن المدنيين قد حاولوا أقصى جهدهم، منذ عام 1942 وما بعدها أن يجعلوا من هيئة الإنتاج الحربي أداة طيعة بين أيديهم في سبيل التحكم باقتصادنا...".

(1) Adrian Kuah, **Réconceptualising the military-Industrial complex :a general systeme theory approach**, singapore, institute of defence and strategic, studies, december ,2005.p14.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، **سباق التسلح الدولي : الهواجس والطموحات والمصالح، المراكز**،الجزائر، دار المطبوعات الجامعية، 2010، ص 28.

أضاف ويلسون سنة 1944:" ...**أن كل ما تحتاج إليه الأمة هو اقتصاد حرب دائم، واقترح أن تختار كل شركة كبرى رجل اقتصاد مع القوات المسلحة (يقلد رتبة كولونيل في الاحتياط)، لأن حسن الاستعداد العسكري للحرب يجب أن يكون مرة واحدة وللأبد، برنامجا مستمرا وليس نتيجة لحالة طوارئ**".(1)

المطلب الثاني: المركب الصناعي العسكري: النشأة والتطور

من المعلوم، أنه لا يمكن دراسة أي ظاهرة بعدد الظروف التاريخية التي ظهرت خلالها وصاحبت تطورها، من ثم فإنه لا يمكن وضع فهم حاسم للمركب الصناعي العسكري بعيدا عن سياقه التاريخي السليم.

إذا كانت صناعة العسكرة والسلاح هيمنت منذ الحرب العالمية الثانية على السياسة الخارجية للدول الكبرى وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت بذلك الرعاية الاجتماعية والدفاع الوطني والقوات المسلحة تخضع لأغراض اقتصادية وسياسية، لكن تلك القوى ظلت تحت السيطرة عن طريق الحد من النفقات العسكرية وقت السلم، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وعندما بدأت رغبتها تتزايد للتوسع اتجاه الخارج، قامت بتشييد قوات بحرية سنة 1880 ومدرعات ومعدات حربية حديثة.

تطلب إعداد الأسطول السابق تجمع فريق إنتاج تشكل من القادة السياسيين، ضباط البحرية، الصناعيين، هنا نجد الأصول الأولى للمركب الصناعي العسكري، هذا الفريق الذي استمر في الوجود إلى غاية بداية القرن الواحد والعشرين انبثق من الحاجة إلى تطبيق العلوم والتكنولوجيا الحديثة للأسلحة على نطاق مستمر. (2)

انطلاقا مما سبق لعبت فرق الإنتاج العام والخاص التي تضمنت مجموعات من الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية على غرار"لوكهيد" "نورتورب" "بوينغ" دورا بالغ الأهمية في تطوير الطائرات في فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، كذلك تطوير مجال الفضاء في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

---

(1) سيدني لانز، **المركب العسكري الصناعي، ترجمة رفيق جبور**، دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 1977، ص 30.

(2) Dictionary of américan history ,military industrial complex, in :<http// : ensyclopedia.com>.(26/03/2012).

خلال الحرب العالمية الأولى كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تخطط لاقتصادها تلبية للطلب المتزايد للخدمات العسكرية، تكشف هذه الحقيقة الطريقة الفريدة للعلاقات المدنية- العسكرية المعقدة، فلقد دفعت الظروف الطارئة بأصحاب المصالح الخاصة إلى جمع قواهم مع المؤسسة العسكرية لزيادة قوة تأثيرهم.[1]

في ظل غياب نظام يحدد طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية ذهب رجال الأعمال والمهنيين وغيرهم إلى تسخير الحرب لخدمة الاقتصاد، فكانت النتيجة في نهاية المطاف إنشاء مجلس صناعات الحرب (WIB) وتمت السيطرة على هذا المجلس بصورة كبيرة من طرف الصناعيين الخواص ما أقار قلق العسكريين الكبار، وفي سنة 1920 سمح الكونغرس الأمريكي لآلة الحرب "pantagonne" بالتخطيط لعمليات الشراء والتعبئة الاقتصادية وتم تقسيم الاضطلاع بهذه المسؤوليات مع وزارة البحرية ووزارة الصناعة، التجارة والمالية.كان الهدف الأساسي لمجلس صناعات الحرب (WIB) هو تنظيم كيفية سير الاقتصاد خلال الحرب العالمية الثانية، وقد كان لآثار أزمة الكساد العالمي سنة 1929 أثر بالغ في تحفيز هذا التحالف.[2]

وتزايد دور الشركات الصناعية الكبرى-المهيمنة في عصرنا الحالي- من خلال توليها لأطراف الحرب العالمية الثانية مثلا: لعبت شركة IBM وهي واحدة من أكبر شركات العالم اليوم دورا فاعلا جدا خلال الحرب بدءا من وصول هتلر إلى الحكم سنة 1933، حيث أقامت سلسلة من العقود مع الرايخ الثالث من بينها تشغيل المعتقلين في بناء السكك الحديدية، إضافة إلى توليها مهمة تصنيف اليهود الألمان و الأوروبيين وغيرهم من الأقليات.و إضافة إلى شركة IBM الوحيدة التي تواطأت مع النازيين، فهناك شركة جنرال موتورز هي الأخرى لعبت دورا كبيرا حيث رحب هتلر بالمدير التنفيذي للشركة في ألمانيا النازية وكان ضيفا خاصا سنة 1934.[3]

لقد وضعت شركة جنرال موتورز GMT العديد من السيارات التي استعملها هتلر في حملتها العسكرية والتي شنها على جميع أنحاء أوروبا من خلال فرعها المتواجد في ألمانيا (Ople)،كما اضطلعت شركة GM سنة 1935 بنقل تكنولوجيا إنتاج البنزين الذي يحتوي على الرصاص المعروف بـ: إثيل Ethyl.

أكد اللواء الأمريكي "ساندلي بيتلر" "sendley biteler " وهو واحد من بين تسعة عشرة شخصا أمريكيا حائزا على وسام الشرف في الولايات المتحدة الأمريكية في شهادة له أمام الكونغرس، إن جماعة من رجال

(1) Dictionary of américan history ,military industrial complex,op.cit.

(2)) مصطفى صايح، **السياسة الأمريكية اتجاه الحركات الإسلامية(التركيز على ادارة جورج بوش 2000-2008)**، غير منشورة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسة و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2007، ص 142.

(3) Black Edrin, hitler's carnaker : the inside story of how generl motores helped mobilize the therd rich, p4,in : <http// globalesearch. Ca/index.php.context= s71>.

"وول ستريت" حاولوا التقرب منه ليكون زعيم مؤامرة لقب نظام الحكم وإسقاط نظام "تيودر روزفلت" في محاولة لفرض الفاشية في الولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى ما سبق كانت عائلة "بوش" على علاقة وثيقة بشركة الأسلحة "**ريمنجيت**" "Remmgtan" التي كان لها علاقة بذلك الحدث .

لم يمكن "**برسكوت بوش**" "Prescath Bush " جد الرئيس جورج دابليو بوش (2000-2008) الذي ساعد "هتلر" ماليا أول من سخر الحرب بغرض الربح في عائلة "بوش" فلقد توجه والده "صاموئيل برسكوت بوش" إلى الأعمال التجارية الصناعية عن طريق أصدقاء العائلة " **عائلة روكفيلر**" " Rockffrler Family" فضلا عن منصب في مجلس صناعات الحرب (WIB) ولقد كان يسيطر على هذا الأخير كتلة من المحافظين المكونين من أهم الشركات والمؤسسة العسكري. (1)

ولقد ازدهر النشاط الإنتاجي للصناعة، العسكرية وعرف قفزته الكبرى مع الحرب العالمية الثانية حيث تم تصنيع 303218 طائرة لفائدة الجيش الأمريكي في فترة ما بين 1941 و1944 فقد شهد قطاع الصناعة العسكرية اتجاه تصاعدي في خلق مناصب للشغل، حيث لم يكن يشتغل بالقطاع إلا 15 ألف عام 1933 ليرتفع عددهم إلى 85 ألف في سنة 1940 ويعرف تصاعدا مذهلا سنة 1943 حيث وصل عدد العاملين بالقطاع العسكري الجوي إلى 4 ملايين عامل(2)

الجدول رقم (1): تطور الإنفاق الفدرالي و العسكري للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية

السنة	الناتج الإجمالي المحلي		الإنفاق الفدرالي			الإنفاق العسكري			
	الكلي[1]	الزيادة %	الكلي[1]	الزيادة %	GPP %	الكلي[1]	الزيادة %	GPP %	%من الإنفاق الفدرالي
1945	223,10	/	92,71	1,50	41,90	82,97	4,80	37,5	89,50
1946	222,30	0,36	55,23	40,40	24,80	42,68	48,6 -	19,2	77,3
1947	224,20	8,97	34,5	37,35	14,80	12,81	-70,00	5,5	37,1
1948	269,20	9,29	29,76	13,70	10,60	-9,11	28,9-	3,5	30,6
1949	267,30	-0,71	38,84	30,50	14,30	13,15	44,4	4,8	33,9
1950	293,80	9,02	42,56	9,60	15,60	13,72	4,4	5	32,2

(1) Dictionary of américan history,op,cit.

(2) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 143

(1) :بليون دولار،سعر الدولار سنة 1945

المصدر: Christoper J.Tassava.The american economy during the second world

يبدو تأثير نهاية الحرب العالمية الثانية واضحا حيث شهد الإنفاق العسكري في السنوات الموالية تراجعا، نتيجة التحول من الإنتاج العسكري والعودة إلى الإنتاج المدني- غير أن الزيادة عادت لتتضح بمجيء إدارة الرئيس"هاري ترومان" 1945-1953 وبداية تطبيق إستراتيجية الاحتواء في ظل ظروف الحرب الباردة مما تطلب وضع ميزانيات دفاع بدأت في الارتفاع منذ سنة 1950. حيث أنه وإبان الحرب الباردة هناك حديثين هامين يوضحان نشاط المركب الصناعي العسكري الأمريكي يتعلق الأول بحرب كوريا والثاني بحرب الفيتنام.[1]

1 حرب كوريا:

عندما غزت كوريا الشمالية كوريا الجنوبية سنة 1950، قررت إدارة ترومان أن تبدأ في تطبيق إستراتيجية الاحتواء، شريطة أن تبرر هذه الزيادة في ميزانية الدفاع إلا أنه لم يتم التمويل الفعلي للحرب إلا بمبالغ محدودة في حين وجهت القيمة الأكبر لتطوير الأسلحة النووية حيث ارتفع الإنفاق الدفاعي من 150 مليار دولار سنة 1950 إلى 500 مليار دولار وهي زيادة مذهلة بحوالي 200 % وبهذا تكون الحرب الكورية قد وضعت حدا للاتجاه التنازلي للاتفاق العسكري الأمريكي.

2 حرب الفيتنام:

إضافة إلى الأثر الذي خلفته حرب كوريا على الميزانية الدفاعية الأمريكية ،نجد حرب فيتنام لها اثر واضح أيضا، حيث ارتفعت المخصصات الأمريكية من 52,4 مليار دولار عام 1965 إلى 80 مليار دولار عام 1968، وذلك لأن الولايات المتحدة الأمريكية كانت بحاجة لإقامة قواعد وبنى تحتية شبه دائمة في فيتنام لضمان الدعم لقواتها، والقيام بهذه العملية تطلب الأمر الاعتماد على عقود مع القطاع الخاص.

بذلك خلق قرار "جون كينيدي" "Jhon Kennedy" بالتدخل في فيتنام تعقيدا في العلاقة بين المدنيين والعسكريين في الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد هذا التعقيد حدة في عهد خلفه "ليندون جونسون " وراحت الخلافات تظهر شروخات بين المدنيين والعسكريين، وأضحت هذه العلاقة محل نقاش ورؤى متضاربة،

[1] christopher J.tassava, **The american economy during the second world** war, the Economy history association, in : <http : eh/ encyclopedia/ artical/ tassava>, (25/04/2012).

بعدها جاءت فضيحة "ووترجيت" لتنهي فترة حكم الرئيس "نيكسون" وبينت أن المؤسسة العسكرية أصبحت تبدي استهانة واضحة بالمؤسسة السياسية وترى نفسها المسئولة على تحقيق الأمن القومي الأمريكي "والإمبراطورية الأمريكية البازغة" أما وسيلتها المفضلة لتحقيق ذلك هي مواصلة تكديس الأسلحة وتكثيف الجهود وراء تطوير التكنولوجيات اللازمة.(1)

في هذا السياق تعد فترة الحرب الباردة أعظم فترة تحولت فيها الحكومات الوطنية بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، إلى الزبون الأول لشركات الأسلحة وبذلك تطورت سوق السلاح إلى هيكل احتكاري ضخم.

تواصل هذا التوجه نحو الزيادة في الإنفاق العسكري وميزانية الدفاع بمجيء إدارة "ريغان" "Regan" فقد ساهمت في غرس الروح العسكرية في وعي الطبقة الحاكمة الأمريكية، حيث شددت هذه الإدارة في برنامجها الأمني والدفاعي على ضرورة تقوية القدرات العسكرية الأمريكية، كان ريغان قد بنى نظرته العقائدية لسباق التسلح من منطلق أن الاقتصاد الأمريكي هو الأكثر تحملا وبذلك كانت هذه الفترة الأكثر إزدهارا في نشاط المركب الصناعي العسكري الأمريكي.(2)

كان هدف "ريغان" من خلال زيادته للإنفاق العسكري خلق اقتصاد حرب قوي في فترة شهدت سلما غير مستقر، فعمل على تطوير عدة الجيوش بشراء كميات هائلة من الأسلحة خاصة الطائرات المقاتلة والدبابات المدرعة، ما سمح لشركة "نورتروب غرومان غروب" "Northrop gruman group" الاستفادة من عقد لمناعة أغلى طائرة في العالم المعروفة بـ الشبح B2 والبالغة قيمتها 2 مليار دولار.(3)

هذا وحازت شركة "هيليونيتكس" على 70% من العقود التي طرحها البنتاغون ووزارة الطاقة في منتصف الثمانينات، وتجدر الإشارة إلى أنه كان ضمن حكومة "ريغان" مجموعة من ممثلي الاحتكارات ينتمون إلى 20 فرعا من الاقتصاد وكان لهم ارتباط وثيق بالعمل العسكري والتوسع الخارجي، كما أن "ريغان" نفسه كان على صلة مع شركة "جنرال الكتريك" GE فهو الناطق الرسمي للشركة سابقا، وكان أيضا على علاقة مع المجموعة الإقليمية المحتكرة لرأس المال الأمريكي في كاليفورنيا التي كان محافظا لها.

(1) محمد حسنين هيكل، **الإمبراطورية الأمريكية والإغارة على العراق**، القاهرة، دار الشروق، 2004، ص ص 310-312.

(2) الكسيف كروتسكيخ، **الروح العسكرية الأمريكية: آلة الحرب، الأخلاق، القواعد، أعمال العدوان**، 1988، ص 3،على الرابط: < www.4shared.com> [03/05/2011].

(3) : Greg Schneider and Renae Meel,**" Regan's Defence Buldup Military Eras "**, the washington past, June, 9, 2004, p1, in< http://www.washingtonpost.com/up.dgm//articals/A26273 >, [15.04.2012].

إن أهم ما ميز حكم "ريغان" هو مبادرة الدفاع الإستراتيجي التي أعلنها سنة 1983 وعرفت في ما بعد باسم "حرب النجوم" وهي مبادرة مثلث تحولا في الفكر الدفاعي الإستراتيجي الأمريكي، مضيفة بذلك نفوقا عسكريا عالميا آخر.[1]

تولت شركة "هيليونيتكس" تلك المبادرة كونها مختصة في السلاح الكوني الليزري، وبذلك يكون "ريغان" قد قدم خدمة كبيرة لزملائه سابقا، حيث شهدت أسهم الشركة زيادات لا سبق لها قدرت بحوالي 60%، هذا واستقال حوالي ألفين وستة مئة موظف عسكري أمريكي هام وبدأو العمل في الشركات المنتجة لأنظمة الأسلحة، وكانوا هم من أشرفوا سابقا على إعداد هذه المبادرة في وزارة الدفاع.[2]

المطلب الثالث: أثر نهاية الحرب الباردة على نشاط المركب الصناعي العسكري الأمريكي

كان من المتوقع أنه بانتهاء الحرب الباردة سيعرف الإنفاق العسكري على التسلح انخفاضا بنسب كبيرة، هذا لأن غياب الخصم السوفياتي سيؤدي إلى وضع حد لسباق التسلح الذي خاضه زعيما المعسكرين – الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي – طوال فترة الحرب الباردة.

فعلا، بينما يحتفل الأمريكيون بانتصارهم على الشيوعية تعالت الأصوات المطالبة بخفض ميزانية الدفاع وزيادة الإنفاق على الشؤون الاجتماعية كالرعاية الصحة وغيرها، تزامن مع تولي "جورج بوش الأب" للسلطة، وبذلك ثارت نقاشات داخل مجلس الشيوخ بين كتلة "بوش الأب" من الجمهوريين مقابل الديمقراطيين حول موضوع تحويل الإنفاق الدفاعي إلى البرامج المحلية.

هذا ما أثر على "المركب الصناعي العسكري الأمريكي كونه يعتمد أساسا على عقود وزارة الدفاع، حيث عرفت ميزانية الدفاع الأمريكي في الفترة التي تلت نهاية الحرب الباردة تراجعا محسوسا، مما دفع إلى إعادة هيكلة المركب الصناعي العسكري خاصة بعدما قررت وزارة الدفاع خفض عدد الشركات المختصة في البحث والتطوير وإنتاج الأنظمة الجديدة من الأسلحة.[1]

---

[1] سامح راشد، **"نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي.... لماذا الإصرار؟ ولماذا التأجيل؟"**، على الرابط: < http://www.islamonline.net/iol-arabic/doualia/qpolitic-sep-2000>، [24.04.2012].

[2] الكسيف كروتسكيخ، مرجع سابق، ص ص 5-6.

[1] مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 162.

ذلك أن ميزانية الدفاع لسنة 1991 شهدت تراجعا بنسبة 10% من حيث القيمة الحقيقية مقارنة بالنسبة للسنة السابقة، إضافة إلى التراجع في العقود الممنوحة من طرف وزارة الدفاع وإلغاء العديد منها، مثلا ألغى "ديك تشيني" "Dik Tchini" وزير الدفاع في حكومة "بوش الأب" عقد الشركة "ماكدونيل دوغلاس" "Macdonnel Dauglas" كيان متعلقا بإنشاء المقاتلة **A12**، كما خسرت شركة "جنرال ديناميكس" "General daynamics" عقدا يتعلق ببيعها مقاتلة F16 لوزارة الدفاع.(2)

إضافة إلى التراجع الذي شهدته عقود الدفاع، فقد فتح وزارة الدفاع الأمريكية المجال أمام مشاركة المستثمرين المؤسستين مثل: صناديق التقاعد، وصناديق الضمان الاجتماعي، هذا ما أدى إلى تغيير جذري لنمط تسيير هذه الشركات.(3)

خلف هذا الاندماج بين المساهمين الاجتماعيين وقطاع صناعة الدفاع تزايدا كبيرا في القيمة المضافة لصالح أصحاب الشركات على حساب المساهمين، بالرغم من أن هذا الاندماج أدى إلى تغيير توازن القوى داخل المركب الصناعي العسكري لصالح المستثمرين من المؤسسات، إلا أن وزارة الدفاع لا تزال تشكل عنصرا رئيسيا من عناصره.

وتعد وزارة الدفاع المشتري الوحيد للأسلحة المنتجة حتى أن عمليات التصدير تتطلب موافقتها، وتمثل المبيعات العسكرية واحدة من الطرق الأساسية لتمويل ميزان صادرات الولايات المتحدة الأمريكية، فتدخل الحكومة في عقود شراء باسم وزارة الدفاع الأمريكية لصالح الدول الحليفة والصديقة.(4)

علاوة على كون وزارة الدفاع الزبون الأول للأسلحة، نجدها قد قدمت ضمانات لاستمرار نشاط المركب الصناعي العسكري وافق عليها كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي، تجسد ذلك بإصدار قانون فدرالي سنة 1993 يفرض على كل إدارة في بداية عهدتها تقديم "مراجعة رباعية للدفاع" Quatriennal Défense Réview وهذا لضمان التفوق الصناعي وخدمة لمصالح المركب الصناعي العسكري.(1)

---

(2) Defense companies, p196. in : <http://www.peinceton.etud/ota/disk1/1992/290209/pdf>, [21.04.2012].

(3) مصطفى صايح، مرجع نفسه، ص 162.

(4) Claud Serfatin, **" la régenation du system militaro-industriel américain au tournant de siècle"** ,in : <http://www.grip.org/g1026htm>, a [15/04/2012].

(1) Khelifa Mahieddine, **" le complexe militaro-industriel"**, in :<http://michetcollon.info/lecomplexe-mititaro-industriel.html?lang=fr>, [25/04/2012].

بذلك شهدت الفترة 1993-1997 ارتفاعا في قيمة أسهم شركات صناعة الأسلحة، إلا أنها لم تلبث أن شهدت انخفاضا حادا خاصة في الفترة 1997-1999، وهذا التراجع تعبير عن السخط الذي تكنه "وول ستريت" "Wall street" لبعض جماعات الدفاع.

يعتقد البعض أن نظام إنتاج الأسلحة والهيكل التنظيمي للمركب الصناعي العسكري قد اختلف عن ذلك الذي ساد طيلة أربعة عقود سابقة، هذا نظرا للتحولات التي مست بشكل كبير أساليب الإنتاج وإدارة النشاطات الصناعية، خاصة الاستفادة من التكنولوجيا المدنية بما في ذلك إدخال الابتكار والتكنولوجيا التنظيمية التي تنتجها الأسواق المدنية غرار التجارة الالكترونية.[2]

كما سمحت حروب التسعينات لمخابر صناعة الأسلحة ومراكز الدراسات التكنولوجية باختبار دقة بعض الأسلحة وفعاليتها في الميدان، كما سمحت بتطوير أسلحة جديدة، فأكدت الحرب الأمريكية ضد صربيا تحسن دقة صواريخ "باترويت" وكذا طائرات الاستكشاف بدون طيار.[3]

سعى المركب الصناعي العسكري إلى خصخصة عقود الدفاع وهذا ما جاءت به رزنامة قدمها "ديك تشيني" وزير الدفاع في إدارة "بوش الأب" إلى إدارة "كلينتون" هذا الأخير رحب بفكرة "تشيني" وعلى إثر هذا فازت شركة "هاليبرتون" التي يترأسها "تشيني" إلى جانب شركات أخرى بعقود ذات عوائد كبرى إبان صراع البلقان وحرب كوسوفو.[4]

المبحث الثاني: لمحة موجزة حول السياسة الخارجية الأمريكية

[2] Claud Serfatin, op.cit.

[3] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 162.

[4] جيرمي سكاهيل، **بلاكوتر أخطر منظمة سرية في العالم**، الإسكندرية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2007، ص 18.

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية بالحفاظ على العديد من المصالح، هذه الأخيرة مدفوعة بخلفيات فكرية ونظرية توجه هياكل صنع القرار في الإدارة الأمريكية إلى تبني سلوك خارجي وفق مجموعة من المحددات، والأهداف والغايات التي تلعب دورا حاسما في تحديد الكيفية التي يتم التعامل وفقا لها مع الأطراف الخارجية.

المطلب الأول: الخلفيات الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية

تحوز الولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من المميزات تتمثل في امتلاك القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية في آن واحد، إضافة إلى شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية، هذا ما يسمح لها بلعب عديد الأدوار في مناطق مختلفة من العالم، وتتحكم في هذه السياسات خلفيات ومرجعيات تجسدت منذ استقلال الولايات المتحدة الأمريكية. ويتناول هذا المطلب دراسة الاتجاهين الرئيسيين اللذين يمثلان الخلفية الفكرية للسياسة الخارجية الأمريكية، وهما كما يلي:

أولا: التوجه الانعزالي

تعد سياسة العزلة أبرز توجهات السياسة الأمريكية وقد نشأت لعدة أسباب لعل أهمها الانفصال الجغرافي والخصائص الإيديولوجية للشعب الأمريكي إضافة إلى الاكتفاء الذاتي الاقتصادي، وكذلك رفض الولايات المتحدة كونها دولة حديثة التدخل في الشؤون الخارجية. [1]

ينسب التوجه الانعزالي إلى المدرسة الجيفرسونية، التي تعود أفكارها إلى الرئيس الأمريكي الثالث "توماس جيفرسون" "Tomas Jefferson" (1801-1809)، الذي يعتبر من الآباء المؤسسين للولايات المتحدة الأمريكية، ومن الرواد الأساسيين في تطوير الحزب الجمهوري.

تؤمن هذه المدرسة إيمانا عميقا بالتفرد الأمريكي وبالإمكانات الأمريكية، وتنادي بضرورة تبني الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة خارجية انعزالية تقلل من الارتباطات والالتزامات والتدخلات الأمريكية في الشؤون العالمية لتخفيف الأعباء عليها، وترى أن مهمة السياسة الخارجية حماية الداخل الأمريكي. [1]

[1] السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001 الإشكالات الفكرية والإستراتيجية**، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص 29.

[1] بشار نرش، **"السياسة الخارجية الأمريكية من منظور المدارس الفكرية "**، على الرابط:
(12/04/2012). <http://www.iraqhope.com/index.php?optian=com>

غير إن هذا الميل الانعزالي تقلص تأثيره مع نهاية الحرب الباردة إلا أنه ظل حاضرا في نقاشات المفكرين، ففي ظل محاولة التنظير للأحادية القطبية بدا الجدال واضحا حول المنظور الذي تتخذه هذه الأحادية أي المنظور الانعزالي أو المنظور التبشيري النشط، في ظل هذا النقاش ظهرت الانعزالية الجديدة متسائلة عن من يملك القوة لتهديد سيادة الولايات المتحدة الأمريكية وسلامة أراضيها؟ وأجابوا على هذا السؤال أن لا أحد يفعل، فبعد انهيار الإتحاد السوفياتي لم تعد هناك دولة بإمكانها التغلب على باقي الدول، أو كتلة تمتلك قدرات اقتصادية وإمكانات عسكرية تهدد بها الحياة الأمريكية.(2)

بدا التيار الانعزالي أكثر توافقا مع السياسة الخارجية التي تبنتها إدارة "كلينتون" الرافضة للتدخل العسكري في خارج الحدود الأمريكية من أجل تحقيق المصالح العليا للولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهدت هذه الفترة تدخلات ذات طابع إنساني.

إن هذا التوجه الانعزالي بشقيه اليميني واليساري واجه رفضا قاطعا من دعاة النزعة التدخلية، القائمة على استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع النظام الدولي.

ثانيا: النزعة التدخلية

يستعمل بعض الدارسين مصطلحي "العالمية" و"الدولية" للدلالة على النزعة التدخلية في السياسة الخارجية الأمريكية "النزعة العالمية"،فتحويل العالم إلى النموذج الأمريكي يوجب المشاركة النشطة والالتزام بالتبشير العالمي.

تدعو هذه النزعة التدخلية الولايات المتحدة إلى ضرورة الاندماج في المجتمع الدولي، والمشاركة في السياسة العالمية بما في ذلك صراعات العالم القديم، وحجة أصحابها أن أمة مثل أمريكا بما لها من قيم وقدرات ومصالح لا تستطيع أن تنزوي داخل حدودها، ويجب أن لا تكتفي بالمشاركة في السياسة العالمية فحسب، بل الحصول على الريادة العالمية.(1)

عقب نهاية الحرب الباردة، اعتمد أسلوب السياسة الخارجية الأمريكية على استخدام الوسائل التدخلية في التعامل مع النظام الدولي، وظلت بذلك السياسة الخارجية الأمريكية تركز على نوعين من الوسائل هما:

---

(2) Alan joneson**," super power without a sword"**, foreing Affairs, vol 72, N03, summer 1993, p 179.

(1) زهير بوعمامة، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دوكتراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية،غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008، ص 44.

أ - **الوسائل التدخلية العسكرية – الأمنية:** وهو ما تميزت باستخدامه الإدارات الأمريكية التي يسيطر عليها الجمهوريون، ومن أمثلة ذلك ما قام به الرئيس "بوش الأب" بشن حرب الخليج، ولا تقتصر توجهات الإدارات الجمهورية على استخدام الوسائل التدخلية العسكرية – الأمنية عن طريق شن الحروب، وإنما كذلك عن طريق تعزيز ونشر القواعد العسكرية والأساطيل البحرية.

ب - **الوسائل التدخلية الاقتصادية – السياسية:** تميزت باستخدامها الإدارات الأمريكية التي يسيطر عليها الديمقراطيون، ومن أمثلة ذلك قام إدارة الرئيس "بيل كلينتون" بتشديد العقوبات الاقتصادية والحصار ضد العراق لفترة طويلة إضافة إلى فرض العقوبات ضد ليبيا والسودان.(2)

وبذلك كانت الإدارات الأمريكية ومازالت بمختلف انتماءاتها الجمهورية والديمقراطية تركز على انتهاج السياسات الخارجية التي تعتمد السياسات التدخلية بما يتيح للولايات المتحدة الأمريكية القيام بتنفيذ العديد من الأدوار الوظيفية بالمسرح الدولي.(3)

ظهر الشغف الأمريكي بممارسة سياسة أحادية، في منتصف التسعينات عندما رفضت واشنطن سنة 1997 معاهدة أتاوا المتعلقة بالألغام ضد الأفراد، ورفضت سنة 1998 الاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، كما رفضت "برتكول كيوتو" المتعلق بانبعاث غاز الكربون.(4)

هذا التوجه لم ينطلق من عدم وإنما هو راجع لمجموعة من المحددات تتحكم في السياسة الخارجية الأمريكية فما هي؟

المطلب الثاني: محددات وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية

يتم في هذا المطلب الضبط المفاهيمي لموضوع الدراسة من خلال التعريف، ثم التعرض للنشأة والتطور التاريخي للمركب الصناعي العسكري الأمريكي، ثم دراسة أثر نهاية الحرب الباردة عليه، وبعدها تحليل عملية إعادة الهيكلة داخله.

أولا: محددات السياسة الخارجية الأمريكية

(2) عبير بسيوني عرفة علي رضوان، **السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2011، ص 33.
(3) المرجع نفسه، ص 34.
(4) شاهر إسماعيل الشاهر، **أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، دمشق، منشورات الهيئة لاعامة السورية، 2009، ص 7

تبلورت الرؤية الأمريكية للعالم منذ خروجها من عزلتها– أثناء الحرب العالمية الثانية– حول المشروع الإمبراطوري الأمريكي، لأجل ذلك عملت على جذب العالم إلى مجتمع مثالي يقوم على المبادئ الدينية والقيمية التي يقوم عليها المجتمع الأمريكي وأيضا تراكم الثروة بشتى الطرق سواء تحقق هذا بالقوة أو غيرها من الأساليب.

1 - القوة كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية:

فرضت الحرب العالمية الأولى على الشعب الأمريكي الخروج من سياسة العزلة، نتيجة حرب الغواصات التي أنتجها الألمان وإغراقهم لخمسة سفن أمريكية سنة 1917، هذا ما أجبر الرئيس "وودرو ويلسون" على التحرك حيث جاء بمبادئه الأربعة عشر التي أسست المدرسة المثالية والتي سادت بقوة آنذاك.

عادت الولايات المتحدة الأمريكية إلى سياسة العزلة إلى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية، حيث قررت دعم الحلفاء بيع أسلحة لهم إضافة إلى إصدار قانون الإعارة والتأجير الذي حصلت بموجبه بريطانيا على خمسين مدمرة أمريكية. (1)

إثر بروز الولايات المتحدة الأمريكية وخروجها من سياسة العزلة تبث "القوة" كمحدد لسياستها الخارجية، حيث أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية حيازة الولايات المتحدة لقوة عسكرية هائلة مدعمة بالسلاح الذري، إلا أن هذا الأخير لم يبق حكرا على الولايات المتحدة فقط، بل سرعان ما استطاع الاتحاد السوفياتي "القنبلة الذرية".

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية علاقات تراوحت بين مد وجزر بين القوتين العظميين اللتين كثيرا ما شرفتا على التصادم، إلا أن هذا التصادم لم يدفع إلى مواجهة مباشرة، وانتهى بسقوط الاتحاد السوفياتي وهو ما نجم عنه استغلال الولايات المتحدة للوضع الجديد باستخدام قوتها العسكرية، اتضح ذلك من خلال سعيها الحثيث لتظهر للعالم على أنها تمتلك قوة عسكرية لا يمكن مجاراتها وهذا للحفاظ على موقع متميز.

غير أن ظهور مخاطر ذات طبيعة جديدة تهدد أمريكا إلى امتلاك القوة العسكرية ضرورة تمكنها في عالم ما بعد الحرب الباردة من إنجاز المهام الموكلة إليها، بذلك شكل التفوق العسكري عاملا حاسما في توجيه القرار السياسي في مجال السياسة الخارجية الأمريكية.(1)

(1) محمد علي القوزي، **العلاقات الدولية في التاريخ الحديث والمعاصر**، بيروت، دار النهضة العربية، 2002، ص 136.

2 - العامل الاقتصادي كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية:

إن العامل الاقتصادي من بين أهم محددات السياسة الخارجية الأمريكية، فمنطق الربح وتعظيم الثروة عند الأمريكيين هو الأصل في أي حركة اجتماعية أو سياسية منذ تشكل الأمة الأمريكية.

بذلك تجعل الطبقات الرأسمالية الحاكمة في الإدارات الأمريكية المختلفة من الكرة الأرضية كاملة امتدادا حيويا لها، وهذا ما تجسده الخريطة العسكرية من خلال تقسيم العالم إلى مجموعة من القيادات العسكرية، يتركز وجودها في المناطق الغنية بالثروات الطبيعية وهذا خدمة للشركات الاقتصادية وأصحاب رؤوس الأموال الاستثمارية في المجتمع الأمريكي.[2]

عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الحرب العالمية الأولى على تطوير اقتصاد رأسمالي قوي، وهذا نظرا للارتباط القائم بين القوة الاقتصادية والعسكرية حيث تعتمد هذه الأخيرة على النمو الاقتصادي، فكثيرا ما تمكنت المؤسسات السياسية من إقناع الناخبين الأمريكيين بدفع الضرائب والموافقة على عمليات الإقراض الحكومي بغرض تعزيز الدفاع القومي.

3 - العامل الديني كمحدد للسياسة الخارجية الأمريكية

تمثل قضية الدين واحدة من أهم القضايا في المجتمع الأمريكي، فعلى الرغم من أن الدستور الأمريكي وتعديلاته يؤكدان على العلمانية والفصل بين الدين والدولة، فإن الدين كان ومازال يمثل عنصرا أساسيا من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي.[1]

كما تشكل المعتقدات الدينية أساس البنية الفكرية والقيمية التي ساهمت في تشكيل التصور الأمريكي في بناء سياسة خارجية اتجاه العالم الخارجي،وهذا ليس بالأمر الحديث في التاريخ الأمريكي فقد استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية التبريرات الدينية والقيمية في صراعها الإيديولوجي مع الاتحاد السوفياتي خاصة في فترة حكم

---

[1] مالك العولمي، **"الإستراتيجية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية"** على الرابط: <http://digital.usa.org.eg/articales.aspx?serial>

[2] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 37.

[1]شاهر إسماعيل الشاهر،مرجع سابق، ص 36.

"ريغان "حيث عين هذا الأخير في حكومته عدد من الأصوليين إلى جانب المحافظين الجدد الذين لعبوا دور مثقفي البلاط.

انخرط اليمين المسيحي في عمليات خارجية على غرار فضيحة (إيران كونتراه) وتأييد الحكم العسكري في سلفادور، والنظام العنصري في جنوب إفريقيا.

ولعل أخطر ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الثمانينات هو ذلك التحالف بين اليمين المسيحي من ناحية واليمين الجديد في الحزب الجمهوري وهو ما عرف "بالمحافظين الجدد"، إذ وجد اليمين المسيحي طريقة إلى داخل الحزب الجمهوري متحالف مع اليمين السياسي وهذا ما جعل تأثيره الجلي في إطار توجيه السياسة الخارجية الأمريكية .[2]

بالرجوع إلى التاريخ الأمريكي نجد أن تأثير العامل الديني يعود إلى ذلك التوافق التاريخ بين المهاجرين البروتستات المتأثرين باليهودية ما ولد تعايشا بين اليهودية والمسيحية إلى الآن، وهو ما يتضح حاليا في التحالف بين اليمين المسيحي والصهيونية المسيحية، هذه الأخيرة ذات قوة تأثير واضحة في السياسة الخارجية الأمريكية مستمدة من قوة جماعات الضغط اليهودي حيث يعود اللوبي الصهيوني من أكثر اللوبيات نشاط في الإطار السياسي داخل الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

إجمالا يمكن القول أن محددات السياسة الخارجية الأمريكية السابقة الذكر ثابتة إلى حد ما رغم تعاقب الإدارات المختلفة بين جمهورية و ديمقراطية بغض النظر عن تزايد وتراجع تأثير كل منها من إدارة إلى أخرى، وهي بذلك تعد أساسا لتحديد أهم أهداف السياسة الخارجية الأمريكية فما هي هذه الأهداف؟.

ثانيا: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

أدى انهيار الاتحاد السوفياتي إلى إفساح المجال أمام الولايات المتحدة الأمريكية لبسط هيمنتها على الشؤون الدولية وإعلان قيادتها وزعامتها لعالم ما بعد الحرب الباردة،ومازاد من حدة هذا التوجه الإمبراطوري للولايات المتحدة الأمريكية هو أحداث 11سبتمبر 2001. [1]

---

[2]مصطفى صايج،مرجع سابق،ص52

[3]سمير مرقس، **رسالة في الأصولية البروتيستانتية والسياسة الخارجية الأمريكية**، القاهرة، مكتبة الشروق، 2001، ص 6.

[1]حافظ نادر، **"المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية"**، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 306، مجلد 27، 2002بيروت، ص 91.

تم تحديد المصالح الأمريكية لهذه الفترة في تقرير قدمته لجنة المصالح القومية الأمريكية سنة 1996، والتي ضمت مسئولين وخبراء سابقين في مواقع سياسية مختلفة تقريرا وتمثلت المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في ما يلي:

1 - منع وقوع أي اعتداء على الولايات المتحدة الأمريكية.
2 - منع ظهور قوة معادية تهيمن على أوروبا وآسيا.
3 - منع ظهور قوة معادية تسيطر على الحدود أو المياه الأمريكية.
4 - ضمان بقاء حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية.
5 - منع انهيار التجارة الدولية أو النظام المالي أو البيئي، أو موارد الطاقة العالمية. [2]

فإن السياسة الخارجية الأمريكية تنطلق في تحديد مصالحها وأهدافها من منطلق مصلحتها القومية، مما ينجر عنه ضرورة إتباع إستراتيجيات وسلوكيات من شأنها تأمين المصالح، وبلوغ الأهداف التي تتم صياغتها بحسب مفهوم تلك المصلحة.

يمكن حصر الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية في النظام الدولي الحالي –عقب الحرب الباردة– في ثلاث محاور رئيسية كالتالي:

1 -**تعزيز أمن الولايات المتحدة الأمريكية**: ويرتبط هذا الهدف بعنصرين هما:

أ – **قوة أمريكا من الداخل**: وهذا يتم عن طريق بناء اقتصاد قوي وقوات عسكرية قوية مستعدة للقتال والوجود الفعال في الخارج.

ب – **قوة أمريكا في الخارج**: وهذا يتم عن طريق إقامة تكتلات وتضمينات دولية تكفل أمن أمريكا والسلام العالمي.

فتحقيق الأمن الداخلي والخارجي للولايات المتحدة الأمريكية يتطلب صيانة بيئة أمنية ذات بعد عالمي والتجاوب مع التهديدات والأزمات وذلك عن طريق مجموعة من الوسائل بما في ذلك الأدوات العسكرية والدبلوماسية والتعاون الاقتصادي. [1]

---

[2] حافظ نادر ،مرجع نفسه،ص92

2 -إنعاش الاقتصاد الأمريكي:

تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين استقرار الأماكن الرئيسية في العالم والتي تقيم علاقات تجارية معها أو تمثل مصدرا رئيسيا لوارداتها الحيوية مثل النفط والغاز الطبيعي، لأن عصب الاقتصاد الأمريكي هو الطاقة يتطلب ذلك تأمين مصادره، وهذا دليل على أن السياسة الخارجية الأمريكية يحركها الدافع الاقتصادي قبل كل شيء وهذا يمكن إيضاحه من خلال سياستها في احتلال منابع النفط – العراق مثلا.[(2)]

3 -تشجيع الديمقراطية وحقوق الإنسان:

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الأمن الأمريكي يعتمد على حماية وتوسيع الديمقراطية على النطاق العالمي، ولهذا فإن الولايات المتحدة تساعد على صيانة الإصلاحات الديمقراطية والاقتصادية في عدد من دول العالم مثل أوروبا الشرقية.

وحقوق الإنسان والديمقراطية في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية لها هدف فقد رفعت راية المطالبة بحقوق الإنسان، وبالتالي فإن الاهتمام بحقوق الإنسان وبنشر الديمقراطية هي جزء من السياسة الخارجية الأمريكية التي تسعى لتحقيق المصلحة القومية للولايات المتحدة الأمريكية.[(3)]

يؤكد التيار المحافظ إلى جانبه التيار الليبرالي على أهمية أن تستند السياسة الخارجية الأمريكية إلى المزج بين القيم والمصالح في السياسة الخارجية ويحذ من الإغراق في النزعة المثالية كدافع للسياسة الخارجية، ويؤمن الليبراليون بما يسمى بنظرية "السلام الديمقراطي" والتي تفترض أن الدول ذات النظام الديمقراطي تعيش في علاقات دولية سلمية.

أما تيار المحافظين الجدد فإنه يربط بين الأوضاع الداخلية في المجتمعات الخارجية وتأثيرها على الأمن القومي الأمريكي، ويربط هذا الفريق بوجه خاص بين الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية والإسلامية التي تفتقد

---

(1)خليل حسنين، **"الإستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي"**، على الرابط:
<http://drralilhussein.blogspat.com/2008/02/blog.post.1585.html >، [2012/04/25].
(2)خليل حسنين، **"الإستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي"**، المرجع نفسه.
(3)عنبر بسيوني، **" الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان"**، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 127، القاهرة، مركز الأهرام، 1997، ص 15.

وفق وجهة نظرهم لثقافة ومؤسسات الديمقراطية مما يؤدي إلى ظهور أفكار وتيارات متطرفة قد تستخدم العنف لنشر أفكارها ضد المجتمع الغربي. [1]

المطلب الثالث: هياكل صناعة السياسة الخارجية الأمريكية

يقدم "سنايدر" رؤية مفادها أن هياكل صنع السياسة الخارجية هي تلك الأجهزة التي يناط بها صنع السياسة الخارجية والتي تتصرف على وفق العديد من القواعد الإجرائية والقيود والضوابط والتوقعات التي تسود داخل هذه الهياكل المسؤولة على عمليات السياسة الخارجية.[2] ولدراسة هياكل صناعة السياسة الخارجية الأمريكية تم تقسيمها إلى هياكل رسمية وأخرى غير رسمية:

أولا: الهياكل الرسمية لصناعة السياسة الخارجية الأمريكية.

يتعلق الأمر هنا بدراسة المؤسسات الدستورية الفاعلة والمؤثرة في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وهي كالآتي:

- مؤسسة الرئاسة.
- الآلة السياسية الخارجية.
- المجالس التشريعية.

وعليه فلكل مؤسسة من المؤسسات السابقة دورها في صناعة القرارات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية.

أ – رئاسة الدولة:

وصف الكاتب الأمريكي"روسيستر كلينتون " منصب الرئيس الأمريكي على أنه "أخطر منصب على وجه الأرض"،فالصلاحيات التي أعطاها الدستور الأمريكي للرئيس لم تكن من فراغ، وإنما أعطوه إياه لاعتبار أن الرئيس ممثل لكل الأمة التي ستنتخبه بإرادتها الحرة.

[1] محمد كمال، **"الديمقراطية على الأجندة الأمريكية"،** على الرابط: <http://digital.ahram.org.eg/articales.aspx?serial>، [2012/04/21].

[2] إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة**، الكويت، دار السلاسل، 1989، ص ص 232-233.

وإذا كانت السلطة،التنفيذية بحسب الدستور الأمريكي قد أسندت إلى الرئيس،فإن الدستور سمح للأخير بأنه يعين معه من يعاونه في تسير عمل السلطة التنفيذية ، لذلك نجد الرئيس يقف على رأس مؤسسة واسعة ومعقدة،فيها عشرات الآلاف من الموظفين الذين يتبعون الرئيس ويساعدونه في عمله.

و يتباين تأثير رئيس الدولة في السياسة الخارجية تبعا لطبيعة الصلاحيات الدستورية الممنوحة له فضلا عن اهتمامه الذاتي بالسياسة الخارجية وقوة فكره وشخصيته وأثرها في القضايا الخارجية التي تهم دولته.

يتمتع الرئيس الأمريكي بسلطات واسعة فهو يحمل ثلاث وظائف في ميدان الشؤون الخارجية:

فهو الرئيس التنفيذي القائد العام للقوات المسلحة وكبير الدبلوماسيين، وتتميز علاقة الرئيس بالكونغرس رغم أن الدستور الأمريكي حدد سلطات كل منها، بالتنافس الشديد حسب نشاط وحركة كل منهما، خاصة ما يتعلق بسلطة إعلان الحرب فهي من ضمن صلاحيات الكونغرس إلا أن الواقع يدل على أن الرئيس الأمريكي كثيرا ما أصدر قراراته للقوات المسلحة الأمريكية بالتدخل في الحرب دون إعلان الكونغرس لحالة الحرب كما حدد ذلك الدستور الأمريكي.حيث نجد من بين 130حربا قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية ،خمسة منها فقط إعلانها من قبل الكونغرس

تخضع سياسة الرئيس في مجال السياسة الخارجية لتأثيرات داخلية قوية مثل:مجلس الأمن القومي، وكالة الاستخبارات، وزارة الخارجية والكونغرس إضافة إلى جماعات الضغط المختلفة.[1]

رغم الدور القوي للرئيس في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية إلا انه لا يعمل بمعزل عم بيروقراطية تساعد في انجاز وصياغة القرارات الخارجية الأمريكية وتحدد أهدافها.

ب – الآلة السياسية الخارجية:

يقصد بها تلك المؤسسات البيروقراطية الحكومية التي تنجز وظائف لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية والتي تشارك بصيغة أو بأخرى في تحديد نوعية السلوك الخارجي لهذه الدولة، وتختلف طبيعة هذه المؤسسات ونوعية مشاركتها بمختلف النظم السياسية.[1] تتشكل هذه البيروقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية من:

[1] فواز جرجس، **"السياسة الأمريكة تجاه العرب،: كيف تضع؟ ومن يصنعها؟"**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998، ص ص 67-66.

- **وزارة الخارجية :**

تم إنشاء وزارة الخارجية الأمريكية سنة 1789، وهي الهيئة الموكل إليها مهمة السياسة الخارجية فوزير الخارجية يعد المستشار الأساسي لرئيس الدولة، حيث يقوم بالمباحثات والتشاور مع الرئيس في جميع خطوات العلاقات الدولية خاصة المتعلقة بالمصالح الأمريكية،ووزارة الخارجية هي الوزارة المكلفة بالتنسيق بين مختلف نشاطات الولايات المتحدة الأمريكية الخارجية ،فهي بحاجة التنسيق مع الرئيس وكذا الكونغرس والبقاء على اتصال دائم مع هذه المؤسسات. كما أن وزارة الخارجية الأمريكية منظمة في شكل هرمي بيروقراطي يرأسها كاتب الدولة للشؤون الخارجية العالمية، إضافة إلى مجموعة من الوكالات المتخصصة نظرا لتعدد نشاطاتها وتعقدها.(2)

- **وزارة الدفاع :**

أدت تعديلات قانون الأمن الوطني الأمريكي لسنة 1949 إلى إنشاء وزارة الدفاع بشكلها الحالي،حيث اعتبر وزير الدفاع من بين أعضاء مجلس الأمن القومي كما توسعت مهامه بداية من سنة 1960 داخل إدارة وزارة الدفاع ويمارس وزير الدفاع قيادته على كل القوات العسكرية في الولايات المتحدة من خلال هيئة أركان حرب مشتركة تتمتع بدرجة متزايدة من الاستقلالية ،وتبرز أهمية وزير الدفاع في أنه يقف في مركز حساس ما بين احتياجات القوات المسلحة وقيام الرئيس أو الكونغرس بتخصص الموارد المالية الضرورية .

تقع عليه مسؤولية ضمان أمن الولايات المتحدة داخليا وتحقيق طموحات سياستها الخارجية على المستوى الدولي، إضافة إلى الميزانية السنوية العالية المخصصة له تمنحه دورا بارزا في مركز صنع القرار لقوة هذه الهيئة،وبالتالي فإن المؤسسة العسكرية تعد أداة من أدوات السياسة الخارجية.(1)

- **وكالة المخابرات المركزية:**

تؤدي وكالة المخابرات المركزية في الولايات المتحدة الأمريكية دورا حاسما في صناعة السياسة الخارجية، يتضح ذلك من خلال اعتماد السلطة التنفيذية بشدة على المعلومات التي تزودها بها وكالة المخابرات المركزية،

(1) علي جميل محمد، مرجع سابق، ص 27.

(2)محمود شرقي، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990-2006**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، غير منشورة، 2007، ص63.

(1) محمود شرقي، مرجع نفسه، ص 66.

فالرئيس يحدد فهمه للشؤون الخارجية ويتخذ مواقفه في عديد القضايا الدولية وفقا لتقارير الاستخبارات وتحليلاتها.[2]

ويحتل مدير الوكالة منصب المدير المركزي للمخابرات، وهو المستشار الرئيسي للرئيس الأمريكي في الميدان الأمني ويخضع تعيينه لمصادقة مجلس الشيوخ.

يشرح "جوزيف ناي" "J.Ney" علاقة هذه الوكالة بالسياسة الخارجية بالقول " إن طبيعة ودور أنشطة المخابرات في مجالات السياسة الخارجية والدفاع تتسم بدرجة كبيرة من التعقيد فيمكن القول أن الجميع يشتركون في مثل هذه الأنشطة ومن ثم يحدث في بعض الأحيان الخلط بين أنشطة المخابرات وبعض الأنشطة الحكومية الأخرى التي تشترك معها في عدد من السمات وإن اختلفت معها في الهدف، ومن هذه الأنشطة: حرب العصابات والتحريض على الثورات والتخريب والبرامج السياسية السرية".

بذلك فوكالة الاستخبارات جزء أساي من إدارة الخارجية الأمريكية كونها المصدر الأساسي للمعلومات بالبنية لمؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.[3]

ت -المجالس التشريعية: هي تحديد مجلس الشيوخ (خصوصا لجنة العلاقات الخارجية، واللجان المعنية بشؤون الأمن والدفاع والطاقة والاقتصاد)، مجلس النواب الأمريكي (تحديد لجنة العلاقات الخارجية، واللجان المعنية بشؤون الأمن والدفاع والطاقة والاقتصاد).

يتمتع الكونغرس الأمريكي بدور مستقل في عملية صنع قرار السياسة الخارجية الأمريكية ومن أبرز الأدوار التي يقوم بها: التصديق على المعاهدات والاتفاقيات، وتنظيم التجارة الخارجية، وكذا التصديق الميزانيات المخصصة لتمويل الأنشطة الخارجية، إعلان الحرب وفرض العقوبات ضد الأطراف الخارجية.[1]

ثانيا: الهياكل غير الرسمية:

---

[2] مصطفى صايج، مرجع سابق، 102.
[3] علي جميل محمد، مرجع سابق، ص 34.

[1] علي جميل، مرجع سابق، ص 39.

هي مجموعة من المؤسسات والمنظمات وجماعات الضغط ذات الطابع المالي أو الإعلامي أو العرقي أو الفكري، من شأنها التأثير على عملية صنع القرار السياسي بصورة غير مباشرة من خلال التأثير في الهياكل الرسمية المعنية مباشرة بصياغة السياسة الخارجية.

في الولايات المتحدة الأمريكية تتنوع تشكيلة هذه المؤسسات غير الرسمية كما تختلف درجة تأثير على السياسة الخارجية للدولة من إدارة إلى أخرى، فنجد جماعات الضغط: مهمتها الأساسية التأثير على القرار السياسي الخارجي، وذلك من خلال التأثير وجهات النظر الحكومية سواء السياسة أو الاقتصادية أو العسكرية ومن أبرز هذه الجماعات نجد اللوبيات العرقية كاللوبي الإسرائيلي وهو الأكثر تأثيرا و اللوبي العربي...إلخ. وتتمثل آلية عمل هذه اللوبيات ولعب أدوار في السياسة الخارجية من خلال تقديم التبرعات للحملات الانتخابية لدعم الإدارات التي تخدم مصالحها.

- جماعات المصالح: ويجري الحديث في الولايات المتحدة عن مجموعتين من أهم جماعات المصالح وأكثرها تأثيرا وتتمثل في المركب الصناعي العسكري، فقد وصف الرئيس السوفياتي السابق "غورباتشوف" الحكومة الأمريكية بأنها رهينة لهذا المركب الصناعي العسكري.

هذا وتلعب الشركات النفطية أيضا دورا لا يستهان به في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية لأنها تعبر عن نفوذ أصحاب رؤوس الأموال،فكثيرا ما تحاول هذه الشركات رشوة كبار الموظفين لضمان خدمة مصالحها.[2]

إضافة إلى ما سبق هناك نوع آخر من الهياكل غير الرسمية لها دور في السياسة الخارجية الأمريكية وهي مؤسسات الفكر والرأي حيث تزود هذه المؤسسات السياسية في واشنطن بالبحوث والدراسات في كافة أمور السياسة الخارجية دون منافس، حيث تتأثر القيادات السياسية في العالم وفي الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح فقد ظهرت هذه المراكز في صناعة القرار الأمريكي منذ بداية السبعينات وأصبح أكثر وضوحا في السنوات الأخيرة. تعتمد هذه المراكز في ممارسة نشاطاتها على مجموعة من الآليات تتمثل في الآتي:

- نشر الدراسات والأبحاث.

- دعوة صانعي القرار إلى المؤتمرات والملتقيات.

[2] مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، **"قراءة في كتاب: السياسة الخارجية الأمركية في الشرق الأوسط ودور جماعات الضغط في التأثير عليها"**، من الرابط:< www.alkashif.org>.(25/20/2012) .

- تزويد وسائل الإعلام بخبراء في قضايا الساعة .

- فتح قنوات الاتصال مع الإدارة الأمريكية.

وعليه فالسياسة الخارجية الأمريكية هي نتيجة تفاعل ديناميكي بين الهياكل المختلفة، التي تتولى صناعتها والخلفيات الفكرية التي توجه أهدافها المختلفة.[1]

المبحث الثالث: مقاربة نظرية لموضوع الدراسة

تحتاج أي دراسة عملية إلى إطار نظري يمكن اعتماده للخوض في موضوع البحث،ناهيك إذا ما تعلق الأمر بموضوع في حقل واسع ومعقد كحقل السياسة الخارجية هذا الأخير تتم دراسته وتحليله وفق مقاربات نظرية مختلفة انطلاقا من هذا وقع اختيارنا على مقاربتين نظريتين لمعالجة هذا الموضوع ،ولم يكن هذا الاختيار عفويا بل عمليا تفرضه طبيعة الموضوع حسب رؤية الباحث الخاصة ،فالمقاربة الأولى تمثلت في الواقعية الجديدة من منطلق أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية قد تكون استجابة للبيئة الدولية في الفترة المحددة للدراسة.أما المقاربة

[1] عمر العبد الله وآخرون، **"دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية"**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد 2، اللادقية، جامعة تشرين، 2008، ص 45.

الثانية فهي الليبرالية النفعية التي تنطلق من كون السياسة الخارجية للدولة ما هي إلا نتيجة انتظام "لجماعات مصالح خاصة"Intervest Private groupe"

المطلب الأول :الواقعية الجديدة و أثر البيئة الدولية على السياسة الخارجية للدولة

الواقعية الجديدة هي رؤية "بيدولية " inter- étatique" حاول ولتز" K.Woltaz" في كتابه " نظرية حول السياسات الدولية" "A théory of international Politics"، تجاوز النقد الذي كان يمكن توجيهه إلى "مورغانتو" "Morganthau" هذا الأخير أصدر كتابه "Pouer Amaing Nations" في الفترة التي شهدت فيها الواقعية أوج جاذبتها.[1]

يقوم تحليل السياسة الخارجية من منظور الواقعية التقليدية بالنظر الى العملية على أنها عملية ترشيدية عقلانية،أي أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة والأهداف المرجوة والثابتة،لذلك فكل سياسة خارجية هي ذات طبيعة عقلانية لأنها تسعى دوما لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية.[2]

غير أن الطرح الذي جاءت به الواقعية الجديدة أن أسباب الصراع بين الدول يرجع إلى طبيعة النظام الدولي الفوضوية وليس للدول كما ادعت الواقعية الكلاسيكية ،فالدول موجودة في نظام دولي تغيب فيه حكومة عالمية ما يدفع الدول إلى اللجوء إلى السعي لزيادة القوة وهذا للدفاع عن نفسها من اجل البقاء .

تنظر الواقعية الجديدة للسلوك الخارجي للدول من منظور النظام الدولي كمفتاح لفهم سلوك الدول ، ومن تم فمعايير السلوك هي خارجة عن أي فاعل، فهي بالأساس نسقية.

وبالتالي فالواقعية الجديدة تؤكد أن سلوك السياسة الخارجية لدولة ما ،يحدده أساسا موقع قوتها في النسق الدولي ،وهذا انطلاقا من نصيب الدولة من القدرات التي تمتلكها مقارنة بالقوى الأخرى وكذلك قطبية النظام الدولي.

ويجمع الواقعيون الجدد على أهمية القدرات العسكرية والاقتصادية كمصدر حاسم لقوة الدولة ،ولقياسها يعتمد الواقعيون الجدد مجموعة مؤشرات على غرار حجم الصادرات،الدخل المحلي

---

[1]عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر، دار الخلدونية، 2007، ص 133.
[2] جهاد عودة، **النظام الدولي: نظريات وإشكاليات**، القاهرة، دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص 29.

الإجمالي...الخ،كمقياس للقوة الاقتصادية وحجم ونوعية القوات العسكرية،الاتفاق العسكرية فيما يتعلق بالقوة العسكرية.[1]

أما بنية النظام الدولي بالنسبة للواقعية الجديدة إضافة إلى كونها عاملا محددا لاستقرار واضطراب النظام الدولي ،فهي أيضا عامل مؤثر في تحديد مواقع القوة للفواعل المختلفة.

تنطلق الواقعية الجديدة في تفسير السلوك الخارجي للفواعل على مسلمة مفادها أن الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها هذه الأخيرة هي ذات طبيعة أنانية وتفترض الواقعية الجديدة أن الدول تسعى أساسا إلى الحفاظ على "بقائها" "surrival" وهذا الهدف لقد أجمع الواقعيون بمختلف اتجاهاتهم على أنه أبرز الأهداف الرئيسية في حلبة السياسة الدولية.[2]

غير أن الواقعية الجديدة استبدلت الفرضية التقليدية المتمحورة حول سعي جميع الدول لزيادة قوتها إلى فرضية أخرى مفادها أن كل الدول تسعى للحصول على الأمن والبقاء.

لكنه داخل الواقعية الجديدة ظهر تياران هما الواقعيون الدفاعيون والواقعيون الهجوميون، ينادى الأول – الدفاعي- بحد أقصى من الأمن في حين ينادى الثاني –الهجومي- الذي يعد "جون ميرشهايمر" من أبرز رواده على حد أقصى من القوة والتأثير والتوسع.

هذا الأخير، أي اتجاه الواقعية الهجومية يمثل الإطار الأنسب لتبرير النزعة العسكرية للسياسة الخارجية الأمريكية، فحسب هذا الاتجاه ففوضوية النظام الدولي تجعل الدول تعمل على تعظيم قوتها تحسبا لأي ظهور مفاجئ ولأية قوة بإمكانها التأثير على الوضع القائم.[1]

تعتمد الواقعية الهجومية في تحليلها على مجموعة من الافتراضات هي كالآتي:

- السبب العميق للمنافسة هو فوضوية النظام الدولي.
- تمتلك القوى العظمى قدرات لشن هجومات عسكرية.
- الشك في نوايا الدول الأخرى والعمل على تحقيق توازن القدرات الهجومية ضد المنافسين المحتملين.

---

[1] Jean Jacques roché**, Théories des relations international, paris** ,editions montchrest, 2004,pp44-46.

[2] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث**، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 239.

[1] Seteven.l. lamy, **"Contemparary manstream appoches :new Realism and new libilarlism"** ,in : <www.scribd.com/doc/35526018/bayis,jhon> . (23-05-2012).

- البقاء هو الهدف الأساسي للدولة.

اهتمت الواقعية الجديدة بالعوامل الاقتصادية أيضا، وذلك بدافع معالجة تقصير الواقعية التقليدية من جهة، واستجابة للقضايا التي برزت في السبعينات من القرن العشرين من جهة أخرى مثل قضايا التجارة، المال، والاستثمارات الأجنبية.[2]

في ظل هذا الاهتمام بالاقتصاد ظهرت " الواقعية الميركنتيلية" لرائدها "روبرت جيلبين" "Robert Gilpin" حيث قال:

" ... إلا أننا لا ندعي تطوير نظرية عامة عن العلاقات الدولية، وإنما نحاول بدل من ذلك توفير إطار للتفكير حول مشكلة الحرب والتغيير في السياسة العالمية"

تعتبر الميركانتيلية العوامل والدوافع الاقتصادية عناصر عالمية موجود و في سلوك الدول وفي التغير السياسي الدولي، لأن القضية الأساسية في السياسة المحلية والدولية، في عالم ذي موارد نادرة، هي قضية توزيع "الفائض الاقتصادي" المتوفر، وتسعى الجماعات والدول للسيطرة على العلاقات والأنشطة الاقتصادية بالطرق التي ستزيد من حصصها النسبية في الفائض.

انطلاقا من هذا يشهد العصر الحديث تعاظم دور المصالح الاقتصادية في تحديد السياسة الخارجية للدول، إلا أن الدول بحد ذاتها ليس لها مصالح ويقال الشيء نفسه عن البيروقراطيات والمجموعات القائمة على المصالح. في حين يمكن القول أن الأفراد الذين يدخلون في أنواع متعددة من التحالفات لهم مصالح، وتتحدد أهداف الدول وسياستها الخارجية بصورة رئيسية من خلال مصالح أفرادها المهيمنين أو التحالفات الحاكمة فيها.

ويشرح "جيلين" الارتباط الديناميكي بين القوة والمصالح بالقول: " إن القانون الواقعي للنمو المتفاوت يقضي ضمنا بأنه مع زيادة القوة لمجموعة ما أو لإحدى الدول، فإن هذه المجموعة أو الدولة سوف تغريها محاولة زيادة سيطرتها على البنية.[1]

ومن أجل تعزيز أمنها الخاص فإنها ستحاول توسع سيطرتها السياسية والاقتصادية والإقليمية، وستحاول تغيير النظام الدولي وفقا لرؤية جماعات المصالح الخاصة فيها، حيث(تشكل الشركات الاقتصادية في منظور

[2] Jhon Mersheimer, **"the tragedy of grate power"**, in :< http:// www.people.fas.haedu/plan/inotes07/2001, pdf>.(14/07/2011.).

[1] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص ص 379-380.

الواقعيين الميركانتيليين أدوات للسياسة الخارجية الحكومية، وفقا لهذه النظرية فإن المستشار الخارجي للشركات العملاقة نشأ وتوسع كخيار لكي تستفيد هذه الشركات من الحوافز التي قدمتها الحكومات الأم.

المطلب الثاني: مقترب الليبرالية النفعية: أثر السياق الداخلي على السياسة الخارجية للدولة

الليبرالية هي إيديولوجية اهتمامها المركزي ينصب على حرية الفرد وتعتبر الحرية المبدأ والمنتهى، الباعث والهدف، الأصل والنتيجة في حياة الإنسان. والليبراليون يرون في تأسيس الدولة استجابة لضرورة حماية الحرية سواء من اعتداءات الأفراد أو من الدول الأخرى، والحكومة يجب أن تكون دائما حكومة خادمة للإدارة الجماعية، والمؤسسات الديمقراطية وهي الوسائل التي تضمن ذلك. [2]

يجب الإشارة إلى أن الليبرالية ليست نظرية واحدة فهي ليست عبارة عن كل نظري موحد ومتماسك، فقد تحددت نسخها وصورها النظرية كما تنوعت أطرها الفكرية، وعادة ما يقدم الليبراليون إجابات مختلفة عما يعتبرونه المعضلة البارزة في العلاقات الدولية وهي ظاهرة الحرب. [3]

وتتدرج ضمن المنظور اللبرالي عدة مقتربات وهي:

- الليبرالية الجمهورية: تنطلق من كون النظام السياسي يؤثر على السياسة الخارجية للدولة وكذلك تتركز على دور الحكومات الديمقراطية في صنع ودعم السلم الدولي وذلك لأن الديمقراطيات تعمل وفق مبادئ وضوابط تمنع استعمال القوة باعتبارها ميالة للسلام. [1]
- الليبرالية التجارية: يؤكد بالدرجة الأولى على دور الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول. في توجيه سياستها الخارجية نحو التعاون وتحقيق السلم الدولي، لأن تكلفة التعاون أدنى من تكلفة التحركات الانفرادية.
- الليبرالية المؤسسية: يلتف هذا المذهب اللبرالي المؤسسي إلى المؤسسات الدولية للقيام بعدد من الوظائف التي تستطيع الدول القيام بها، حيث ركزت على أطراف فاعلة جديدة (الشركات المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات غير الحكومية) وأنماط جديدة للتفاعل على غرار الترابط، التكامل.

---

[2] أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص 273.

[3] سليم قسوم، **"اتجاهات جديدة في الدراسات الأمنية"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية،غير منشورة ، جامعة الجزائر، 2010، ص 84.

[1] jean jacques roche,op-cit,p 96

- الليبرالية النفعية: حسب صما يؤكده الليبراليون النفعيون فالسياسة الخارجية أساسا تعتبر وظيفة الدولة، والأوليات بالنسبة للسياسة الخارجية مصادرها الأساسية توجد في البيئة الداخلية، وبصيغة أخرى تؤكد بأن السياسة الخارجية لدولة ما، هي الأهداف التي تحددها مصالح الفواعل المجتمعية المهيمنة، أي أن الدول ستواصل هذه السياسة التي تخدم مصالح هذه الأطراف الفاعلة أكثر وباستمرار.
- تفترض الليبرالية النفعية أن كل دولة نموذجها الخاص في السياسة الخارجية، يتمحور حول خصوصية التفاعل الداخلي لمصالح المجتمع والتي تجسد لاحقا في سلوكية الدولة الخارجية.
- لذلك تكون الدولة مجرد مؤسسة سياسية تمثل مصالح بعض الفاعل المجتمعية على حساب الأخرى، سواء أفراد أو مجموعات مختلفة، وبالتالي فإن قرار السياسة الخارجية للدول ينتج عن علاقات هذه الفاواعل المجتمعية ببعضها البعض، وأوليات وخيارات كل منها .[2]
- تصنف هذه النظرية ضمن النظريات العقلانية في العلاقات الدولية لأنها تعتمد نموذج " الرجل الاقتصادية"، تتعامل مع السياسة الخارجية على أنها "سياسة البحث عن الربح الصافي" كما تحددها مصالح مجتمعاها.

وتجدر الإشارة إلى كون مصطلح الجماعات والفئات الاجتماعية يضم ما يلي:

- فواعل النسق السياسي والإداري وهي عبارة عن:
  - سياسيين: صناع القرار السياسيين أو من يتواجد في بيئة كرئاسة الحكومة، البرلمان...إلخ.
  - إداريين موظفي الإدارة ضمن أجهزة صنع القرار الخارجي.
- الفواعل على المجتمعية الخاصة وتتمثل في:
  - جماعات الضغط الاقتصادي: من الأفراد والشركات الاقتصادية والاستثمارية خاصة تلك التي تملك مصالح واسعة خارج الدولة الأم.
  - جماعات الضغط السياسي: من أحزاب سياسة وجماعات الضغط ذات الاهتمام الخارجي

تجسد السياسة الخارجية لدولة ما قرارات النسق السياسي الإداري، وكلما زادت تبعية هذا الأخير للفواعل المجتمعية الخاصة اتجهت السياسة الخارجية نحو مصالح الفواعل المجتمعية والعكس صحيح، فكل عضو من هذه

---

[2] رابح زغوني ، **"تفسير السياسة الخارجية الفرنسية، تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية، فحص للمقتربات النظرية"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستير علوم سياسية وعلاقات دولية، غير منشورة ،جامعة باتنة، 2008، ص 36.

الفواعل ذات المصالح الخاصة يعمل بدافع أساسي وهو الحصول على "السلطة" و"الوفرة" في الموارد المالية، هذا ما يجعله يضغط لاستصدار قرارات خارجية تخدمه والفئة التي يمثلها داخليا.

تعتمد الليبرالية النفعية في تفسيرها على أفكار ومسلمات مستمدة من المذهب الفردي البراغماتي، وبذلك فهي سلوك الأفراد على أنه سعي لضمان البقاء عن طريق تحقيق المصلحة الشخصية وتعزيز المنفعة المادية، وبذلك تمثل رغبة الفواعل المجتمعية في البقاء "Survive" مدخلا نظريا ملائما لتفسير سلوك الدولة الخارجي.

يختلف مفهوم "البقاء" عند النفعيين عن الواقعيين، فإن كان المقصود به طروحات هذه الأخيرة هو الوجود المادي، فإنه ينصرف عند الليبرالية النفعية بتحسن وضعيتها الاجتماعية، عن طريق إما زيادة " مداخيلها المادية" أو تعزيز القدرة على التأثير، فالفواعل من وجهة نظر ليبرالية تكافح من اجل الثروة أو القوة أو كلاهما .[1]

إجمالا، يمكن القول أن الليبرالية النفعية تضع افتراضيا أساسيا وهو أن ضمان البقاء هو الهدف المركزي لجميع الفواعل المجتمعة، ويحتاج تحقيقه حيازة موارد مادية ومعنوية، بمعنى وسائل التمويل وقدرة التأثير في أجهزة صناعة القرار، ففي أي وضعية لقرار خارجي فإنها ستسعى إلى الخيار الذي يمكنها من تحصيل أكبر قدر من المكاسب.

انطلاقا من فهمنا لهذه المقاربة فإنه يمكن الاعتماد عليها لتحليل ودراسة دور المركب الصناعي العسكري على اعتباره فاعلا يسعى لتعظيم الشروط والنفوذ وأثره في السياسة الخارجية الأمريكية.

خلاصة:

تعد نشأة المركب الصناعي العسكري في إطاره المألوف في ظل الحرب العالمية الثانية،حيث قضت الضرورة حدوث تحالف بين وزارة الدفاع وهيئة الإنتاج الصناعي الحربي، وبقي يسعى لامتلاك قوة للتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية ،هذه الأخيرة لها مجموعة من التوجهات والأهداف التي تسعى لتحقيقها وفق محدادت داخلية و أخرى خارجية و ظل المركب الصناعي العسكري من بين أهم جماعات المصالح التي تسعى للتأثير فيها وفق منطق ليبرالي نفعي.

[1] Andrea Ribeiro Hoffmann , "A synthetic approach to foreign policy", in<|http://www.isanet.org/noarchive/hoffmann.htm>l,(25-04-2012)

الفصل الثاني:

عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية:
الدوافع والآليات

تمهيد :

تتطلب دراسة عسكرة السياسة الخارجية لدولة ما تحليلا دقيقا للدوافع والمساهمة في هذه العملية من جهة، والآليات المعتمدة فيها من جهة أخرى.

وعليه، يبحث هذا الفصل في الدوافع والآليات المرتبطة بعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية بداية من ستة 2000، فمنذ هذه السنة دخل الصقور أو ما عرف بالمحافظين الجدد البيت الأبيض. بعد فترة من هذا التاريخ بالضبط في الحادي عشر من سبتمبر تمت مهاجمة رموز القوة الأمريكية المتمثلة في برجي التجارة ومبنى وزارة الدفاع لذا تم دراسة هاذين الحدثين في المبحث الأول كدوافع لعسكرة السياسة الخارجية الأمريكية.

في المبحث الثاني تم الانتقال إلى مجموعة من الاستراتيجيات تبنتها الإدارة الأمريكية مثلت في مجملها الأساس النظري للنزوع الأمريكي المتزايد نحو استخدام القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية.

في المبحث الثالث، ركزت الدراسة على جانب كمي من خلال الاعتماد على مؤشرات يمكن من خلالها إدراك مدى العسكرة الأمريكية لسياستها الخارجية.

المبحث الأول: دوافع عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية.

شهدت الساحة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية مع بداية الألفية الثالثة حدثين هامين وان تفاوتا من حيث درجة الأهمية إلا إنهما شكلا نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية ويركز هذا المبحث على هذين الحدثين في سياقهما التاريخي بداية بصعود المحافظين الجدد في المطلب الأول وأحداث 11 سبتمبر في المطلب الثاني.

المطلب الأول:صعود المحافظين الجدد.

أصبح المحافظون الجدد يلعبون دورا حاسما في إدارة الرئيس الأمريكي "جورج دبليو بوش"، وفقا لخلفيتهم الفكرية وتوجهاتهم في السياسة الخارجية إضافة إلى ارتباطاتهم الدينية مع اليمين المسيحي والصهيونية المسيحية وما لهذا من أثار على أجندتهم السياسية.[1]

[1]مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية،**"من هم المحافظون الجدد"**،على الرابط:(25,04,2012),<wwww.alkashif.net>.

أولا: المحافظون الجدد: يمثل تيار المحافظين الجدد أحد الحزبين الكبيرين في الولايات المتحدة الأمريكية ،وهو ذو تاريخ سياسي ونشاط بارزين، وذو توجهات متشددة نابعة من خصوصية تكوينه.

- **التعريف والنشأة:**

تيار المحافظون الجدد هو تيار فكري بدأت بوادر ظهوره في فترة الأربعينيات من القرن العشرين، إلا أن نشأته تعود إلى بداية العشرينيات من نفس القرن حيث أطلقت هذه التسمية بداية لنقد الليبراليين الذين انتقلوا والى اليمين.[1]

فالدراسات تؤكد أن البدايات الأولى للمحافظين كانت مع المحافظين التقليديين، وهم أنصار الرئيس الأمريكي السابق"وودر ولسن" والذي كان يؤمن بالقيم الديمقراطية وضرورة نشرها، عاد هذا التيار للظهور في عهد مع الرئيس"رونالد ريغن".تأسس هذا التيار على يد المفكر الألماني "ليو شتراوس"الذي هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938 حيث أسس ما يعرف "باللشتراوسية اللبرالية" التي مثلت الجذور الأولى لفكر المحافظين الجدد.

ينقسم المحافظون الجدد إلى جيلين مختلفين هما:

الجيل الأول: تبلور من الستينات من القرن العشرين وجاءت أفكاره كرد فعل للظروف الدولية والتحديات الداخلية التي تعرضت لها أمريكا في الفترة الممتدة من الحرب العلمية الأولى إلى حرب الفيتنام، وبذلك تزامن صعود المحافظين الجدد مع ظروف تميزت بفقدان الرأي العام الأمريكي الثقة في القوة السياسية الخارجية الأمريكية نتيجة لما حدث في الفيتنام، لذا سعى أساسا إلى إعادة الثقة المفقودة.

الجيل الثاني: ظهر في تسعينيات القرن الماضي وجاءت أفكاره معبرة عن الظروف الأمريكية والدولية في هذه الفترة، فقد ظهر عقب انتصار أميركا في الحرب الباردة، بعد أن أعاد الرئيس "بوش الأب"ثقة الأمريكيين في الجيش بعد انتصاره في عملية عاصفة الصحراء1991. لذا تبنى الجيل الثاني هدفا مختلفا وهو كيفية استخدام أمريكا قوتها وموقعها الدولي كقطب أوحد.[2]

---

[1] مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.

[2] شاهر إسماعيل الشاهر،مرجع سابق ،ص11.

ثانيا:الأسس الفكرية للمحافظين الجدد.

أسس المحافظين الجدد توجهاتهم الفكرية وفق مرجعية تعود لفلسفة "ليو شتراوس"، حيث مثلت أفكاره أبعاد فلسفية مثلت منطلقات ومرجعيات أساسية في الفكر السياسي للمحافظين الجدد .[1] ويمكن إيجاز هذه الأفكار بنسج أداء المحافظين الجدد حول قضيا هامة هي:

- **الدين والفلسفة :**

دعا "شتراوس " إلى ضرورة الإبقاء على القيم الدينية للمجتمع الأمريكي، وهذه الدعوة ليست نابعة من احترامه لها، وإنما لقناعة إنه الدين في أمريكا أو في غيره وهو الذي يمكن أن يوجه الجماهير ويجعلها تحت السيطرة.

لذلك بدت المسحة الدينية العامة واضحة على الشعارات الفكرية والسياسية للمحافظين الجدد، إن تلامذة "شتراوس" وعلى رأسهم "إيرفنغ كرستول"بدا واضحا موقفهم من الدين كموجه للشعوب. فيقول في هذا الصدد: "إن فصل الدين عن الدولة هو أكبر خطأ ارتكبه مؤسسو الجمهورية الأمريكية ".

ويرى "مايكل لادين" أن الدين أهم شيء مهم للمشاريع العسكرية ، ويعلل ذلك بقوله: "أن الرجال لا يجازفون بأرواحهم، إلا إذا اعتقدوا أنهم سوف يكافئون بحياة أبدية مقابل تنحيتهم "[2].

لقد أثر الدين في البناء العضوي للمحافظين الجدد، حيث يعتبرون أنفسهم حملة رسالة مهمة في التاريخ. يدعي "شتراوس" أن الفلاسفة المعاصرين قد مسخوا المعرفة عندما ذللوها للناس العاديين، ويقدس أتباع شتراوس"الفلسفة التي أخذوها عن قائدهم، وبذلك فهم يقدسون القوة التي يرون لا سبيل لتطبيق هذه الفلسفة إلا بها، فاقوه- والقوة فقط-هي السبيل الأمثل لفرض القيم الفلسفية المنتخبة،كما تقوم فلسفته على خداع وتضليل الجماهير، ويسعون لذلك برغم أن الجموع لا ينبغي إعلامها بالحقيقة ،لأن فهم الحقيقة هو مسؤولية النخبة الحاكمة. [3]

---

[1]ابراهيم بن دايخة ،**"أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة مابعد الحرب الباردة"** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،غير منشورة،جامعة باتنة،2009،ص91.

[2]التقرير الإستراتيجي السنوي لمجلة البيان السعودية، 2004، ص 335

[3] المرجع نفسه، ص 337 .

- **القومية الوطنية:**

يرى "شتراوس"زعيم المحافظين الجدد أن الجنس البشري شرير بطبعه وفردي، ولهذا يجب أن "يحكم" و"التحكم" فيه يكون بمراعاة محاربة هذه النزعة الشريرة عن طريق الدين والقومية الوطنية ، لذا كتب"شتراوس" "**إن حكم الناس لا يمكن إقامته إلا حين يتحدوا، ولن يتحدوا إلا إذا وضعوا في مواجهة قوم آخرين**".

هذا يعني حسب المحافظين الجدد أن الأمريكيين كأمة بحاجة دائما لعدو يجتمعون ضده، حتى يستمر تسعير المشاعر القومية والوطنية لديهم، وهذا ما بدى واضحا من خلال مسارعتهم إلى" تبني أطروحة الحضارات"اثر انهيار الاتحاد السوفياتي وهذا ما دعا إليه "شتراوس" صراحة حيث رأى أن السيطرة الكاملة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها لا تحقق ألا بوجود خطر خارجي، ولدى غياب هذا الخطر يجب اختراعه.(1)

- قضايا التسلح والحروب: خص" مايكل لادن "من رموز المحافظين الجدد موقف مجموعة من القضايا الحرب والسلام بعبارة قال فيها :"الأمريكيون يعتقدون أن السلام أمر طبيعي .... هذا ليس صحيحا، الحياة ليست هكذا، السلام شيء غير طبيعي".(2)

يفترض المحافظون الجدد أنه في عالم تسوده الفوضى الهوبزية، على الولايات المتحدة الأمريكية أن تمضي قدما كدولة تفرض النظام، ويفضل أن تحقق ذلك بالقوة العسكرية، لهذا يركزون على ضرورة تبني القوة العسكرية كأداة للسياسة الخارجية الأمريكية.

يدخل المحافظين الجدد أفكار الرئيس"ولسون" ضمن منظورهم عبر الدعوة لنشر الديمقراطية، وهذا ليست مجرد مثالية بالنسبة للمحافظين الجدد، بل سياسة أمن قومي جيدة، لأنه إذا أقيمت الديمقراطية وحكم القانون في الدول المضطربة حول العلم، فإنها ستتوقف عن كونها تهديدات. وصف "بير هاسن"Pierrre Hasser" أقرب إلى أن يكون أفكار "ويلسون".

هذا ما تعلق بأفكار العامة للمحافظين الجدد، تكمن هؤلاء من الوصول إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2000، فما هو موقعهم في الإدارة الأمريكية الجديدة.

ثالثا: المحافظين الجدد في إدارة "بوش الابن"

(1) شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 14.
(2) التقرير الإستراتيجي العربي لمجلة البيان السعودية، مرجع سابق، ص 338.

تسلم جورج بوش السلطة في 20 يناير 2001 بعد أن خاض حملة انتخابية أكد من خلالها أن المسيح هو المفكر المفضل لديه، إضافة إلى أنه أعلن يوم توليه السلطة يوما وطنيا للصلاة.

قال المؤرخ "ألان ليشتمان"من الجامعة الأمريكية في واشنطن: "أن إقحام الدين بهذا الشكل لم يسبق له مثيل" يعود الارتباط بين "بوش" اليمين الجديد منذ كان حاكما لولاية تكساس، حيث قدم لليمين المسيحي خلال حملته الانتخابية تمحورت حول تحقيق ما رفضه المرشح الجمهوري "بوب دول""Bob Dook"عام 1996.

يعتبر "بوش" من التيار المحافظ في المجتمع الأمريكي، ذلك التيار الذي يميل إلى استخدام القوة العسكرية في تحقيق أهداف السياسة الخارجية، وبمجرد وصوله للإدارة، عين "جورج بوش"، بعض الشخصيات الأمريكية المعروفة بيمينها.[1] إضافة إلى علاقتها مع مجموعة من الشركات الصناعية العسكرية أو الصناعية النفطية، بذلك ضمت إدارة بوش كل من:

- **"ديك تشيني""Dikcheney"**:

تقلد منصب نائب الرئيس الأمريكي وهو من دعاة الحرب الوقائية، كان وزير للدفاع في عهد الرئيس "جورج بوش الأب"،كما تقلد منصب الكاتب العام للبيت الأبيض في عهد الرئيس "جيرارد فورد" فوزيرا قبل أن يصبح رجل أعمال. حيث ترأس شركة "هاليبرتون" في الوقت الذي كانت زوجته" لين تشي "" Leen Cheney"تعمل في إدارة" لوكهيد مارتن"لصناعة الأسلحة.[2]

- **"كوندوليزارايس""Condoleeza Rice"**:

تولت منصب مستشارة الأمن القومي للرئيس في إدارة "بوش الابن" الأولى، وكانت أول امرأة تتولى رئاسة مجلس الأمن القومي الأميركي، ثم عنيت كوزيرة للخارجية في عهد "جورج بوش الابن "الثانية، وتبلورالفكر السياسي لـ"رايس" من التوجه المحافظين الجدد، حيث قام على :

1 - استعمال القوة محافظة عل المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة.
2 - نشر القيم الأمريكية وإعادة بلورة النظام الدولي.

---

[1] جرجس فواز، **العرب والانتخابات الأمريكية: دروس واستنتاجات**، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 264، 2001، ص 14.
[2] بوب وودودر، **خطة الهجوم**، ترجمة: فاضل جتكر، الرياض، مكتبة العبيكان، 2004، ص ص 49-50.

3 – الوقوف في وجه الدول والقوى المعارضة لتوجهات السياسة الأمريكية.[1]

- **"دونالد رامسفيلد":**

تولى منصب وزير الدفاع في العهدة الأولى "لجورج بوش"وعمل رفقة كل نائبه"بول ولفيتز"و "ريتشارد بيرل "مدير مكتب السياسات الدفاعية، وتميز "رامسفيلد" بعلاقة الوطيدة بالمركب الصناعي العسكري من خلال مساره السياسي بداية من عمله في اللجنة العلمية وشؤون الفضاء " Hause commite am science and Astranautig"، وبعدها مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية، وطالما طلب "رامسفيلد"يرفع نفقات الدفاع من أجل مواجهة التحديات، إضافة إلى عهد تبني "رامسفيلد" وظائف واستثمارات في مجال الصناعة العسكرية.[2]

أهم ما بين علاقة "رامسفيلد" بالمركب الصناعي العسكري هو قراره بشرعية المواصلة في بناء الدرع الصاروخي، ومثلت أحداث 11 سبتمبر فرصة"رامسفيلد" لخدمة مصالح هذا المركب. هذا ويتميز العاملون وفقه رامسفيلد بدعمهم إلا محدود لإسرائيل.[3]

- **"جورج تنيت" "George Tent":**

مدير وكالة الاستخبارات المركزية وهو الشخص الوحيد الذي أبقى عليه الرئيس "جورج بوش" من إدارة سابقة "كلنتون"، غير أنه تعرض الانتقادات عديدة هو جهاز نظرا لفشلهم في إيقاف العمليات الإرهابية.

ضمن إدارة بوش أيضا مجموعة من اليهود الأمريكيين بلغ عددهم حوالي 24 نذكر منهم "بول وولفيتز"وزير الدفاع، "دوغلاس فيث" نائب وزير الدفاع، "إليوت أبرامز" أحد مستشاري الرئيس للأمن القومي، "وربورت ساتلوف" أحد مستشاري الأمن القومي.[4]

هذا إضافة إلى مجموعة من ذوي العلاقات والمصالح في الشركات النفطية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية فحواي ستته أعضاء كانوا يعملون قبل توليهم مناصبهم العامة في شركات كبيرة للنفط على غرار "ديك تشيني" الذي حصل على إجراء صفقات بترولية قام بها لصالح شركة "هالبرتون" على أرباح كبيرة، كما أن "رايس" وزير الخارجية في العهدة الثانية لـ"بوش"عملت سابقا عضوا في مجلس إدارة شركة "شيفرون تكساس"وكذا

---

(1) محمود شوقي، مرجع سابق، ص 84.
(2) مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 169.
(3) المرجع نفسه، ص 471.
(4) شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 109.

"رامسفيلد" كان نائب رئيس شركة "ويسترون" النفطية، إضافة إلى مجموعة تفوق مئة شخص من المسؤلين في إدارة الرئيس "بوش" للاستفادة من قطاع الطاقة العراقي.[1]

خلاصة يمكن القول ،أن إدارة "بوش" قد جمعت مصالح كل من ممثلي اللوبي النفطي (بوش–تشيني–رايس) والفاعلين الأساسين الممثلين للوبي اليهودي والمنتشرين بين البت الأبيض والبانتاغون (وولفيتز، لويس ليبي، ريتشارد بيرل) مع ممثلي المركب الصناعي العسكري (بالأخص رامسفيلد).[2]

المطلب الثاني:أحداث الحادي عشر من سبتمبر

ما حدث في يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 كان أهم حدث بع سقوط الإتحاد السوفياتي. عام 1991 على الإطلاق وكان نقطة تحول كبرى في الإستراتيجية الأمريكية والعالم بصف عامة، هذا لأنه بعد أساس انطلاق ما عرف بالحرب الشاملة على الإرهاب وبالتالي تزايد اللجوء لاستخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية وانعكاسها على انتعاش سوق الأسلحة، ومن ثم خدمة مجموعة معقدة من المصالح أاستعملت الظروف.

أولا: الرواية الرسمية للأحداث

كانت واقعة الحادي عشر من سبتمبر محل جدال كبير في سيرها وفي وصول مقترفيها وردود أفعالهم، لذلك سيتم التطرق بداية إلى وصوف الحادثة كما هي.

في صبيحة الحادي عشر من سبتمبر2001 وعلى تمام التاسعة ألا ربع ،قامت طائرة ركاب مدنية من طراز "بيونغ767 "تزن" 400 طن"، وتحمل "خمسين طن"من الوقود، بالاصطدام بركابها، وبأقصى سرعة بالطابق الثامن من البرج الثماني لمركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك محدثة حريقا هائلا جاوزت حرارته الألف درجة مؤوية ، مما أدى إلى صهر الهيكل الحديدي للمبنى وانهياره بالكامل في الخطاب –وكانت لهذه الطائرة تابعة للخطوط الجوية الأمريكية (American Airlines hlght 175)، وبعد قليل قامت طائرة ثالثة بقصف مبنى الدفاع الأمريكي "البنتاغون" والذي تدمر جزءا كبير من مبانيه وكانت الطائرة تابعة للخطوط الجوية الأمريكية (American Ailenes ;Flight AA77) وكان في طريقها من مطار دالاس مدينة واشنطن إلى مدينة

[1] شاهر إسماعيل الشاهر،مرجع سابق، ص 113.
[2] مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 476.

"لوس انجلوس".[1] وطائرة رابعة ضلت طريقها وكانت تقصد الاصطدام بالبيت الأبيض ولكنها أسقطت في منطقة "سومرست" بولاية "بنسلفانيا""Somerst County Pemslvnia"

هذه الحادثة أدت إلى نشر رعب وذهول في العالم كله وليس في الولايات المتحدة فقط، وأدت إلى شكل كبير أصاب الأجهزة الحكومية في أكبر دولة في العالم،مما أضطرها إلى إخفاء الرئيس ونائبه في مكان سري وامن وتم فورا إعلان حالة الطوارئ القهري في كافة أنحاء البلاد، ثم في ليلة 14 سبتمبر أعلن "بوش"أن أمريكا في حالة حرب ،وفي صبيحة اليوم الثاني 15 سبتمبر أعل وزير العد الأمريكي أن المتهم الأول في الحادث هو "أسامة بن لادن".[2]

ثانيا: ثغرات الرواية الرسمية للأحداث

بداية يجب الإشارة إلى أن هناك ثلاثة اتجاهات فسرت أحداث 11 سبتمبر 2001 وهي كالأتي:

الاتجاه الأول:

هو الأكثر شيوعا وتبنته الإدارة الأمريكية عقب الهجمات مباشرة،مفاده أن الجماعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة بزعامة "أسامة بن لادن" بحجة أن هذه الأخيرة قد قام بهجمات مماثلة ضد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية سابقا.

الاتجاه الثاني:

يؤمن هذا الاتجاه بنظرية المؤامرة Comspiray Theoy أي أن هجوم 11 سبتمبر كان بتآمر بعض أفراد الحكومة الأمريكية أو أشخاص من القطاع التجاري سواء بشكل مباشر أي بمشاركة منها أو بشكل مباشر عن طريق التعاطي عن جماعة معينة قامت بالعملية.

الاتجاه الثاني:

[1] عبد الله أحمد وآخرون، **قارعة سبتمبر**، القاهرة ،مكتبة الشروق الدولية، 2002، ص 79.
[2] عبد الله أحمد وآخرون، المرجع نفسه، ص 90.

يرى أن الهجمات من إعداد اليهود ولإلصاق التهمة بالمسلمين، هذا نظرا لرغبتهم في خلق العداوة بين الولايات المتحدة الأمريكية، فالمعرف أن طبيعة اليهود الغدر والخيانة.

مثل هذه الهجمات ومقارنة بالقوة الإستخباراتية التي تملكها الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكن أن يقوم بها اليهود بحكم قوتهم من الإدارة الأمريكية ومعرفتهم لمعظم خباياها.[1] يصعب تحديد المسؤول الحقيقي عن أحداث 11 سبتمبر حيث ذكر الباحثين الاستراتيجيين أن هناك سيناريوهات لحوالي 400 جهة يمكن أن تكون مسؤولة عن هذه العمليات في غياب الحقيقة الدامغة والمقنعة.[2]

ثالثا: أثر أحداث 11 سبتمبر على إدارة «بوش المحافظة »

وجدت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بوقوع أحداث 11 سبتمبر أمام تحد حقيقي دفعها إلى أعادة صياغة إستراتيجيتها، كما أنها مثلت فرصة ذهبية لتيار المحافظين الجدد لتجسد مفاهيمه وأفكاره ورؤيته عمليا إزاء العرب والمسلمين داخل الولايات المتحدة الأمريكية أولا،ثم من الخارج جراء حملة شرسة عبر عنها الرئيس "بوش الابن"وقد عدا فيما بعد "زلة لسان"بقوله "الحرب الصليبية".[3] قامت الإدارة الأمريكية المحافظة بالداخل مفهومين جديدين في التفكير الاستراتيجي الأمريكي.

- **المفهوم الأول:**

هو أن التهديد الأهم للأمن الولايات المتحدة يقع على نقطة التقاطع بين الراديكالية والتقدم التكنولوجي،سواء أكانت التكنولوجيا الحديثة تحت تصرف أي منهما أم لا.

- **المفهوم الثاني:**

يتعلق بكون الولايات المتحدة الأمريكية لن تنتظر حتى تتعرض للهجوم لكي تقوم بالرد عليه وإنما يكون عليها أن تبادر بالهجوم بمجرد إدراكها للتهديد.[4]

---

(1) Peter Tatchell, 11/09 the big over-up, http

(2) إدريس الكريني، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11 سبتمبر (من غزو أفغانستان واحتلال العراق)**، مراكش، المطبعة والوراقة الوطنية، 2005، ص 24.

(3) السيد ولد أباه، **عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001، بيروت**، الدار العربية للعلوم، 2001، ص 40.

(4) أيوب مدحت ،**" الإدارة الأمريكية يمين محافظ أم نازية جديدة؟"**، **مجلة الشاهد**، العدد 214، 2003، ص ص 30-31.

هذا ما تم بلورته في وثيقة إستراتيجية الأمن القومي 2002، وأشار "رامسفيلد" إلى عناصر هذه الإستراتيجية في مقالته الموسومة ب ما بعد هذه الحرب ضد الإرهاب التي لخصها في التالي:

1 -تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية للحلفاء والأصدقاء على الوفاء بالتزاماتها الأمنية.

2 -حمل الخصوم المحتملين على التخلي عن تبني برامج أو عمليات قد تهدد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها وأصدقائها.

3 -رد العدوان القهر بواسطة المضي قدما في تطوير قدراتنا المتعلقة بالتصدي الحازم للهجمات وبفرض عقوبات شديدة على المعتدين.[1]

ارتكزت الإستراتيجية الأمريكية 2002 على كون الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة في العالم،وهذا لتحقيق حلم الإمبراطورية الأمريكية التي تسود العالم دون منازع ودون أي اعتبار للشرعية الدولية.

إذا كانت إستراتيجية الأمن القومي لسنة 2002 قد ركزت على مفهوم "الحرب على الإرهاب"باعتباره المفهوم المركزي للأمن القومي الأمريكي فذلك نتيجة لهيمنة المحافظين الجدد على السلطتين التنفيذية والتشريعية. على النقيض، بدأت الفترة الثانية في ظل أجواء مختلفة تماما، وفي ظل مجموعة من العوامل والمستجدات المهمة، التي شكلت محددات مهمة دفعت في اتخاذ إدخال الكثير من التعديلات المهمة على سياسات الأمن القومي،كان أبرز تلك العوامل الأفكار التي طرحها الحزب الديمقراطي على لسان مرشحه "جون كري"في انتخابات الرئاسة 2004. والأوضاع في العراق وإعصار كثرينا وما خلفه من إحساس بعدم الأمن.[2]

---

(1) شاهر إسماعيل الشاهر، مرجع سابق، ص 99.

(2) معتز سلامة، **"الأمن القومي الأميركي: التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية"**، **دراسات إستراتيجية**، عدد 162، القاهرة، مركز الأهرام، أفريل، 2006، ص 7.

المبحث الثاني : آليات عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية

يفصل هذا المبحث في مجموعة من الآليات التي ساهمت أو تم من خلالها عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية ، و ذلك ببحث حجم العسكرة في عهدة المحافظين الجدد ، هذا إضافة إلى ظهور مفاهيم جديدة جاءت لتكون نواة إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي .

المطلب الأول : مشروع القرن الأمريكي

منذ نهاية الحرب الباردة و الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بدور عالمي أحادي الجانب في النظام الدولي وذلك في بالعمل على حل الكثير من الأزمات التي شهدتها تسعينيات القرن العشرين (حقبة الرئيس بيل كلينتون) ، لعل في مقدمتها استخدام القوة ضد كل من الصومال، هايتي، السودان، كوسوفو ...الخ). و لقد بدت هذه الأمور كإشارات تسلط الضوء على " التفوق الأمريكي ".[1]

رغم هذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى خلال هذه الفترة إلى صياغة إستراتيجية أمنية و عسكرية وطنية متماسكة ، تحافظ على القوة الأمريكية و تجعلها تستوعب حقائق القرن الواحد و العشرين . لكن وزارة الدفاع عجزت عن ذلك نظرا لما تشهده في كثير من الأحيان من هيمنة البيروقراطية على حساب المصالح الإستراتيجية و هذا ما صعب عملية صياغة هذا الإطار الإستراتيجي.[2]

خلال هذه الظروف عمل ثلة من أعضاء إدارة "بوش الأب " على نطاق واسع في الفترة الممتدة 1992 – 2000 لإظهار اهتمامهم بشأن ما يمكن أن يقوم به الجمهوريون إذا تمكنوا من استعادة السيطرة على البيت الأبيض، و في ربيع سنة 1997 نظموا أنفسهم فيما عرف ب"مشروع القرن الأمريكي الجديد " .

تعود فكرة "القرن الأمريكي" إلى ارتباطها بفكرة تعاقب القوة التي ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1950 تتبع إستراتيجية كونية تقوم على أساس أن النظام السياسي الإقتصادي و الإجتماعي الأمريكي يجب أن يكون كونيا، و هو واحد من أهم المفاهيم و أشهرها في التاريخ الدولي الحديث .

---

[1] سوسن العساف ، **إستراتيجية الردع : العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الإستقرار الدولي** ، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث و النشر ، 2008 ، ص 269

[2] The project for the new American century ," **Rebuilding American s Defenses Strategy ,forces and Resources for a New Century**" . 2000 .p 2 . in <www.new american centerry . org .> (24 . 04 . 2010).

و لقد كان "الحلم الإمبراطوري" هو الدافع وراء العديد من السياسات التي تبنتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة وكان هذا الحلم أحد الدوافع الأساسية لما أطلق عليه " **مشروع القرن الأمريكي الجديد** " (PNAC) .

تأسس مشروع" القرن الأمريكي الجديد" "The Project For New American Ceunteury" نتيجة جهود الدبابات المفكرة بهدف واضح و هو تعزيز القيادة الأمريكية للعالم ، جاء هذا المشروع تحت رئاسة "ويليام كريتسول " "william kristol" رئيس تحرير مجلة ويكلي ستتاندراد "Weekly standard" إضافة إلى كل من روبيرت كاغان "Robert kagan" و ديفون جافني كروس " Devon Gaffney Cross" و بروس جاكسون "Bruce jackson" و جون ر بولتون Jhone Rpolton كمديرين و جاري سميث Gary Schmith كمدير تنفيذي للمشروع.[1]

كان هذا المشروع عبارة عن اقتراح للهيمنة الأمريكية على الأرض و الفضاء الالكتروني و ذلك لتأسيس هيمنة أمريكية عالمية ،مستندة على فكرة أن القرن العشرين كان أمريكا يدعو المشروع إلى قرن جديد .حيث دعا المشروع إلى ضرورة استغلال فرصة أن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت على قمة النظام الدولي، كما يجب أن تكون لديها الرؤية والإرادة لقيادة العالم وتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المبادئ والمصالح الأمريكية .[2]

تم التركيز في مشروع القرن الأمريكي على آليات و ميكانيزمات استخدام القوة العسكرية لتحقيق حلم الإمبراطورية للولايات المتحدة في القرين الحادي و العشرين .ويحتاج هذا إلى مجموعة من عوامل القوة التي يمكن الاعتماد عليها لدفع الدور الأمريكي ،بداية بالقوة العسكرية فكثيرا ما تدل ميزانيات الدفاع الأمريكية على قوة عسكرية وتكنولوجية تقنية في مجال التسليح عالية المستوى ، تبقي من خلالها الولايات المتحدة القوة رقم واحد.

أما بشأن القوة الاقتصادية التي تعد من أهم مرتكزات القوة و الدفع للإستراتيجية الأمريكية للعالم ،فإنها احتفظت بمستوى أكمل مع عناصر قوة طبيعة الكيان الأمريكي المتميز ،حيث يبلغ الناتج القومي الإجمالي تريليونات الدولارات سنويا فضلا عن حجم رأس المال الأمريكي الذي يشكل ما يقارب 45 % من حجم الرأس المال العالمي المتحرك و كذلك إسهامها في ميزان التجارة العالمي .

---

[1] the projecte of new américan centary .op .cit .p3.

[2] سوسن عساف ،مرجع سابق ، ص 269 .

أما عن الجانب التقني – التكنولوجي– فتشير التقديرات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية مازالت في على سلم الابتكار التكنولوجي قياسا بالقوى المنافسة لها .[1]

إنطلاقا من مكامن القوة الأميركية هذه، صيغ "مشروع القرن الأمريكي الجديد" "PNAC" إيديولوجيته الأساسية في الورقة البيضاء المنتجة في سبتمبر 2000 تحت عنوان " إعادة بناء دفاعات أميركا : الإستراتيجية، القوات ، الموارد من اجل القرن الجديد " Rebulding Amiricans Défences"حيث صاغ مشروع القرن الأمريكي "PNAC" في هذه الوثيقة ما هو مطلوب من أمريكا لإنشاء إمبراطورية وفقا لتصور المحافظين الجدد و الهدف الأساسي لوثيقة "RAD"هو المحافظة على قيادة أمريكية للعالم من خلال المحافظة على التفوق العسكري الأمريكي، تدريب الجيوش، تطوير إستراتيجية للهيمنة على الفضاء، زيادة الإنفاق على الدفاع، تحديث القوات الأمريكية، تطوير ونشر الدفاع الصاروخي عالميا، إنشاء قواعد عسكرية دائمة في المناطق المهمة استراتيجيا .

قبل أن يصدر مشروع القرن الأمريكي الجديد "PNAC" الورقة السابقة الذكر فإنه كان قد دعا في رسالة وجهها إلى الرئيس السابق "بيل كلينتون " في 26 جانفي 1998 إلى ضرورة تغيير النظام في العراق بعدما رفض " صدام حسين " الرئيس العراقي التعاون مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بعمليات التفتيش حول الأسلحة النووية، وبعدها في ماي 1998 وجه الأعضاء مرة أخرى رسالة إلى رئيس مجلس النواب "نيوت غريش" " NEUT GEUNGRICH" وزعيم مجلس الشيوخ "TORRENT TOTT" اشتكوا فيها رفض الرئيس كلينتون الاستماع إلى دعواتهم المتكررة لتأسيس وجود عسكري قوي و دائم في منطقة الخليج العربي و الإطاحة بنظام صدام حسين .

وقع هاتين الرسالتين بعض رجال المحافظين الجدد أمثال "دونالد رامسفليد" " DONALED RAMESFILED" ووليام كريستول "WELLIAM KRISTOL" وايليوت ابرامز " ELLIOT ABRAMS"هذا الأخير الذي عين مدير الشؤون الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي 2002 "وبوول وولفيتز" "POUL WOLFITEZE" الذي أصبح نائبا لوزير الدفاع فيما بعد ،كذلك "جون بولتون" الذي أصبح وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحد من التسلح و الأمن الدولي في إدارة بوش، وكذلك "ريتشارد ارمتاج" الذي أصبح نائب "كولن باول" في وزارة الخارجية ، "زلماي خليل زاد" سفير "بوش في أفغانسان" إجمالا فان 10 من

[1] سون عساف، المرجع نفسه، ص 273 – 275

اصل 18 محافظا وقعوا الرسالتين أصبحوا أعضاء في إدارة بوش الابن. بالعودة إلى تقرير "إعادة بناء الدفاعات الأمريكية "RAD" نجده حدد صراحة و قبل سنتين من إطلاق بوش لخطابه حول "محور الشر " كل من إيران ، العراق ، كوريا الشمالية كأهداف محتملة على المدى القصير و حث البنتاغون على دراسة الكيفية التي يمكن من خلالها إسقاط هذه الأنظمة. [1]

إن أهم ما يميز توجهات المحافظين الجدد الذين بلوروا إيديولوجيتهم في مشروع القرن الأمريكي الجديد هو نظرهم إلى أن سقوط الاتحاد السوفياتي كان نتيجة مباشرة للموقف المتشدد لإدارة " ريغان " نتيجة لذلك يعتقدون أن السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس " ريغان " ينبغي أن تؤخذ كنموذج.

المطلب الثاني : إستراتيجية الحرب الوقائية

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر إلى تعزيز التطرف اليميني للحزب الجمهوري الحاكم في الولايات المتحدة، تحت ما بات يعرف بـ "حزب الإمبراطوية الأمريكية " ولهذا فقد كانت توجهات المفكرين الأمريكيين في العديد من المؤسسات الأكاديمية و المنابر الفكرية والثقافية و أصحاب هذا التوجه (الوطنيين الأمريكيين) وهدفهم في هذا الإطار هو إقرار مبدأ "سمو أمريكا"، وهيمنتها التامة على الساحة العالمية حتى لو تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية الفجة ، بما فيها السلاح النووي وبذلك بات شعار مكافحة الإرهاب هو البديل لمكافحة الشيوعية .

وعليه فان وقائع أحداث 11 سبتمبر 2001 شكلت منعطفا استثنائيا وتحولا جذريا لنوعية الخطاب و الممارسة في السياسة الخارجية الأمريكية ، فهذه الأحداث أفقدت واشنطن قدرتها الردعية بشكل فاضح حيث أصبح لزاما عليها استعادة الصورة الردعية الفاعلة وبشكل سريع ، ولكن استعادتها من عدو لم تعرفه و لم تتعود عليه يستلزم إستراتيجية جديدة و عقلية مبتكرة من نوع جديد .[2]

جعل هذا المشهد الجديد احتمالا للتوصل إلى ما يرمي إليه دعاة العسكرة من خلال عسكرة الفضاء الخارجي و الابتكارات التكنولوجية المستمرة في الثورة العسكرية التي تهدف إلى : الهيمنة الكلية ، حروب أمريكية خالية من الإصابات، وتحفيز الشعب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر على احتضان فكر "PNAC" حول

---

[1] rebulding american's defenese .OP.CIT

[2] سوسن عساف ، مرجع سابق ،ص 195 .

الإمبراطورية الأمريكية تحت شعار "الحرب على الإرهاب " وهذا ما منح دعاة العسكرة المبرر المثالي لتقديم نظرية جديدة للقوة العسكرية .(1)

أكد أعضاء مشروع القرن الأمريكي سنة 1997 أنه من المهم تشكيل ظروف قبل بروز الأزمات ومواجهة التهديدات قبل أن تصبح وخيمة .(2)

هذا ما كان لب الخطاب الذي قدمه الرئيس " جورج ولكر بوش " أمام أكاديمية " وست بوينت العسكرية " الذي يحد خلاله العقيدة الإستراتيجية التي سوف تستعملها إدارته من الآن فصاعدا وهي تتضمن إعادة نظر صريحة في المبادئ التي كانت تعمل بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية مع ما يترتب على ذلك من نتائج كبيرة في قيادة السياسة الخارجية وتنظيم القوات المسلحة وعقيدة إستخدام القوة ،ولم تتضح الأبعاد الكاملة للإستراتيجية الأمريكية إلا بعد خطاب بوش وهو ما وصفته " الفينا نشيال تايمز " بأنه مذهب جديد تمام للتحرك الوقائي.(3)

غير أن المطلعين على الإستراتيجية الأمريكية العسكرية يحملون أن الحرب الوقائية ليست وليدة أحداث 11 سبتمبر و ليست رد فعل تلقائية على ما يمكن أن يكون مصدرا للخطر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية و حلفائها . بل تضرب بجذورها عميقا إلى أكثر من 50 عاما خلت ، إذ تشكل فكرة الحرب الوقائية المرحلة الأولى من مراحل تطور الإستراتيجية الأمريكية الهجومية ، و يقع الإطار الزماني لهذه النظرية في الفترة 1945 – 1949 و هي الفترة التي احتكرت فيها الولايات المتحدة ملكية الأسلحة الذرية في المجتمع الدولي ، و من هنا تبلور مفهوم الحرب الوقائية على انه التخطيط لتدمير قوة الخصم و الإجهاز عليها قبل أن تنمو في كافة أبعادها.(4)

جاء في خطاب" بوش" السابق الذكر و الذي نشرته صحيفة "الفينا نشيال تايمز" : " ... **لفترة طويلة من القرن الماضي إعتمد الدفاع الأمريكي على مذهب الحرب الباردة .... الردع و محاصرة القوة ... في بعض الحالات لا تزال هاته**

(1) Project for the new american centry ,**"statement of principales "**,in< **:http//www.new americain century.org/statement of principales.htm>.[**20/05/2012] .

(2) the projecte of new américan centary .op .cit .

(3) اليكس كاليتيوكس ، **الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الامريكية ، مركز الدراسات الإشتراكية** ، على الرابط : **< http // www. E – socialists Net / book / esc port / html .1803 > (10/05/2012)**.

(4) علاء أبو عامر ، **الحرب الوقائية الأمريكية ماضيها...حاضرها و مستقبلها** . على الرابط : **.< http// pulprit . aluratanvoice .com / arti cals . html > (08 / 05 / 2012)**

الإستراتيجيات صالحة للتنفيذ ، إلا أن التهديدات الجديدة تتطلب أيضا تفكيرا جديدا . الردع لا يعني شيئا في التعامل مع الشبكات الإرهابية خفية ليست لها دولة أو مواطنين تريد حمايتهم ، و حصار القوة ليس ممكنا حين نتعامل مع ديكتاتوريين لديهم أسلحة الدمار الشامل قادرين على توصيلها بالصواريخ إلينا أو على توفيرها لحلفائهم الإرهابيين .

لا نستطيع أن نحمي أمريكا و أصدقائها بتمني الأفضل .... لا نستطيع أن نثق في كلمات الطغاة الذين يوقعون بكل خشوع اتفاقيات واضحة ثم يحرقونها بشكل تلقائي .... لو انتظرونا حتى تتجسد التهديدات أمامنا تماما سنكون قد انتظرنا أكثر من اللازم.

....لن نفوز في حربنا ضد الإرهاب بالدفاع علينا أن نأخذ المعركة إلى أرض العدو ، أن نفسد خططه و نواجه أسوأ التهديدات قبل أن تظهر ... في العالم الذي دخلناه الطريق الوحيد للأمان هو طريق الفعل و التحرك ... و هذه الأمة سوف تتحرك ".[1]

انطلاقا من هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر هذا الأسلوب شكلا من أشكال الدفاع الشرعي المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، و بذلك فهي تهدف إلى توجيه ضربات عسكرية مسبقة إلى كل هدف يعتقد أنه يشكل خطرا آنيا أو مستقبليا على مصالحها سواء كان دولة أو شخصا أو منظمة أو آلية...[2]

أعلن وزير الخارجية "كولن باول " أمام الصحفيين بعد حديث بوش ما أصبح يشار إليه بمبدأ " باول " و الذي ينص جزئيا على وجوب أن تبقى الولايات المتحدة حذرة في استخدامها القوة ، و لكن عندما تلتزم باستخدامها عليها أن تكون ساحقة ، و قد شدد باول على إمكانية استخدام السياسة الوقائية الجديدة لبوش لتبرير هجوم ضد دولة ، أو ضد منظمة إرهابية لا دولة لها .

نسب مبدأ الحروب الوقائية بذلك إلى الرئيس بوش و تم بلورته في وثيقة شاملة تحت عنوان " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية " المؤلفة من 35 صفحة ، و أكد فيها على مبررات التحول الجذري الذي طرأ على إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ورد في الوثيقة " أن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحفظ و تظل محتفظة بقدراتها على إحباط كل مبادرة يقوم بها أو يفكر في القيام بها أي عدو من أعدائنا للنيل من قوتنا سواء كان هذا العدو دولة أو غيرها كالشبكات الإرهابية ".

---

(1) أليكس كالينيوس ، **الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية**،مرجع سابق.
(2) إدريس لكويني ، مرجع سابق ، ص 187 .

و خصصت الوثيقة المحور الثامن المعنون ب" الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية " ثلاث صفحات جاء فيها التأكيد على أن قواتها المسلحة يجب أن تكون القوة العالمية التي لا تضاهيها قوة ، و من أجل ذلك أمريكا بحاجة إلى أن تكون لها قواعد عسكرية .[1]

ترتكز إستراتيجية الحرب الوقائية حول فكرة تنفيذ عمليات تستهدف إجهاض قدرات و نيات الطرف المقابل ، الواقع تحت تصنيف الأعداء المحتملين. بغض النظر عن طبيعة هذا الطرف ، للحيلولة دون تعرض المصالح الوطنية و القومية للمخاطر .

تعترف الحرب الوقائية أن الولايات المتحدة الأمريكية ستحكم العالم بقوة السلاح ، و الأحادية في التعامل مع القضايا العالمية ، هذه الأخيرة تنبع من مصدرين أساسيين هما الثقة في التفوق العسكري الأمريكي ، و انعدام الثقة في الحلفاء الذين لهم مصالح لا تتوافق بالضرورة مع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية .

بذلك أصبح التفوق العسكري كمحدد لعقيدة المحافظين الجدد التي ترى أن " النجاح قد يجلب القوة و هذه الأخيرة تجلب الحق " ، فوفقا لهؤلاء المحافظين المتحمسين للتميز الأمريكي ، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفظ بمكانتها بأي وسيلة كانت . وأكدوا على حق الولايات المتحدة في الاضطلاع بحرب وقائية كسياسة الدفاع الإستباقية عن النفس هذا من جهة . من جهة أخرى تصر الولايات المتحدة على الحرب الوقائية لأسباب عديدة أهمها :

– تنفيذ الأهداف على الأرض ، بمعنى تطبيق الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والأمنية .

– أن للحرب فوائد عسكرية عديدة للجيش الأمريكي وفي مقدمتها التخلص من الذخائر والأسلحة القديمة وإحلال أسلحة وذخائر حديثة ومتطورة مكان القديمة، بما يعني تشغيل مصانع السلاح وتنشيط مبيعاتها، وهي فرصة لتجريب أسلحة وذخائر الحرب الحديثة ، وهي الأسلحة الأكثر تطورا وتقنية التي يطلق عليها الأسلحة الذكية ، في ميدان معركة حقيقي، ثمة قوة مؤثرة جدا تنفخ في نار هذه الحرب وتدفع باتجاهها وهي لوبي شركات السلاح .[2]

---

[1] سوسن عساف ، مرجع سابق ، ص 201 .
[2] **مخاطر تحول النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية إلى الحرب الوقائية وأثره على العالم العربي** ، مرجع سابق ، ص 83 .

تسعى الولايات المتحدة بهذه الإستراتيجية إلى تطوير وتأهيل قدراتها العسكرية لتتلاءم والمخاطر الجديدة مع مظاهر هذه العمليات الجديدة ، وذلك من خلال رصد ميزانية مالية ضخمة للجانب العسكري واستثمار التكنولوجيا المتطورة في هذا المجال .

بذلك فإن هذا المبدأ الجديد أسقط ما كان أعلنه الرئيس الأمريكي جورج ولكور بوش نفسه أثناء حملته للانتخابات الرئيسية حول خفض الترسانة النووية الأمريكية من جانب واحد ، فهو يؤكد على أن حضر انتشار الأسلحة لا يتم عن طريق المعاهدات وإنما عن طريق الهجوم المباغت.(1)

استخدام السلاح النووي في هذه الضربات مسألة أساسية ، ليس فقط السلاح النووي التكتيكي ولكن ربما السلاح النووي الإستراتيجي وهذا ما يوضحه " ستيفن بونغر " مدير وكالة تخفيض المخاطر بوزارة الدفاع الأمريكية بقوله : " **نحن نريد أن نستخدم أقل قدر من القوة لتحقيق الهدف المطلوب إذا كان ذلك ممكنا عن طريق الأسلحة التقليدية ، ولا نرغب في عبور الحاجز النووي إلا في حالة طوارئ قومية قصوى ، ولكن هنالك بعض المخابئ ذات القوة الاستثنائية مما يجعل أسلحة ذات إشعاع نووي كثيف أمر لا بد منه** ".(2)

يرى البعض أن هذه الإستراتيجية تحمل في طياتها مخاطر ردود أفعال غير محسوبة كما أنها تؤسس لمرحلة دولية جديدة سمتها الفوضى بحيث بإمكانها تشجيع بعض الدول على الاعتداء على دول أخرى ومن شأنها تهديد الأمن القومي لتلك الدول. وإن نموذجي أفغانستان والعراق أفضل دليل على مخلفات هذا النوع من الحروب.

المطلب الثالث: إستراتجية الهيمنة الكلية

تصدرت الأجندة العالمية في خريف 2002 إعلان أقوى دولة في التاريخ والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية عن نيتها الحفاظ على هيمنتها سواء من خلال التهديد بالقوة المسلحة أو باستعمالها فعلا وهو بعد من أبعاد السطوة و السلطان، حيث جاء ففي الصياغة الخطابية الرسمية الإستراتجية للأمن القومي (NSS) إن "**قواتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأمريكية أو تجاوزها**".(3)

(1) – إدريس لكويني ، مرجع سابق ، ص 181 .
(2) "**مخاطر تحول النظام الدولي من الدبلوماسية الوقائية إلى الحروب الوقائية وأثره على العالم العربي**"، مرجع سابق ، ص 82.
(3) نعوم تشومسكي ، **الهيمنة أم البقاء : السعي الأمريكي للسيطرة على العالم** ، ترجمة سامي الكعكي ، لبنان ، دار الكتاب العربي ، 2004 ، ص 19

تستند سياسة إدارة بوش على مشروع إيديولوجي اثر في الإدارة الأمريكية بتوجه نحو "الامبريالية الديمقراطية " يتبناه عدد من كبار المسؤولين في دوائر صنع القرار ، و هو بإعادة صياغة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، و تأثير هؤلاء بدا اقل في إدارة بوش الثانية.[1]

يتحدد مستقبل هذه الهيمنة الامبريالية من خلال توظيف التكنولوجيا المتقدمة في نظم الأسلحة ما عرف بالثورة الجديدة في الشؤون العسكرية (RAM) التي تشكل على أثرها تيار قوي في الأوساط الدفاعية الأمريكية يربط بين ما يحدث من تطور تكنولوجي في وسائل القتال مع الاستخدامات الإستراتجية و التكتيكية لأفرع القوات المسلحة، هذا كما أوجدت الثورة الجديدة في الشؤون العسكرية لدى الولايات المتحدة الأمريكية القدرة على شن الحروب بالأساليب الجراحية بحيث تنتهي بسرعة و بأقل قدر من الخسائر.[2]

بذلك يعتقد أنصار الثورة في الشؤون العسكرية أن الابتكار المستر للتكنولوجيا هو السبيل الوحيد للحيلولة دون ظهور أعداء يمكنهم الإطاحة بالهيمنة الأمريكية على العالم ، و استغلال الثورة في الشؤون العسكرية هو السبيل الأحسن للحفاظ على التفوق العسكري في عصر ما بعد الحرب الباردة .

في هذا الإطار جاء ما يعرف "الهيمنة كاملة الطيف " "Full Spectrum Dominace" و هو مصطلح مفتاحي للرؤية المشتركة لوزارة الدفاع 2020 الصادرة في 30 ماي 2000 عن وزارة الدفاع ، حيث وضعت هذه الطريقة الكيفية التي يمكن من خلاها للجيش الأمريكي حاليا و مستقبلا القتال و كسب الحروب من خلال قوة عسكرية تهمين على العلميات العسكرية في مختلف أنحاء العالم و تحفظ السلم العالمي .

حسب ما جاء في الوثيقة السابقة الذكر فإن الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا يمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تغيير طبيعة الحرب والمشاركة في العمليات العسكرية لوحدها أي من جانب واحد أو مع حلفائها، تهدف الولايات المتحدة من خلال البنود التي صاغتها في " الرؤية المشتركة 2020" إلى تفوق عسكري ليس له مثيل وهذا هو "طيف الهيمنة الكلية".[3]

تقوم هذه الإستراتيجية على استخدام التكنولوجيا المتطورة في الحرب بهدف خفض عدة الخسائر الأمريكية خاصة من الجنود الصفر ، حيث أصبحت الحروب الأمريكية تخاض من ارتفاعات عالية (الحرب الجوية).

---

[1] Charles – philippe David" ," **lectures sur L Regemonie et la Venir de la puissance americaine"** , in : **< http : erudit .org / renue / ei / 2005 / v 36 / 01243201 . pdf >** (27/04/2012).

[2] – محمد خوجة ، **الإنعكاسات العسكرية و السياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية** ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا في العلوم السياسية و العلاقات الدولية و العلوم السياسية و الإعلام،غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006 ، ص 84 .

[3] rebulding american's defenese .OP.CIT

إضافة إلى ما سبق ، التي أصبح الفضاء الخارجي من أكثر التهديدات للأمن الأمريكي إلحاحا فمن بين الخطط التي دعت إليها أيضًا الرؤية المشتركة 2020 نجد عسكرة الفضاء الخارجي، فالسيطرة عليه تسمح نظريا لواشنطن بالسيطرة على العالم وهي تعد ضرورة لحماية الوطن، هذا مع الثورة في الشؤون العسكرية إلى تطوير قاعدة فضائية للدفاع ضد هجمات الصواريخ الباليستية .[1]

المبحث الثالث : مؤشرات عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية :

يحاول هذا المبحث ، الخوض في الجانب الكمي لموضوع الدراسة ، فمن خلال هذا الأخير يمكن قياس مدى العسكرة و التأكد من حجمها فلكل ظاهرة مقياس و لكل مقياس مجموعة المؤشرات ، هذا المبحث تم تحديد ثلاث مؤشرات رئيسية هي الإنفاق العسكري في المطلب الأول و حجم الصناعة العسكرية في المطلب الثاني كالأتي:

المطلب الأول : مؤشر الإنفاق العسكري :

يعرف معهد "ستوكهولم لأبحاث السلام " الإنفاق العسكري تماشيا مع ما قدمه حلف الناتو ، بحيث يضم الإنفاق العسكري كل النفقات الحالية و الرأسمالية على : القوات المسلحة بما في ذلك قوات حفظ السلام ، وزارات الدفاع و الهيئات الحكومية الأخرى المنخرطة في المشاريع الدفاعية ، القوات العسكرية عندما يقدر أنها تدرب و تجهز للعمليات العسكرية ، النشاطات الفضائية العسكرية ، ويجب أن تشمل مثل هذه النفقات : الأفراد العسكريون و المدنيون ، بما في ذلك تعويضات تقاعد العسكريون و الخدمات الإجتماعية للعسكريين ، العمليات و الصيانة ، المشتريات ، البحث و التطوير العسكري ، المعونة العسكرية .

تتطلب دراسة الإنفاق العسكري لكل دولة معرفة معلومات أكثر تفصيلا بكثير مما هو متوفر بما يدخل في الموازنات العسكرية و بنود الإنفاق العسكري من خارج الموازنات .[2] و عليه يتمحور هذا المطلب على دراسة الإنفاق العسكري الأمريكي ضمن المجال الزمني للدراسة (**2000 – 2010**)، مركزا على إدارة المحافظين تحت زعامة بوش.

[1] rebulding american’s defenese .OP.CIT.

[2] بيتر ستالنهايم ، **مصادر البيانات و المناهج الخاصة بالإنفاق العسكري ، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 544 .

شهدت النفقات العسكرية في السنوات المالية **2001** إلى غاية **2008** زيادة **85 %** بالأسعار الإسمية ، و بنسبة 59**%** بالأسعار الحقيقية ، وقعت معظم الزيادة أثناء الفترة **2001 – 2004** حيث إرتفعت نفقات الدفاع القومي بمعدل سنوي متوسط بمقدار **10 %** سنويا ، و تعكس تلك الزيادة الإعتمادات الإضافية لتمويل العمليات العسكرية في أفغانستان و العراق بالإضافة إلى النفقات العسكرية المعتادة .

ارتفعت النفقات الأمريكية على الدفاع الوطني من **286** مليار دولار في السنة المالية **1999** إلى **454** مليار دولار في السنة المالية **2004** و بالتالي إرتفعت حصة الإنفاق على الدفاع من الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي من **3 %** في سنة **1999** إلى **39 %** سنة **2004** . على غرار ذلك ، إرتفعت نفقات الدفاع الوطني كحصة من النفقات الحكومية الإجمالية من **16,2 %** سنة **1999** إلى **19,8 %** عام **2004** .[1]

الجدول رقم(2) : **النفقات العسكرية الأمريكية و النفقات الإتحادية الإجمالية للسنوات المالية : 1999 – 2004** .

فئة الإنفاق	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النفقات الإتحادية	1702	1789	1864	2011	2160	2292
الدفاع الوطني	276	295	302	349	405	454
الدفاع الوطني كحصة من إجمالي النفقات الإتحادية	% 16,2	% 16,5	%16,4	%17,4	%18,7	% 19,8

النفقات(مليار دولار بالأسعار الجارية)

السنة المالية الأمريكية تمتد من 1 أكتوبر إلى 30 سبتمبر من السنة المسماة.

المصدر : بالتصرف عن التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي . 2005 .

في عام **2006** تم تقديم طلب زيادة في الميزانية مدفوعا بأربعة أهداف رئيسية كما تعهدت بها إدارة الرئيس "بوش " و هي إلحاق الهزيمة بالإرهاب العالمي ، و إعادة هيكلة القوات المسلحة الأمريكية ، و الموقف الدفاعي الأمريكي ، و تطوير قدرات قتالية متقدمة و إدخالها إلى الميدان ، و الرعاية الجيدة للقوات .[1]

[1] إليزيث سكونز ، **الإنفاق العسكري ، في التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي** ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005 ، ص 486 .
[1] إليزيث سكونز ، مرجع سابق ، ص 481 .

و قررت الإدارة الأمريكية ألا تمول العمليات العسكرية في أفغانستان و العراق و غيرها من البلدان عبر الموازنة المعتادة للدفاع و إنما بمخصصات إضافية منفصلة ، حيث أنه في فيفري **2005** وصل إجمالي الإعتمادات الإضافية المطلوبة للحرب العالمية على الإرهاب منذ أحداث **11** سبتمبر **2001** إلى **346** مليار دولار ، منها **268** مليار دولار لوزارة الدفاع ، و يتضمن الإجمالي تمويل جهات أخرى غير وزارة الدفاع ، مثل وزارة الأمن الداخلي ووزارة الخارجية و إعادة إعمار العراق و أفغانستان .[2]

كما بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي في السنة المالية **2007** أعلى قيمة له بنسبة **4,8 %** بالأسعار الحقيقية من ذروة الإنفاق خلال الحرب الكورية (السنة المالية **1989**) و أعلى بنسبة **6,3 %** من ذروة الإنفاق خلال حرب الفيتنام **1968** ، و أعلى بنسبة **16 %** من ذروة الإنفاق العسكري الثالثة خلال الحرب الباردة (السنة المالية **1989**). إظافة إلى ذلك فطلب ميزانية الدفاع **2008** الذي قدم للكونغرس الأمريكي في **05** فيفري سنة 2007، شمل طلبين منفصلين للحصول على سلطة الميزانية ، إحداهما لوزارة الدفاع بمبلغ **481,4** مليار دولار بزيادة إسمية بنسبة **11,3 %** من السنة المالية **2007** ، و زيادة بأسعار حقيقية قدرت بنسبة **8,6 %** ، أما الثاني فهو للحرب على الإرهاب بمبلغ **1417,7** مليار دولار ، و تضمن الطلب أيضا **22,5** مليار دولار لوزارة الطاقة و نشاطات عسكرية لا علاقة لها بوزارة الدفاع الأمر الذي جعل وزارة الدفاع تصل إلى **645,6** مليار دولار ، و تم تقديم طلب تكميلي طارئ للحصول على مبلغ إضافي قدره **93,4** مليار دولار في سياق تمويل "الحرب على الإرهاب" للسنة المالية **2008** .[3]

جدول رقم(3):**النفقات الأمريكية المخصصة لوزارة الدفاع و الدفاع الوطني الإجمالي 2001 – 2008**

السنوات المالية / النفقات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القوات المسلحة	290,2	331,9	387,2	436,5	474,1	499,3	548,9	583,3
الأفراد العسكريون	74,0	86,8	106,7	113,6	127,5	127,5	128,8	135,7

(2) المرجع نفسه ، ص 482.
(3) بيتر ستالنهايم ، مرجع سابق ، ص 289 .

العمليات و الصيانة	112	130	151,4	174	188,1	203,8	224,8	248,6
المشتريات	55	62,5	67,9	86,2	82,3	89,8	104,3	110,8
البحث والتطوير والإختبار والتقييم	40,5	44,4	53	60,8	65,7	68,6	81,1	69,6
الإنشاءات العسكرية	5	5,1	5,9	6,3	5,3	6,3	8,8	10,1
إسكان العائلات	3,5	3,7	3,8	3,9	3,7	3,7	4,3	4
نفقات أخرى	0,3	0,6	1,6	1,6	1,5	0,3	6,8	4,5
وزارة الطاقة ،القوات المسلحة	12,9	14,8	16	16,6	18	17,5	17,9	18
نفقات أخرى القوات المسلحة	1,6	1,8	1,6	2,8	3,2	5,1	5,1	5,3
مجموع النفقات	304,7	348,5	404,8	455,8	495,3	521,8	571,9	606,5

المصدر : بالتصرف عن التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي (2005– 2008)

ملاحظات :

– الأرقام بمليارات الدولارات الأمريكية ، سنوات مالية.

أ : الأرقام المتعلقة بالسنة المالية **2007** هي تقديرات تتضمن نفقات مستمدة من الطلب التكميلي الطارئ في فيفري **2007** و البالغ **93,4** مليار دولار في سلطة الميزانية للسنة المالية **2007** .

طلبت وزارة الدفاع **515,4** مليار دولار للعمليات القياسية ، هذا في سنة **2009** ، كما طلبت الإدارة أيضا مبلغ إضافي **21,2** مليار دولار لوزارة الطاقة و غيرها النشاطات ذات العلاقة بالدفاع ، هذا إضافة إلى طلب إعتمادات تقدر بـ **70** مليار دولار لتمويل العمليات في الحرب العالمية على الإرهاب التي استمرت إلى غاية جويلية **2009** كما كان من المتوقع طلب ميزانية تكميلية في منتصف سنة **2009** ، كما كان من المتوقع طلب ميزانية تكميلية في منتصف سنة **2009** دون أن يتم تقدير الكمية المناسبة من هذا التمويل في المستقبل ، حيث بلغ مجموع طلبات وزارة الدفاع للسنة المالية **2009** ، **606,6** مليار دولار . قسمت كالآتي :

- **149,4** مليار دولار لرواتيب و أجور العسكريين و الرعاية الصحية .
- **23,9** مليار دولار للعمليات و الاستعداد و الدعم .
- **158,3** مليار دولار للعمليات و الاستعداد و الدعم.
- **183,8** مليار دولار للتحديث ، المشتريات ، البحث و التطوير و الاختبار و التقييم .
- **21,2** مليار دولار لوزارة الطاقة و غيرها من البرامج ذات الصلة بالدفاع .[1]

انطلاقا مما سبق ، نلاحظ أن الإعتماد المتزايد للسياسة الخارجية التي تبنتها الإدارة الأمريكية المحافظة تحت رئاسة "جورج بوش" بدا واضحا من خلال المؤشرات المتعلقة بالميزانية العسكرية ونسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق الفدرالي،خاصة في ظل التدخل في أفغانستان والعراق في إطار ما عرف "بالحرب على الإرهاب " لكن هذه السياسات عرفت انتقادات من طرف الحزب الديمقراطي الذي شكل الأغلبية في الكونغرس بعد انتخابات 2006.

مع صعود الرئيس" أوباما" حدث توتر بينه وبين المؤسسة العسكرية التي طالبت بإدامة الوجود العسكري في العراق لكن "اوباما" رفض هذا التوجه مع أنه كان حريصا على ان يتبنى سياسة أكثر واقعية تهتم بالتهديدات الكلاسيكية كنزع السلاح.

المطلب الثاني: مؤشر الصناعة العسكرية

[1]Lawrence J. korb and others , **"building a Military for the 21 st centry : New Realities"** , New priorities , USA : center for American progress , December 2008 , p 16 .

تتواصل عملية تكييّف صناعة الأسلحة مع البيئة الأمنية، فهذا ما عرفته الولايات المتحدة الأمريكية منذ حرب كوريا ***1953*** ثم الفيتنام ***1968*** ثم تلتها مساعي ريغن في سنوات الثمانينيات، هذا ما ولّد قناعة لدى الأمريكان بضرورة التحضير لحرب عن طريق تشييد مناعة حربية قوية[1].

من هذا المنطلق تكشف العديد من المؤشرات على ازدهار صناعة الدفاع والفضاء في الولايات المتحدة الأمريكية، فمنذ نهاية الحرب الباردة حدثت مجموعة من الإندماجات في صناعة الدفاع الأمريكية ممّا أدّى ميلاد مجموعة من كبريات الشركات ذات المبعات الضخمة على غرار شركة لوكهيد مارتن Lockheed Martin ونورثروب غرومان Northrop Grumman، وكذا بوينغ Boeing التي تبلغ مبيعاتها السنوية ***30*** مليار دولار في حين تبلغ إيرادات جنرال ديناميكس General Dynamics ورايتون Raytheon ***20*** مليار دولار [2].

تجدر الإشارة إلى صناعة الدفاع بالنسبة لهذه الشركات لا تقتصر على مبيعات الأسلحة بل هي حسب معهد ستوكهولم لدراسات السلام أنّ مبيعات الأسلحة هي مبيعات سلع وخدمات عسكرية إلى عملاء عسكريين بما في ذلك مبيعات خاصة بمشتريات محلّية ومبيعات خاصة بتصدير سلع وخدمات عسكرية وهي تلك المعدّة لأغراض عسكرية، وتتضمّن الخدمات العسكرية: خدمات تقنية مثل تكنولوجية المعلومات والصيانة والإصلاح والتجديد والدعم العملياتي، خدمات ذات صلة بعمل القوات المسلحة مثل الإستخبار والتدريب للشؤون اللوجيستية وإدارة المنشآت وهي لا تشمل تقديم الخدمات المدنية في زمن السلم[3].

في عالم ما بعد الحرب الباردة شهدت صناعة الأسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية تغيّرات واضحة جرت في هيكل الصناعة وطبيعتها وذلك بسماح وزارة الدفاع وتشجيعها صراحة على الإدماج وانتهت هذه

[1]- Hrvey M.Sapalsky and Eugene Ghoby, The Defense Industry's New cycle, found in http://www.cota.org/Pub/regulation/Special Report.PDF «***20/05/2012*** »

[2]- Barry d.Watts, The US Defense Industrial Base :Past, present and futur, report from GSBA, 2008, P38.

[3] - سام بيرلو فريمان، **الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ***2008***، ص 144.

السياسة عندما جزمت وزارة الدفاع بضرورة انتهائها عندما عرقلت إدماج لوكهيد مارتن مع نورثروب غرومان في أوائل سنة ***1997***[1(1)].

إضافة إلى ما سبق فإنّ التطوّر الآخر الذي عرفته الصناعة العسكرية الأمريكية كان سنة ***2000*** بامتلاك شركة نورثروب غرومان لشركة تكنولوجية الفضاء والمعلومات "***تي آر دبليو*** *TRW* " وهي صفقة توضح اتّجاها جديدا مدفوعا بالتكيّف مع التغيّرات في الأساليب الأميريكة لشن الحرب و التكنوالوجيا العسكرية[(2)].

وبذلك شهد قطاع صناعة الدفاع ازدهارا بداية من سنة ***2000*** وما بعدها خاصة بعد التدخل في أفغانستان والعراق، فنجد رأس الشركات التي استفادت من هذه الحروب شركة " لوكهيد مارتن وهي واحدة من أكبر مصنّعي الأسلحة في العالم فهي زوّدت الولايات المتحدة الأمريكية في حرب العراق بنظام راجمة الصواريخ (***MIRS***) والمقاتلة الجوية ***F16***، وبعد نهاية الحرب استفادت الشركة من مقاولات منوّعة من خلال تزويد القواعد الأمريكية في العراق بتقنيات الإتصال وغيرها من الخدمات[(3)].

ويذكر في كتاب أنبياء الحرب وليام هارتونغ أنّ السنتين الأخيرتين من عهد بوش، كانت أوقات جيّدة لشركات تصدير السلاح، كما أنّ زعامة أمريكا في سوق الأسلحة العالمية ازداد بشكل دراماتيكي حيث أنّ أكثر مبيعات الأسلحة الجديدة ذهب إلى الشركات الأمريكية، ولوكهيد مارتن هي الشركة الأكثر استفادة ففي سنة ***2007-2008*** أجرت الشركة اتفاقيات لبيع إحدى أنظمتها الدفاعية الصاروخية مثل ***PAC-3*** و***THAAD*** إلى العديد من الدول مثل تركيا وألمانيا واليابان بأكثر من ***24*** مليار دولار.

قامت شركة لوكهيد مارتن أيضا بتطوير وسائل دفاعية بحرية بعد أحداث ***11*** سبتمبر، حيث توقع اخصائيو مكافحة الإرهاب هجمات مستقبلية من البحر وأسّسو برنامج يسمّى ديب ووتر التي تعني في اللغة

[(1)]- بول دون وورايمون سوري، **<u>انتاج الأسلحة، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي</u>**، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ***2006***، ص ***494***

[(2)]- إليزابيث سكوتز وهانيس بومانن **<u>إنتاج الأسلحة، في التلح ونزع السلاح والأمن الدولي</u>**، ترجمة: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ***2003***، ص ***572***

[(3)]عبد الله ميزر، ***أنبياء الحرب***، قراءة في كتاب من الموقع (***24/04/2012***) http://www.alkhaleej.ae/portal/14DF2-aspx.

العربية المياه العميقة إذ خصّص البنتاغون ***17*** مليار دولار لبناء سفن جديدة مزوّدة بتقنيات المراقبة الفائقة والطائرات الالية من دون طيّار، واستفادت أيضا من هذا البرنامج نورث غرومان[1].

انطلاقا ممّا سبق فالولايات المتحدة الأمريكية استحوذت في الفترة ***2004-2008*** على ***31%*** من شحنات تصدير الأسلحة التقليدية واحتل العراق في هذه الفترة المركز الثامن والعشرين في قائمة مستوردي الأسلحة على الصعيد العالمي، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتزويده ب***40%*** من وارداته كما طلب العراق سنة ***2008*** أسلحة ثمنها ***19*** مليار دولار من الولايات المتحدة الأمريكية فضلا على التفاوض على المزيد من الطلبات.

بداية من سنة ***2006*** طرأت زيادة ضخمة في قيمة الطلبات المدرجة تحت برنامج المبيعات العسكرية الخارجية، وهي الطلبات التي سيتم تسليمها في بضع سنين[2] ويوضّح الجدول التالي تطوّر مبيعات الأسلحة لأكبر الشركات الأمريكية والتي صنّفت ضمن أكبر الشركات الأمريكية المئة لسنتي ***2003-2007***. أكبر مئة شركة عالمية لإنتاج السلحة، يوضح الزيادة في مبيعات تلك الشركات سنة ***2007*** مقارنة بسنة ***2003***

[4]- عبد الله ميزر، مرجع سابق.

[1]- سام بيرلو فريمان، **الشركات المئة الكبرى المنتجة للأسلحة في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي**، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، ***2009***، ص ***450***

المرتبة 2003	المرتبة 2007	الشركة	مبيعات الأسلحة 2003	مبيعات الأسلحة 2007
2	1	بوينغ	24370	30480
1	2	لوكهيد مارتن	24910	29400
3	4	نورثروب غرومان	22720	24600
5	6	رايثيون	15450	19540
6	5	جنرال ديناميكيس	13100	21520
9	11	يونايتيد ثقانيز، يو تي سي	6210	8760
10	8	ل 3 كوميونيكشنز	4480	11340
13	13	سيك	3700	6250
12	14	كومبيتر سينسز	3780	5420
23	–	كرزب، سي أس سي هاليبرتون	-	–

المصدر: بالتصرف عن التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، 2006–200

خلاصة:

مثلت أحداث 11 سبتمبر 2001 فرصة جيدة لترويج أفكار المحافظين الجدد ،هؤلاء الذين طالما إعتبروا القوة العسكرية أداة ضرورية للحفاظ على الأمن القومي الأمريكي كهدف أساسي لأي إدارة أمريكية هذا من جهة ،من جهة أخرى العمل على المشاريع الإمبراطورية الأمريكية.

الفصل الثالث:

المركب الصناعي العسكري وانخراط الولايات المتحدة في النزاعات الدولية

الفصل الثالث :المركب الصناعي العسكري وانخراط الولايات المتحدة في النزاعات الدولية.

نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة الحروب التي قامت بها الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث نركز في هذه المرحلة على دور المركب الصناعي العسكري في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية نحو النزاعات، فلقد شكلت أحداث 11 سبتمبر نقطة تحول في الإستراتيجية الدولية والنظام الدولي وذلك بان أصبح الإرهاب عاملا رئيسيا للصراع المسلح على الساحة الدولية.

لذا سنقوم بدراسة الحروب التي خاضتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب والمتمثلة أساسا في الحرب على أفغانستان، ثم الحرب على العراق.

مبينين من خلال ذلك الدوافع الحقيقية من وراء الغزو الأمريكي، والمتمثلة أساسا في الاستلاء على منابع النفط لتحقيق مصالح حيوية. ثم سنقوم بالكشف عن مختلف الانعكاسات الاقتصادية والسياسية للولايات المتحد الأمريكية نتيجة الحروب التي خاضتها، حيث نجد أن ذلك اثر على نموها الاقتصادي وعلى الميزان التجاري الذي شهد عجز في إدارة الرئيس "بوش ".

المبحث الأول: التدخل الأمريكي في أفغانستان

بعد أحداث 11سبتمبر حدث تحول في الإستراتيجية الأمريكية، بسبب ظهور عدو جديد ، دخل الأجندة الأمنية الأمريكية وهو ما يطلق عليه اسم "الإرهاب الدولي"ومنذ ذلك الحين بدأت تتحدد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية من خلال مبدأ مهم اتخذه" جورج بوش " في إحدى خطاباته حين أعلن أن كل دولة وفي كل مكان من العالم يجب أن تتبنى موقفا معينا: "إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين"، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب بالهجوم على أفغانستان لتصفية تنظيم القاعدة .

المطلب الأول:الأهداف الأمريكية من التدخل في أفغانستان

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على بلورة أهداف تتوافق والمجتمع الدولي ذلك من اجل إضفاء الشرعية على سياستها حيث كان الهدف المعلن للعالم أجمع من التدخل الأمريكي في أفغانستان، هو إلقاء القبض على" أسامة بن لادن "وضرب قواعده والقضاء على ما تسميه "الإرهاب"، ورغم كل التجارب التاريخية

التي تؤكد خطورة النتائج المترتبة على خوض حرب في أفغانستان، نرى أن صناع القرار الأمريكيين مضوا في خطتهم بتصميم غريب للتدخل في أفغانستان و القضاء على تنظيم القاعدة.

أما عن الخفايا والأهداف الحقيقية، نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية، قد أدرجت هذه المنطقة ضمن مناطق مصالحها وذلك من اجل الاستيلاء على النفط والغار من بحر قزوين إلى الأسواق الدولية بعيدة عن روسيا وإيران.

تعتبر منطقة بحر قزوين من المناطق المليئة بالنفط غير المستغل وغير المستكشف. فدول آسيا الوسطى تملك كميات هائلة من مصادر الطاقة المختلفة، يتضمن ذلك 6.6 تريليون متر مكعب من الغاز الطبيعي تنتظر الاستغلال، و وهذا ما جعل شركات الطاقة تعمل بكثافة خلال عقد التسعينات لبناء خطوط أنابيب عبر أفغانستان، وكانت تحظى بالدعم الكامل من الحكومة الأمريكية، و طبقا لعقيدة أمريكا المبنية على النفوذ والقوة لتحقيق أهداف إستراتيجية وجدت ضالتها في أفغانستان التي تعتبرمن أهم المناطق بسب تموقعها في اوراسيا.[1]

ومن ثم فان إسقاط نظام طالبان كان مجرد مقدمة لغرض اكبر وهو تشديد القبضة الأمريكية على منطقة ينابيع النفط من موقعها القديم في الخليج إلى امتداد إلى موقعها الجديد الواعد في قزوين، ومن ثم فقد أعادت الولايات المتحدة إعادة صياغة موازين القوى وعلاقاتها والخريطة السياسية لمنطقة الوسط الإسلامي على نحو يؤمن حاجتها من النفط والغاز على مدى قرن قادم من الزمان، وعلى نحو أيضا يحرم الصين وروسيا من الوصول إلى بترول بحر قزوين، بالإضافة إلى ذلك نجد أن أفغانستان لها أهمية إستراتيجية فيما يتعلق بالسيطرة ونقل البترول في وسط أسيا، وفي تقرير لوكالة الطاقة الأمريكية الصادر في سبتمبر 2001 وذلك قبل أيام قليلة من هجمات سبتمبر2001، تم الإشارة إلي أهمية الموقع الجغرافي الذي تكتسيه أفغانستان كطريق لنقل صادرات البترول والغاز الطبيعي من آسيا الوسطى إلى البحر العربي عن طريق خط أنابيب يمر عبر أفغانستان، كما تشير بعض المصادر الأمريكية أن أكثر الطرق جدوى من الناحية الاقتصادية والسياسية لنقل البترول والغاز الطبيعي هو الطريق الذي يمكن أن يمر بأفغانستان، فنقل بترول آسيا الوسطي عبر روسيا سوف يزيد من سيطرة روسيا على دول آسيا الوسطى وهو أمر لا ترحب به الولايات المتحدة الأمريكية، كما

[1]- عصام نعمان ، **حلقة نقاشية حول التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية**، **مجلة المستقبل العربي**، عدد 272، أكتوبر،2002،ص ص 41-42.

أن نقله عبر إيران سوف يدعم من الموارد الاقتصادية لإيران وهو ما يتعارض مع إستراتيجية الولايات المتحدة تجاه إيران، و أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ نقله عبر الطريق الصيني فهو طرق أطول وله مخاطر سياسية بالإضافة إلى تكلفة اقتصادية عالية، ومن ثم فان الطريق عبر أفغانستان هو أكثر هذه الطرق جدوى بالنسبة للمصالح الأمريكية.[1]

ومن خلال تتبعنا للدوافع التي أدت إلى التدخل الأمريكي في أفغانستان فإننا نخلص إلى القول أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت ذريعة 11 سبتمبر 2001مبررا من اجل بسط نفوذها في آسيا الوسطى واستغلال ثروات بحر قزوين بما فيها النفط الذي يلعب دورا محوريا في الإستراتيجية الأمريكية. فالنفط أصبح ذو بعد سياسي وله دور استراتيجي في السياسة الدولية، من ناحية ضرورة اكتسابه والتنافس عليه. وقد عملت الولايات المتحدة على شرعنه تدخلها، وذلك من خلال إصدار قرارات

تستند إلى نصوص قانونية ، لذا فقد اعتمدت على العديد من المرتكزات القانونية لتبرير سياستها.

المطلب الثاني:الشرعية الدولية حول مسالة التدخل في افغاتستان

بعد هجمات 11 سبتمبر2001 أسرعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إلقاء التهمة على تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن الذي ياويه نظام طالبان في أفغانستان وذلك دون وجود أي أدلة تشير إلى صدق الاتهام، ولم تمض إلا أسابيع قليلة حتى دخلت الولايات المتحدة الأمريكية أولى حروب القرن الواحد والعشرين ضد أفغانستان و طالبان والنظام الحاكم هناك وتنظيم القاعدة" أسامة بن لادن" باعتباره المسئول الأول (حسب الولايات المتحدة الأمريكية)عن تنفيذ العمليات الإرهابية و بدأت الحملة العسكرية الأمريكية ضد أفغانستان في 07 اكتوبر2001 حيث اخذ تنظيم القاعدة بعدا استراتيجيا عالميا وارتقى إلى التهديد العالمي الذي يرد بضربات هجومية وقائية امريكيية[2]. وقد أكد بوش في خطاب ألقاه بعد عشرة أيام من الحادثة على أن الأدلة التي تم جمعها تشير إلا أن من هاجم الولايات المتحدة جماعة تعرف بتنظيم القاعدة ،حيث يؤكد بوش على أن هذا التنظيم يقوم بهذه الأعمال من اجل إعادة تشكيل العالم وفرض معتقداتهم الدينية وبذالك استطاع بوش من خلال هذا الخطاب زرع بذور الخوف، بعد ما أيقض العالم على نوع جديد

[1]- زينب عبد العظيم مرجع سابق،ص847.

[2]عمر بوعشة، **الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وانعكاسها على السلم الدولي**،الجزائر،[د ،د ،ن] ،2012 ، ص157

من العدوان الإرهابي بإمكانه أن يطال إي بقعة في العالم وقد مثلت الأمم المتحدة ومجلس الأمن تحديدا الآلية الأساسية المستخدمة في إضفاء الشرعية على ما تريد الولايات المتحدة أن تستصدره من قرارات وما تريد أن تتخذه من سلوكيات.

أولا:قرارات مجلس الأمن

قام مجلس الأمن بإصدار قرار رقم 1368 ، يعطي من خلاله المرجعية والمشروعية للرد العسكري الذي كانت الولايات المتحدة تهيئ له.

وفي هذا الإطار أكد مجلس الأمن على حق الدول بالدفاع عن النفس بشكل فردي او جماعي كما اعتبر أن العمليات الإرهابية التي تمت في 11 سبتمبر 2001 هي بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين ،و دعا جميع الأعضاء إلى التعاون من اجل الوصول إلى مرتكبي هذه العمليات، وتنفيذ الاتفاقات الدولية الخاصة بمكافحة الإرهاب.[1] وتلا ذلك مباشرة صدور قرار مجلس الأمن رقم 1373 (28 سبتمبر2001) الذي انتقل إلى العمل وفق أحكام الفصل السابع من الميثاق، إلا انه اتخذ منحى مختلفا في الإجراءات الدولية ، وكان ذلك من خلال خلق مجموعة من الالتزامات

على دول الأعضاء تضمنت مايلي:

1) إلزام الدول الأعضاء بمنع تمويل الأعمال الإرهابية.

2) الامتناع عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم الصريح أو الضمني إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الإعمال الإرهابية.

3) تبادل المعلومات التي تتعلق بإعمال أو حركات الإرهابيين والشبكات الإرهابية، والتعاون في مجال قمع الحركات الإرهابية، من خلال وضع الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الإطراف وذلك بالانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة بالإرهاب خاصة الاتفاقية الدولية لمنع تمويلا لإرهاب(1999/12/09).[2]

[1] إدريس لكريني، مرجع سابق، ص ص 38 – 39.

[2] - زينب عبد العظيم، مرجع سابق، ص 859 – 861.

وهكذا فان القرار قد وضع من اجل الرد على هجمات سبتمبر في إطار حق الدول في الدفاع عن نفسها، وارسي الإطار القانوني للدعم ألاستخباراتي والمعلوماتي.

ثانيا: قرار الأمم المتحدة

ومن بين القرارات التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة في شرعنه سياستها هي القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة منذ عام1996فعلى سبيل المثال، القرار1276 الصادر في 10 أكتوبر1999 قد بين أن حركة طالبان وفرت المأوى و معسكرات التدريب للقيام ببعض العمليات الإرهابية، كما أوضح القرار أيضا أن حركة طالبان تعكر صفو السلم والأمن الدوليين، مفسحة بذلك الطريق لتطبيق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وعلى ذلك فان الولايات المتحدة الأمريكية لكي يتسنى لها استخدام حق الدفاع الشرعي فلا بد أن تكون هناك صلة أساسية بين أحداث الحادي عشر سبتمبر من ناحية والقاعدة ونظام طالبان من ناحية أخرى ، وهو ماحدث بالفعل، حينما رفض نظام طالبان تسليم أعضاء تنظيم القاعدة المسئولين عن تلك الأحداث وبتوفير المأوى لإفراد التنظيم، تكون أفغانستان قد ورطت نفسها في انتهاك القانون الدولي، مما أعطى الفرصة للولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام الدفاع الشرعي كسند قانوني لتبرير الحرب على أفغانستان، وهي المرة الأولى التي تستخدم فيها دولة، ضحية عدوان مسلح، حق الدفاع الشرعي تجاه جماعة لا تمثل دولة، والتي تعد مسئولة مسؤولية مباشرة عن اعتداءات الحادي عشر من سبتمبر.[1]

وهكذا يتضح كيف أن مجلس الأمن قد أطلق يد الولايات المتحدة بممارسة حق الدفاع عن النفس بناءا على ما تحدده بنفسها باعتباره تهديدا لأمنها، وبناء على ما تقرره من أهداف أنية أو مستقبلية.

[1] - وليد حسن فهمي، **"الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب... الجدل السياسي والقانوني"**، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد 166 المجلد41، سنة2006، ص ص 75 – 76.

المبحث الثاني:التدخل الأمريكي في العراق

مع نهاية الحرب في أفغانستان، ارتأت الولايات المتحدة الأمريكية أن إسقاط نظام صدام حسين ينبغي أن يكون المرحلة الثانية في سياق ما أصبح يعرف بالحملة الأمريكية "والدولية" لمكافحة "الإرهاب"، حيث رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن تطوير العراق للأسلحة غير التقليدية هو تهديد أساسي وجوهري للمصالح القومية الأمريكية. لذا وتكملة لما سمي" بإستراتيجية الأمن القومي" قامت الولايات المتحدة بشن حرب وقائية ضد العراق كان ذلك في العشرين من مارس 2003 دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة سالبة بذالك حقا لمجلس الأمن في تفويض الدول في القيام ببعض العمليات العسكرية، حيث قامت بوضع بعض التبريرات التي تتوافق ومصلحتها.

المطلب الأول: دوافع ومبررات التدخل لأمريكي في العراق

إن الحرب على الإرهاب التي تزعمها الرئيس الأمريكي جورج ولكر بوش أعطته صلاحيات واسعة لعمل أي شيء وفي أي وقت ولأي سبب يقرره أو يتم اختلاقه، ومما لاشك فيه إن الحرب العدوانية الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003يحوي على عدة اسباب متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض على الصعيد السياسي والاقتصادي.

أولا: التهديدات العراقية للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط

تتمثل التهديدات التي تمس المصالح الحيوية الأمريكية في ثلاث أمور أساسية حددتها الولايات المتحدة الأمريكية ، التهديد لأمنها القومي، التهديد لمصالحها القومية ،والتهديد لقيمها ، لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية وتوجيه ضربة استباقية، لاستباق التهديدات التي قد توجه ضد أمنها القومي أو مصالحها الحيوية.

إن العوامل الاقتصادية هي المتحكمة في البناءات الداخلية لطريقة التفكير الأمريكي، لذا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية ، تركز وجودها العسكري في العراق لتحقيق مكاسب اقتصادية، ومن هذه الزاوية أصبحت الحكومة العراقية برئاسة " صدام حسين" تشكل تهديدا على التدفق النفط العراقي.[1]

لذا نجد أن أسباب الغزو الأمريكي على العراق تتعلق بالمخزون الطاوي فسيطرة النظام نظام الرئيس "صدام حسين" عليه يشكل خطرا على الأمن الأمريكي. وكذا من جهة ثانية نجد أن الحرب الأمريكية على العراق من شانها

المساهمة في إنعاش سوق الأسلحة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية فالحرب في العراق هي حرب تداخلت فيها الصناعات النفطية والصناعات الحربية التي يصعب الفصل بينهما، حيث تزداد أهمية النفط في ظل الإدراك العالمي ببطيء نفاذ الاحتياط العالمي منه.[2]

ثانيا: التدخل الأمريكي في العراق كإستراتيجية لحل الأزمة الاقتصادية

تعتبر بوادر الأزمة الاقتصادية كدافع لنزوع الطبقة الحاكمة للولايات المتحدة الأمريكية نحو الحروب، و في هذا السياق نجد أن ما يساهم في زعزعة مكانة الولايات المتحدة الأمريكية ليس أسلحة الدمار الشامل المتوهمة أو العدو الغير الواضح الملامح المسمى ب"الارهاب الدولي"، بل التدهور الاقتصادي. فانخفاظ مستوى أرباح الشركات نتيجة ظاهرة الإنتاج الفائض الذي لاتنجح السوق الرأسمالية في تصريفه، لذا فالمخرج من هذه الأزمة هو التوجه نحو إقرار سياسات جديدة ، تتيح لها احتلال الدول.[3]

وفي هذا الإطار نجد أن الاقتصاد الأمريكي عرف تراجعا كبيرا نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أدى هذا الحدث إلى تدهور في الأداء الاقتصادي الأمريكي خاصة على حركة التجارة والاستثمارات،

---

[1]- احمد السيد النجار، **الأبعاد الاقتصادية للغزو الأمريكي للعراق**، القاهرة:مركز البحوث للدراسات السياسية ، 2003،ص 159

[2] - احمد السيد النجار، نفس المرجع، 160.

[3] - ميلان راي، **اكاديب روجتها أمريكا لاحتلال العراق**،(2012/06/09) من موقع:

http://almoslim.net/node/85396>>

وكذا نتيجة الاعباء الاقتصادية المكلفة للقبام بالحرب على الارهاب، بدا من الحرب في أفغانستان، ومرورا بزيادة عبئ الإنفاق على قضايا الأمن الداخلي ولعل ابرز مثال على ذلك هو عجز في الميزانية 2003 حوالي 200 مليار دولار أمريكي ووصل الدين العام إلى 32 تريليون، كما ارتفعت البطالة أكثر من 6 %وهي حالة غير مسبوقة للاقتصاد الأمريكي منذ فترة الكساد.

لذا فان الاستحواذ على النفط العراقي والتحكم في سعره وصناعة السلاح وتوظيفه في الحرب تشكل خدمة لشركات النفط والسلاح الأمريكية وبالتالي الاقتصاد الأمريكي ككل[1].

ومن خلال هذا تبرز لنا أهمية المبررات التي تعطيها القوى الضاغطة المشكلة للإدارة الأمريكية والتي ترى ضرورة القيام بالحرب على العراق انطلاقا من إدراكها للمزايا التي يحققه لها من خلال السيطرة على النفط.

المطلب الثاني: الأهداف الأمريكية من التدخل في العراق

من المعروف أن للتدخل أهداف حقيقية لتنفيذ إستراتيجية معينة وأهداف معلنة لكسب تأييد قانوني هذا ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية في العراق...كالأتي

أولا:الأهداف المعلنة

ومن يبن الاهداف التي اعتمدت عليها الولايات المتحدة

1 – القضاء على نظام" صدام حسين ":

اتسمت ممارسات النظام العراقي برئاسة صدام حسين منذ عام1983 بالقصوة الشديدة، وتعد ممارساته ضد شعبه انتهاكا صارحا للحقوق الأساسية للإنسان وتصنف ضمن جرائم ضد البشرية.[2]

[1]- ليلى مداني، **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003** ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام،2008 ،ص92.

[2]- شريف بسيوني، **الحرب الامريكية في العراق: مشروعية استخدام القوة**، **مجلة السياسة الدولية**، ، العدد151،المجلد38 ،2003، ص8.

لذا رأت الولايات المتحدة الأمريكية انه من الضروري تحرير الشعب العراقي من الديكتاتورية وإقامة نظام ديمقراطي على الطريقة الغربية يكون نموذجا يجب أن يحتذي به لدى العديد من دول الشرق الأوسط..

2 – امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل :

يعد امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل المبرر الرئيسي التي بنت عليها الإدارة الأمريكية باعتباره تهديدا لها وللمنطقة بأسرها حيث نجد أن هناك أدلة على أن النظام العراقي حاول تصنيع أسلحة النووية ويسعى أيضا لتطوير أسلحة بيولوجية، مما يشكل الخطر الداهم على الإقليم وجواره، كما أنها يمكن أن تنقل من العراق إلى جماعات إرهابية متعاونة مع النظام ،وقد تم تأكيد ذلك من طرف وكالة الطاقة الذرية كما صرح الرئيس بوش بنفسه قائلا:" أن العراق يعيد بناء

ترسانته النووية وان الرئيس" صدام حسين "قد عقد عدة اجتماعات مع علماء الذرة النووية يطلق عليها اسم"المجاهدين النوويين"[1]، ووفقا لتصريحات بوش فان التهديدات التي تواجهها الولايات المتحدة الأمريكية تأتي من المجموعات الإرهابية الدولية ومن الدول التي تقدم لها المأوى، كما تأتي أيضا من الدول التي تسعى إلى امتلاك أسلحة الدمار الشامل.[2]ومن وجهة نظر الإدارة الأمريكية والمتكونة أساسا من فريق الصقور بقيادة" ديك تشني "ورامسفيلد" ونائبه "بول "وولفويتز "وريتشارد" بيرل " فان العراق قد انتهك القرار رقم687 الذي يوجب استخدام القوة لنزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إذا لم تتجاوب بغداد.

ومن جهة أخرى فقد وجه اتهام للعراق بمساندتها للمنظمات الإرهابي وخاصة تنظيم "القاعدة" بأسلحة الدمار الشامل.

3 – تهديد العراق لجيرانه :

تؤكد الولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة معاقبة النظام العراقي بعد غزوه للكويت، حيث قامت دولة العراق بشن حرب شرسة ضد إيران (1981 – 1988) ثم الحرب ضد الكويت (1990 –

[1]-عمر بوعشة، ،مرجع سابق،ص.149

[2]- حسن فهمي، مرجع سابق، ص76.

1991) اقيمت خلالها جرائم حرب ضد المدنيين والأسرى كما استخدم فيها الاسلحة المحرمة دوليا بالإضافة إلى ذلك فقد شنت العراق خلال حرب الخليج عام 1991 هجمات صاروخية عشوائية ضد سكان إسرائيل المدنيين مما يعد أيضا من" جرائم الحرب"[1]

وإذا ما قمنا بتحليل هذه الأسباب يتضح لنا عدم صدق الولايات المتحدة، فأما عن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل، لم يثبت ذلك، فمن خلال حملة التفتيش التي قامت بها الوكالة الدولية للطاقة، أكد ألبرادعي، أن الوكالة لم تجد أي دليل على أن العراق قد أعاد إحياء برنامج أسلحته النووية وانه لم يتم العثور على أي أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نووية خطيرة، الأمر الذي وضع لإدارة الأمريكية في موضع حرج أمام العالم، ورغم ذلك ودون الحصول على إذن من مجلس الأمن، رأت الولايات المتحدة أن صدور قرار جديد من الأمم

المتحدة ليس ضروريا لإضفاء الشرعية على غزو العراق، وقد استندت في ذلك على القرار1441 حيث أعطي العراق فرصة لتنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بنزع السلاح، وسمح لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش المنشات العسكرية العراقية، ولكي تدافع الولايات المتحدة عن اتجاهها لاستخدام القوة ضد العراق والاستناد على الركائز القانونية المنصوص عليها في الباب السابع من ميثاق الأمم المتحدة افترضت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا أن العراق يمتلك مخزونا من الأسلحة المحرمة دوليا .[2]

أما بخصوص الادعاء والمتعلق بان دولة العراق لها صلة بالمنظمات الإرهابية وتزويدها بأسلحة الدمار الشامل فهذا الادعاء لا أساس له من الصحة فحزب البعث وصدام حسين في العراق ذوا توجه علماني مناهض للتطرف الديني والحركات الأصولية التي انبثق منها تنظيم القاعدة، كما انه لم تقدم أي أدلة عن وجود

[1] - محمد احمد،**الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام2003 بحث في الأسباب والنتائج**، "**مجلة جامعة دمشق**"، العدد (3 + 4) ،المجلد 20 ، 2004 ص124.

،.

[2] وليد حسن فهمي، مرجع سابق، ص ص 76-77.

مثل هذه الروابط كما وعد به مسؤولو الإدارة الأمريكية والمحرضين على الحرب ضد العراق بمن فيهم وزير الدفاع (رامسفيلد) ومستشار الأمن القومي

(كوندالزا رايس).

أما بالنسبة عن تهديد العراق لجيرانه نجد أن هذا الأخير لم يعد يمتلك القدرة على ممارسة أي تهديد فعلي بعد الحرب الخليجية الثانية وذلك بسبب ما خلفه الحصار الذي دام12 عاما من تدمير للبنية العسكرية الاقتصادية بحيث لم يعد قادرا على

تهديد أي احد.[1]

أما استبدال نظام صدام حسين وتحرير الشعب العراقي ومنحه الديمقراطية فهو تكريس لعقيدة بوش الجديدة المتمثلة في (الحرب الاستباقية). ، فالديمقراطية كما هو متعارف عليها هي حكم الشعب حسب المصطلح الإغريقي ولم نسمع بفرض

الديمقراطية عن طرق الغزو الخارجي.[2]

وانطلاقا مما سبق يتضح لنا أن الحرب الاستباقية التي قامت بها الولايات

المتحدة على العراق هي عمل غير شرعي خاصة وأنها دون تفويض صريح من مجلس الأمن حيث أن المبررات التي قدمتها كلها تخفي أهداف وخلفيات أخرى.

ثانيا:الأهداف الخفية

1- السيطرة علي منابع النفط العراقي:

[1]محمد احمد، مرجع سابق، ص ص 125-126

[2] - ناجي عبد السلام السنباطي، **أهداف الغزو الأمريكي للعراق** ، (12 /05 /2012)

htt : //alarabnews. Com. >>.

يعتبر النفط العراقي محل تنافس لمختلف القوى العالمية ، بدءا من بريطانيا وانتهاء بالولايات المتحدة، وتنبع أهمية السيطرة على النفط العراقي ليس لكميته وجودته وانخفاض تكلفته فحسب، وإنما أيضا لأن هذه السيطرة تعني ضمنيا التحكم في مختلف القوى العالمية التي تتلهف للحصول على الطاقة[1].

ويتميز النفط العراقي بأربع مزايا رئيسية وهي:

ا – **الاحتياطات الضخمة**: يحتوي العراق على 112 مليار برميل من النفط الاحتياطي المؤكد، وهو ما يمثل حوالي 11% من الاحتياطي النفطي العالمي المقدر بـ1087 مليار برميل. [2]

ب–التكلفة الإنتاجية المنخفضة :

تشير التقارير الصادرة عن وزارة الطاقة الأمريكية إلى أن تكاليف استخراج النفط في العراق تعد الأدنى على مستوى العالم، وربما يعود سبب ذلك إلى قرب النفط العراقي من سطح الأرض

ج– الجودة العالية: يتميز النفط العراقي بجودته المرتفعة، حيث يحتوي على نسبة عالية من الكربون ونسبة منخفضة من الكبريت، وهو ما يجعل نسبة التكرير جيدة، فضلا عن ارتفاع جودة مشتقاته النفطية[3] .

د–الدوافع النفطية للتدخل في العراق :

ومن أهم الدوافع النفطية التي كانت من وراء الإصرار الأمريكي غزو فمن جهة نجد:

1–إشباع الاحتياجات النفطية الأمريكية

2 – تحقيق مصالح الشركات النفطية الأمريكية: حيث نجد أن هناك خمس شركات عالمية كبرى تسيطر على سوق النفط، منها الشركتان الأمريكيتان (أكسون موبيل، ويشفرون تكساس)

---

[1] - فرغلي هارون، **الإرهاب العولمي وانهيار الإمبراطورية الأمريكية**،مصر: القاهرة، دار الوافي للنشر،2006،ص191.

[2] - ميلان راي ، مرجع سابق.

[3] - احمد السيد النجار،مرجع سابق، ص 160.

3 – تحقيق مصالح رجال الإدارة الأمريكية: حيث نجد أن هناك علاقات وثيقة بين رجال الإدارة الأمريكية الحالية ورؤساء مجالس إدارة الشركات النفطية الأمريكية.

4– تحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي: إن من شأن هبوط سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد فقط أن يوفر حوالي 4 مليارات دولار على الخزينة

الأمريكية.[1]

ومن جهة أخرى:

التخلص من قبضة أوبك(OPEK) على سوق النفط: وهي الدول المصدرة

للنفط كثيرا ما تشكل عقبة أمام الولايات المتحدة، نظرا لانفرادها بتحديد أسعار النفط العالمية.

اكتمال البناء الإمبراطوري الأمريكي و التحكم في مصير القوى الكبرى:

فالسيطرة الأمريكية على النفط العراقي تعني التحكم في المصالح الاقتصادية للدول الكبرى من خلال التحكم في إمدادات النفط.

ثانيا:حماية الكيان الصهيوني وضمان أمنه :

من أهم الأهداف التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيقها في شن هذه الحرب هو دعم التفوق الاستراتيجي للكيان الصهيوني باعتباره أداة تنفيذ الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، وباعتباره عنصراً من عناصر ردع القوى الإقليمية المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة، من جهة أخرى نجد أن الالتزام الأمريكي بحماية دولة هذا الكيان ليس نابعاً من كونها تمثل حامية المصالح الأمريكية فحسب[2]، بل أن هناك

[1]- - حسن لطيف كاضم الزبيري، **الشرق الأوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق**،(10 ماي 2012)، من موقع، http://www . dctrs . orgs 3492. htm >>

[2]- ليلي مداني، مرجع سابق، ص85.

عدداً من العوامل الداخلية التي ساهمت في جعل الولايات المتحدة رهينة للسياسة الصهيونية ، ذلك لان إسرائيل تعد الأقرب إلى أمريكا من ناحية قيمها وهي امتداد للحضارة الغربية في المجتمعات العربية والإسلامية، كما أنها أصبحت جزءاً أساسيا وفاعلاً التأثير غير المباشر في رسم سياسة أمريكا الشرق أوسطية من خلال وجود شخصيات يهودية في مراكز صنع القرار السياسي في البيت الأبيض وإدارة الرئيس "بوش" ومن قبلها إدارة "كلينتون" مليئة بالكثير من هذه الشخصيات التي تكن العداء للعرب والمسلمين والتي تقلدت مناصب وزارية مهمة في كلا الإدارتين وبأعداد كبيره توضح حجم التأثير الكيان الصهيوني داخل البيت الأبيض وفي سبيل ضمان حماية امن هذا الكيان شنت الولايات المتحدة قامت الولايات المتحدة بغزو العراق وسيطرة على منطقة الشرق الأوسط تحت دعاوى محاربة الإرهاب .[1]

المبحث الثالث:انعكاسات الحرب الأمريكية على الإرهاب:

بعد الحرب على الارهاب وما تبعها من احتلال لكل من أفغانستان والعراق بحجة نشر الديمقراطية والقضاء على الارهاب، نجد أن هذه الحرب تكبدت خسائر فادحة بالنسبة للدول المشاركة بها.

فبعد مضي سنوات على الغزو الأمريكي لم يتحقق الازدهار والرقي الذي وعدت به للشعب العراقي، كما تزايدة قوة طالبان بشدة وسيطرة على أجزاء واسعة من مناطق في أفغانستان.

أضف إلى ذلك كلفة الأسلحة و أعمال القتال التي أنهكت الاقتصاديين الأمريكيين

لذا فقد تمخض عن الحرب علي الارهاب التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية حدوث تغيرات في إستراتيجية الآمن القومي، بالإضافة إلى انعكاسات على المستوى الاقتصادي.

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للحرب الأمريكية على الإرهاب:

[1]- عبد السلام محمد البخيتي ، **الأهداف الأمريكية وراء شن الحرب على العراق**، (2012/06/03)، من موقع:

http://www.26sep.net/newsweekarticle.php?lng=arabic&sid=3632.>>

تزايد حجم النفقات العسكرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، حيث زاد الإنفاق العسكري للولايات المتحدة بسبب السياسة الأمريكية المسماة" الحرب على الإرهاب" التي اتبعتها إدارة بوش الابن، وعلى عكس العادة التي اتبعت خلال الحروب المديدة السابقة التي اتخذتها الولايات المتحدة

الأمريكية،فان الحرب في أفغانستان والعراق مولتا أساسا من المخصصات الإضافية الطارئة خارج الميزانية العادية وفيما يلي توضيح لذلك.

أولا:التكاليف الاقتصادية للحرب على الإرهاب:

إن السياسة الأمريكية المتبعة في الحرب على الإرهاب أسفرت عن ارتفاع الإنفاق الإجمالي لها والذي قدر ب 797 مليار دولار خلال الفترة (2002_ 2008)

حيث كانت العمليات العسكرية في العراق هي الأكثر نشاطا وإنفاقا وتكلفة إذ قدرت ب 603 مليار دولار سنة 2008 ، بينما بلغت تكلفة العمليات العسكرية في أفغانستان حوالي 160 مليار دولار سنة 2008.[1]

ومع وصول إدارة اوباما للحكم ارتفعت التكلفة السنوية لحرب أفغانستان من

5،59 مليار دولار أمريكي عام 2009 إلى 6،106 مليار دولار أمريكي في العام 2010 .[2]

وقد قد فتح" لورنس ليندساي"، كبيرا لاقتصاديين للرئيس الأمريكي "بوش الابن" باب النقاش حول تكلفة الحرب علي العراق بان الحرب ستكلف "100 او200 مليار دولار"، لكن مدير مكتب الإدارة والميزانية في البيت الأبيض الأمريكي رفض ذلك التصريح بقوله: "أن التكلفة التي يشار إليها عالية جدا"، ومع ذلك

[1] - سام بيرلو، مرجع سابق، ص286.

[2].- توفيق المدني ، **أزمتنا أمريكا وأوروبا من النتائج الكارثية للعولمة الليبرالية**، (2010/06/04)،من موقع:
http://www.wahdaislamyia.org/issues/119/tmadini.htm>>

اتضح أن ليندساي كان هو الأقرب للدقة في تقدير تكلفة تلك الحرب وليس رامسفيلد الذي تتسم تقديراته بالتبسيط الزائد ويبدو أنها موجهة لإقناع الرأي العام بانخفاض تكلفة الحرب من أجل كسب التأييد وتحييد المعارضة. ومن الملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تسبق أن مولت حروب دامت 6 او7سنوات من خلال مخصصات إضافية طارئة في حين أن (90 بالمائة) من أموال وزارة الدفاع في الفترة المالية2001 ــ 2009 دفعت كأموال

طارئة من خلال مخصصات إضافية،[1] فقد قررت الإدارة الأمريكية إلا نمول العمليات العسكرية في أفغانستان والعراق عبر موازنة الدفاع المعتاد، إنما بمخصصات إضافية منفصلة. ففي عام 2005 وصل إجمالي الاعتماد الإضافية المطلوبة للحرب على الارهاب ا346 مليار دولار منها 268 مليار دولار أمريكي لوزارة الدفاع.

وقد سجل لاقتصاد الأمريكي في الربع الثاني من عام 2002 أسوأ أداء له فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي نسبة نمو بلغت 0.2 في المائة، والبطالة نحو 7. 5% في يناير (2003) ، في حين بلغ العجز في ميزان الحساب الجاري الأمريكي نحو 2. 462 مليار دولار في نهاية أكتوبر (2009).[2]

ثانيا:تأثير الإنفاق العسكري في الميزانية الامريكية

استخدمت ادرة بوش بشان تمويل الصراعين في أفغانستان والعراق نهجا مختلفا كليا عن نهج الادرات السابقة، فقد تم تمويلهما عن طرق الاقتراض، وازداد الدفاع الوطني كحصة من النفقات الإجمالية من 18بالمئة في السنة المالية2000 إلى ما نحو 22 بالمئة في السنة المالية 2009 .

ولقد جرى اللجوء إلى الاقتراض لتمويل الصراعين في أفغانستان والعراق مع تحول من فائض سنوي في الميزانية قدره236 مليار دولار أمريكي سنة 2000 إلى عجز قدر ب نحو 4.8 مليار دولار في السنة المالية 2009. ونتيجة للعجز الكبير في الميزانية تضاعف الدين الوطني الأمريكي تقريبا من 5.6 تريلون دولار

---

[1] - سام بيرلو، مرجع سابق،ص286.

[2]- حسن لطيف كاظم الزبيري، مرجع سابق.

أمريكي في سنة2000 إلى ما 10.4 تريلون في السنة المالية 2009، وهو ما يعادل 69 بالمئة من أجمالي الناتج المحلي.[1]

المطلب الثاني: استفادة الشركات الصناعية العسكرية من الحرب على الارهاب :

تستمد الولايات المتحدة الأمريكية قوتها من الحروب ومبيعات السلاح وجاءت احداث11 سبتمبر فرصة لتستطيع الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها تحقيق أهدافها الإستراتيجية، فصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية تتم عن طريق مجموعة من القوى متحالفة مع بعضها البعض، تمثلها الشركات الاحتكارية واليمين المتطرف، و فقد قامت بغزو دولتي العراق وأفغانستان من اجل السيطرة على منابع النفط وضمان إمداداتهما، لذا نجد أن المجمع العسكري في الولايات المتحدة أصبح تحالفاً واسعاً بعد أن ضم إليه المحافظين الجدد كسياسيين واتحد مع كارتل النفط فصار اسمه المجمع «العسكري - الصناعي – النفطي- السياسي حيث سعى هذا المجمع إلى الحرب على أفغانستان والعراق كي يسيطر على العالم من خلال السيطرة على النفط و لتحقيق الربح عبر تجارة الحروب، فاعتمد على اسلوب نشر الخوف والأكاذيب مستغلا هذا المجمع أحداث 11سبتمبر كأداة لتحقيق ذلك، عن طريق التصعيد من حجم التهديدات.

فمن خلال الحملة الأمريكية التي قادها "بوش الابن"، نجد أن المركب الصناعي العسكري قد استفاد من هذه الحرب عن طريق تحقيق هدفين أساسيين:

أولا: توفير الأسلحة والمعدات العسكرية لغزو العراق

إن الحرب على الإرهاب التي أعلنها "جورج بوش الابن" هي في نظر أنصار المركب الصناعي العسكري مجموعة من الاستثمارات الضخمة تمتد من بداية تحرك القوات إلى غاية مرحلة الاعمار، فقد ولدت الحرب في العراق عددا كبيرا من العقود الممنوحة إلى القطاع الخاص، فيما يتعلق بالمعدات المستخدمة أثناء مرحلة القتال،

[1] - سام بيرو ، ترجمة عمر الأيوبي،مرجع سابق، ص274 –276.

وكان ذلك عن طريق تزويد الولايات المتحدة باحتياجاتها، من طائرات قتال متعددة الطراز قدرت ب 480 طائرة ، إضافة إلى حاملات الطائرات النووية ،و غيرها من المعدات العسكرية الأخرى.[1]

ثانيا: الاستفادة من .عقود إعادة الاعمار

منحت عقود إعادة الاعمار التي تقدر بمليارات الدولارات لشركات أمريكية حيث نصبت " الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية" نفسها وصيا على مشاريع الاعمار في العراق من خلال استئثارها بتوزيع العقود ، و حصلت حوالي70 شركة على عقود تبلغ قيمتها 8 بليون دولار كقيمة لعقود إعادة إعمار العراق وأفغانستان ومن بين هذه الشركات نجد:

شركة" لوكهيد مارتن استفادة من عقد قيمته 200 مليار دولار أمريكي كذالك نجد أن هذه الشركة قد حققت أعلى مبيعات الأسلحة سنة (2008) قدرت ب 1680 مليار دولار أمريكي ،بالإضافة إلى استفادة شركة "بوينغ" من برنامج طائرات بدون طيار.[2]

حيث أدت ضخامة عدد عقود الاعمار بعد الحرب إلى مشاكل حادة في عملية منح العقود فبحلول نهاية سبتمبر2004، سجل المكتب المكلف بمراقبة أعمال إعادة الاعمار113 تحقيقا جنائيا، وفتح دعاوى عن تزوير وهدر وغيرها، ومن هنا يتضح لنا سوء إدارة هذه الأموال، وبان نظام إعادة الاعمار هو نظام معقد ومربح للشركات الخاصة.

وتعتبر شركة كي بي أر(KBR) وهي شركة تابعة لشركة هاليبيرتون التي كان ديك تشيني نائبا لرئيسها الأكثر الشركات استفادة من عقود "ما بعد الحرب" التي منحتها وزارة الدفاع الأمريكي حيث بلغ إجمالي العقود التي حصلت عليها10832 مليار دولار أمريكي مقابل الأعمال في العراق، وتحصلت على599 مليون دولار أمريكي مقابل العمل في أفغانستان.[3] شركة "بيكتل" و"الصناعات المتطورة:"

ومن بين الشركات الأمريكية التي حصلت على الدعم الحكومي وعقود إعادة الأعمار مجموعة "بيكتل" المتخصصة في المجالات الهندسية والمقاولات، والتي يقع مقرها في سان فرانسيسكو، حيث حصلت هذه الشركة

---

[1]- إليزابيث سكونز وايمون سوري،مرجع سابق ،ص568.

[2]- مصطفى صايح، مرجع سابق، ص146.

[3]- إليزابيث سكونز ،مرجع سابق ،ص572

على سبعة عقود في العراق، إحداها تتمثل في تطوير الإعلام العراقي، وكانت حصيلة العقود السبعة 38 مليون دولار في عام 2004م، وعقود مؤجلة لعام 2004م بقيمة 90 مليون دولار،وقد عين جورج بوش مدير الشركة التنفيذي "بيكتل رايلي "رئيساً لمجلس التصدير، وهي لجنة استشارية اقتصادية لها تأثير فعال على الإدارة الأمريكية من الناحية الاقتصادية[1].

ومنه يتضح لنا أن هذه الشركات الصناعية الناشطة في مجالات التصنيع العسكري تمارس كل أساليب الضغط للتأثير على صنع السياسة الخارجية الأمريكية بحيث تركز على نشوب الحروب والصراعات بما يعزز قدرتها على تصريف منتجاتها.

[1] معمر فوزي الضليل، **بوش وإعادة اعمار العراق وأفغانستان**، (2012/06/02)،من موقع:

-http://almoslim.net/node/85294

الجدول يوضح: الشركات الأمريكية التي حصلت على اكبر عقود وزارات الدفاع الأمريكية في العراق:2002_2004.

الشركة (الشركة الأم)	العقود (مليون دولار)	الشركة (الشركة الأم)	العقود (مليون دولار)
KBR (هاليبيرتون)	10832	انترناشيونال أمريكا برودكت	628
بارسونز كوب	5286	تيتان	4.2
فلور كورب	3755	هاريس	165
واشنطون غروب انترناشيونال	3133	SAIC	159
شو غروب	3051	لوسنت تكنولوجيز وورلند سيرفيسز	75
بيرني كورب	2525	إي اودي تكنولوجي	72
كونتراك انترناشيونال	2325	نانا باسيفيك	70
نبراتك انك	1542	ايرث تك انك	65

يو آس ايه انفيرومنتال	1542	فينل(نورثروب غرومان)	48
سي اتش2 امهيل	1529	بارسونز انرجي	34
أمريكا انترناشيونال كومتراكتز	1500	لويس بيرغلد غروب	28
اودربكت_اوستن	1500	AECOM	22
زباتا انجيرينغ	1479	بلاكووتر سكيورتي كونسلتنغ	21
انفيرومنتال كمكيكال كورب	1475	موتورولا	16
ستانلي بكير هيل	1200	رونكو كونسلتنغ كورب	12

_الأرقام (بملايين الدولارات الأمريكية بالأسعار الجارية)

_المصدر: : **بالتصرف عن التسلح و نزع السلاح و الأمن الدولي . 2005**

بالإضافة إلى عشرات العقود ذهبت إلى شركات صغيرة ذات صلة هامة بإدارة بوش، منها: شركة بريني وكونتراك الدولية، وتقوم بعض هذه الشركات بمهام تجديد الحكومة العراقية، وأجهزة الشرطة والقوات المسلحة والإعلام، وتقديم مترجمين لاستخدامهم في عمليات الاستجواب والعمليات السيكولوجية، وفي تقرير لوكالة انتربريس الأمريكية تشير إلى أن حوالى60 %من مديري وموظفي الشركات الـ70 الأمريكية كانوا إما أعضاء

أو لديهم علاقات قريبة إلى أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي الجمهوريين والديمقراطيين، أو لشخصيات هامة في وزارة الدفاع "البنتاغون".

كما أظهر التقرير أن أكبر 10 عقود موقعة لإعادة إعمار العراق وأفغانستان ذهبت لشركات توظّف مسؤولين حكوميين كبار سابقين، من أجل إثراء العلاقات العامة بين الشركات وإدارة بوش والكونغرس والبنتاغون. كما أظهر تحليل لسجلات الشركات التي تمول الحملات الرئاسية في الولايات المتحدة أن أكبر 10 شركات حصلت على عقود في العراق وأفغانستان هي أكثر الممولين الأساسيين للحملات الانتخابية[1].

حيث بلغ ما دفعته هذه الشركات منذ عام 1990م مبلغ 11 مليون دولار للحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وعليه نستخلص أن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال غزوها لأفغانستان والعراق، قد بدا للوهلة الأولى أنها أحكمت قبضتها وهيمنتها العالمية، من خلال السيطرة على المقدرات والموارد الطبيعية والمالية، وكذا تواجد قوتها البرية والبحرية والجوية في منطقة الخليج العربي، غير أن الخطط الأمريكية قد فشلت في إعادة هيكلة المنطقة العربية من خلال شعار نشر الديمقراطية، بسبب الصراعات الطائفية الدموية في العراق، والتي ساهم الجيش الأمريكي في تأجيجها، بإضافة إلى التكلفة الباهظة، خاصة على الصعيد المالي، حيث تضاعفت ميزانية البنتاغون ففي 2011 تجاوزت 530 مليار دولار أمريكي وأنفقت الولايات المتحدة الأمريكية حتى العام 2011 مبلغا قدره 802 مليار دولار أمريكي، وكل ذلك عمّق من حدة الأزمة المالية الاقتصادية الأمريكية وأدى إلى تفاقم عجز الميزانية الفيدرالية، مما انعكس مباشرة على حياة

الأغلبية الساحقة من الأمريكيين، وفي المقابل كانت الاستفادة لصالح الشركات

الصناعية العسكري ،حيث استفادة هذه الأخيرة من امتيازات عقود إعادة الاعمار وقد حققت ارتفاعا كبيرا في إرادتها، حيث شهدت هذه المرحلة إنعاش لسوق السلاح وتحقيق أرباح من عقود الاستثمارات.

[1]- إليزابيث سكونز، مرجع سابق ،ص 573.

خاتمة

تتميز السياسة الخارجية و المؤسسات غير الرسمية المتمثلة في الجماعات ذات المصالح ومن بينها المركب الصناعي العسكري في الولايات المتحدة بطابعها الخاص النابع من خصوصية التكوين التاريخي للولايات المتحدة وكذلك خصوصية علاقة القوة ببناء السياسة الخارجية الأمريكية وأثرها في علاقاتها الدولية . اظافة الى اثر التيارات الفكرية التي باتت ترسخ خيار الانفراد التي نجد من بينها تيار اليمين الديني أو التيار المحافظ الجديد الذي وصل الى دواليب السلطة اثر فوز الرئيس جورج ولكر بوش في الانتخابات الرئاسية 2000 وبذلك تداخلت الأسس الفكرية للقوة مع مبررات الانفراد والهيمنة في السياسة الخارجية الأمريكية التي ينادي بها هذا التيار.

بعد فترة ليست بالطويلة وقعت هجمات 11سبتمبر ومثل هذا الحدث فشلا خطيرا لقادة الجيش الامريكي في القيام بمهمتهم الأولى المجسدة في الدفاع عن الاراضي الأمريكية ، هذا ما أعطى فرصة للادارة المحافظة تحت زعامة "بوش" باثبات افكاره حول وجود الشر في العالم ،وبدور امريكا القدري في محاربة الشر مستخدمة مختلف الاساليب وعلى راسها القوة العسكرية .حيث حشدت الادارة قوة عسكرية كبرى وميزانيات مالية ضخمة في اطار حملتها ضد الشر في ماعرف "بالحرب على الإرهاب" .

و كان لهذه الأحداث أثار على الاقتصاد والسياسة على حد سواء ، و امتدت أثارها لتمس مسلمات راسخة فى الفكر العسكري الأمريكي و ساهمت في إدخال تغيرات ملموسة. وقد انطوت هذه التحولات على العديد من الدلالات الهامة، أولها أنها أوضحت إن الولايات المتحدة لم تعد بمأمن عن الهجمات الخارجية بسبب الموقع الجغرافي، بل إنها أثبتت أن هناك عجزا واضحا من جانب السلطات الأمريكية في الكشف المسبق عن الهجمات الإرهابية .بالإضافة إلى ذلك أدت الهجمات الإرهابية إلى إحداث تعديل في مدركات التهديد الأمريكية، وذلك من خلال تزايد الاتجاه نحو الاهتمام بحماية الأمن الداخلي نظرا لأن الهجمات على الأهداف الداخلية أصبحت أكثر خطورة. وأصبحت مكافحة الإرهاب أولوية قص

أما التغيير الرئيسي فى الجانب العسكري، فقد شهدته سياسة التسلح وبناء القوات.فمازالت الولايات المتحدة مصممة على مواصلة مشروع نظام الدفاع الصاروخي حيث قامت بإجراء تجربة ناجحة للصاروخ واستغلت الهجمات الإرهابية للحصول على المساندة الدولية على نطاق واسع من خلال تقليل حدة الرفض الدولي للانسحاب الأمريكي من معاهدة الحد من الدفاع المضاد للصواريخ البالستية، على اعتبار أن النظام الجديد سيعيد للولايات المتحدة هيبتها الدولية من جديد.

انطلاقا من هذا النشاط الذي شهده الجانب العسكري نجد ان احداث 11 سبتمبر كانت بمثابة الفرصة الذهبية التي مكنت المحافظين الجدد على رأس السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية من تنفيذ مشاريع تم

التخطيط لها مسبقا على غرار مشروع القرن الامريكي ،و مشروع تحرير العراق الذي تقدم به المحافظين الجدد الى البيت الأبيض في فترة حكم الرئيس" بيل كلينتون" ، وهذه المشاريع لها اغراض اقتصادية ربحية بالدرجة الاولى للشركات الكبرى سواء في مجال النفط او صناعة الاسلحة وهي على صلة وثيقة بهذه الادارة المحافظة فعناصر هذه الادارة اغلبهم عملوا او لديهم ارتباطات مع هذه الشركات .

و لهذا ان العسكرة المتزايدة التي شهدتها هذه الفترة كانت خدمة لمصالح طبقة المجمع الصناعي العسكري على حساب العالم وحتى الشعب الامريكي بحد ذاته ولم تكون وليدة ظروف امنية تميزت بها البيئة الأمنية الدولية.

قائمة المراجع

أولا– باللغة العربية

I– الكتب:

1–احمد عبد الله واخرون، **قارعة سبتمبر**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية،2006.

2–المخادمي عبد القادر رزيق، **سباق التسلح الدولي :الهواجس و الطموحات و المصالح**، المراكز،الجزائر، دار المطبوعات الجامعية، 2010.

3–القوي محمد علي، **العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر**، **بيروت**، دار النهضة العربية.

4–إسماعيل الشاهرشاهر، **اولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد احداث11 سبتمبر 2001**،دمشق، الهيئة العامة السورية، 2009.

5–بوب وودرو، **خطة الهجوم**، ترجمة: فاصل جتكر، الرياض، مكتلة العبيكان، 2004.

6–بسيوني عرفة علي رضوان عبير، **السياسة الخارجية في القرن الواحد والعشرين**، القاهرة، دار النهضة العربية، 2011

7–بياد شيف.ب .د، **المجمع الصناعي الحربي في الولايات المتحدة الامريكية**،ترجمة رفعت البسيوني، بيروت، دار الفرابي ،1976

8–بوعشة عمر، **الإستراتيجية العسكرية الأمريكية وانعكاسها على السلم الدولي**:[د،د،ن]،2012.

9–جون بليس وستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، دبي، مركز الخليج للأبحاث 2004.

10–جيرمي مكاهيل، **بلا كوتر أخطر منظمة سرية في العالم** ، الإسكندرية ، شركة المطبوعات للتوزيع و النشر، 2007.

11–جندلي عبد الناصر ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية**، الجزائر ، دار الخلدونية ، 2007.

12-هارون فرغلي، **الإرهاب العولمي، وانهيار الإمبراطورية الأمريكية،** مصر:القاهرة، دار الفرابي للنشر،2006.

13-ولد أباه السيد ، **عالم مابعد 11سبتمبر : الإشكالات الفكرية و الإستراتيجية** ، بيروت، الدار العربية للعلوم ، 2004.

14-لكويني ادريس ، **التداعيات الدولية الكبرى لأحداث 11سبتمبر** (من غزو أفغانستان و احتلال العراق

15-محمد حسنين هيكل ، **الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق** ، القاهرة ، دار الشروق ، 2004.

16-مرقس سمير ، **رسالة في الأصولية البروتستانتية الخارجية الأمريكية،** القاهرة ، مكتبة الشروق ، 2001.

17-مركز دراسات الوحدة العربية، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

18-مركز دراسات الوحدة العربية، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

19-مركز دراسات الوحدة العربية، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

20-مركز دراسات الوحدة العربية، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

21-مركز دراسات الوحدة العربية، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

22-مركز دراسات الوحدة العربية، **التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي،** ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

23-عودة جهاد، النظام الدولي: **نظريات وإشكاليات،** القاهرة، دار الهدى للنشر و التوزيع 2005.

24-عساف سوسن ، **إستراتيجية الردع : العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة و الاستقرار الدولي** ، بيروت ، الشبكة العربية للأبحاث و النشر ،2008.

II -أطروحات ومذكرات:

1 ــ بن جديد سلوى، **اثر النمو الرأسمالي على الأمن العالمي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2006.

2ــ بن دايخة إبراهيم، **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة،** مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة باتنة، غير منشورة، 2004.

3ــ بوعمامة زهير، **سياسة إدارة الرئيس بيل كلينتون في إعادة بناء نظام الأمن في أوروبا مابعد الحرب الباردة،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.

4ــ مداني ليلى، **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق 2003،** رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2008.

5ــ قسوم سليم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية،** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.

6ــ خوجة محمد، **الانعكاسات العسكرية والسياسية للثورة الجديدة في الشؤون العسكرية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2006.

III– المجالات والدوريات

1_ احمد محمد، **الغزو الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003... بحث في الأسباب والنتائج**، **مجلة جامعة دمشق**، العدد (3+4)، المجلد 20، 2004.

2_ ايكينري جون، **نهاية المحافظين الجدد**، **المجلة العربية للدراسات الدولية**.

3_السيد النجار احمد، **الأبعاد الاقتصادية للغزو الأمريكي للعراق**، القاهرة:مركز البحوث للدراسات السياسة.

4_ بن سلطان عمار، **تصورات في ظل التحولات الدولية الجديدة**، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

5_بسيوني عنبر، **الولايات المتحدة الأمريكية والتدخل لحماية حقوق الإنسان**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد127، القاهرة: مركز الأهرام، 1997.

6_ بسيوني **شريف الحرب الأمريكية في العراق ... مشروعية استخدام القوة**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد151، المجلد38، 2003.

7_ جرجس فواز، **العرب والانتخابات الأمريكية دروس واستنتاجات**، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد246، 2001.

8_حسن فهمي وليد، **الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب... الجدل السياسي والقانوني**، **مجلة السياسة الدولية**، مصر، العدد 166، المجلد 41، 2006.

9_ مدحت أيوب، **الإدارة الأمريكية: يمين محافظ أم نازية جديدة**، **مجلة الشاهد**، العدد 214 ،2003.

10_ نادر حافظ، **المشهد الاقتصادي في الولايات المتحدة وتداعياته على سياستها الخارجية**، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 306، المجلد27 ، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

11– نعمان حافظ، **حلقة نقاشية حول التطورات الأخيرة في الولايات المتحدة وانعكاساتها العربية**، **مجلة المستقبل العربي**، مصر، العدد72 ،2002 .

IIII– مواقع الانترنيت

1_ أبو عامر علاء، الحرب الوقائية الأمريكية ماضيها... حاضرها ومستقبلها، على الرابط: **<**http//pulprit. Aluratanvoice.com/arti cals. html> ,(08-05-2012)

2_العولمي مالك، الإستراتيجية الأمريكية وموقعها من السياسة الخارجية الأمريكية، على الرابط:

3_اليكس كالتيوس، الإستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأمريكية، مركز الدراسات الاشتراكية، على الرابط:<http//www. E – socialists. Net/book/esc port/html. 1803>

(**10-05-2012**).

4_ إيريك لوران،عالم جورج بوش السري: الدين، التجارة، الشبكات الخفية، ترجمة : ملكة بوشامة، على الرابط:<www.investinteche. com.>

5_ السنباطي عبد السلام، أهداف الغزو الأمريكي للعراق، على الرابط: < **http : // alarabnews. Com>**

6_نرش بشار، السياسة الخارجية الأمريكية من منظور المدارس الفكرية ،على الرابط:

<http://www.iraqhape.com/indsc.php!?option=com.>,(12-04-2012)

7 –حسن خليل، الإستراتيجية الإمبراطورية في وثيقة الأمن القومي على الرابط:

<http:// drrolihussein.blogspat.com/2008/02/blog- post
.1585 /html> (25-04-2012).

8–كاظم الزبيري حسن لطيف، **الشرق الأوسط ودوره في صياغة قرار الحرب الأمريكية على العراق**،على الرابط:

<htt://www.dctrs.ogs-htm>

9–كمال محمد، الديمقراطية على الأجندة الأمريكية على الرابط:

<http://digital.ahram-org.eg/articals.aspsc?serial>(21-04-2012)

10 -محمد البختي عبد السلام ، **الأهداف الأمريكية راء الحرب على العراق**، على الرابط:

http://www.26 sep.net/newsweekarticls.php=arabic& sid=3632

11-ميزر عبد الله ،أنبياء الحرب ،قراءة في كتاب على الرابط:

<http://www.alhaleej-ae/portal/14df/aspx> (12-04-2012).

12 -مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراجية، " من هم المحافظون الجدد"، على الرابط:

<www.alkashif.net>(2011-04-25)

13-راي ميلان، أكاذيب روجتها أمريكا للاحتلال العراق،على الرابط:

<http://almoslim- net/node/85396>

14-راشد سامح، نظام الدفاع الصاروخي الأمريكي...لماذ الاصررار؟ ولماذا التأجيل؟ على الرابط:

<http://www.isamoline-net/iol-arabic/doualia/politics-sep2000

ثانيا- باللغة الأجنبية

Books /livers

-Dunne poule, changing Military industrial complex, stcholen , sipri 2006.

-fontanel jacquel'economie des armes, paris, editions la découverte,1984.

-kuaha adrian, réconceptulising the military industrial complex : a general systems theory approach, singagoreinstetute of defance and strategic studies, December, 2005.

-l.korbi lauvrence and other, building a military for the 21 st centry: new realities, u s a: senter for American progess, .december2008.

-jean jacques roché, théories des relation international, paris : Editionns mantchrest, 2004.

Web site

-Dictionary of American history, military industrial complex, in: <http// encyclopedia. Com> (11-04-2012).
-defense companies, p, 196, in:
<http:www. Peinceton. Etude/ ota/ disk/1992/ 290 209/ pdf> (21-04-20012).
-the project for the new American centery, rebilding américan's defenses strategy, forces and resources for a new century.2000, in:
<www. New American centerry. Org> (24-04-2012).
-Edrin black, hitler's carmaker: the inside of how general motorse heped mobilize the therd rich, in:
<http// globalesearche.ca/ indesc. Php ? contesct=ss71> (20-04-2012).
-j. tassawa christoper, the American economy during worled wor II, in:
<https: eh. net/ encyclopedia/ article/ tassawa wwII> (15-04-2012).
-jhon mershaeimer, the tragedy of grat power, in:
<http://www. Peple.Fas. haedu/ plan/ inotes 07/2001.pdf> (14-07-2001).
-henry kisenjer, http://www. thedailybeast. Com in the worled. html>.
-M. sapalshky hervey and gholy Eugene, the defense industry's new cycle. in:
<http://www. cota. org/ pub/ regulation/ special report. pdf> (20-05-2012).

-steven. L. lamy, contemporary mainstream approaches, new realism and new liberalism, in:
<www. Scribd. Com/doc/35526018/ baylis, jhon/smith> (23-05-2012).
-Schneder gerg and meel renac, regams defence buldup military eras,the washingtan port, june,9,2004,in:
<http://www. washington post. com/up. dgm// articals/26273> (28-04-2012).

-peter tatchell, 11/09/ the big over-up,<http//www.w3. org/tr/ oxml> (21-05-2002)

-Mahieddine khelifa , le complex militaro- industriel,in :
<http// michetcollon. Info/ lecomplex – militaro –industriel. h t m ?> (25-04-2012).
-philippe david (charles) lectures sur l'hegemonie et la venir de la puissance américan , in :<http : erduit/ ei/2005/v 36/01243201. Pdf> (27-04-2012).
-serfutin claud, la régenation du system militaro- industriel américain, autourmant de siécle, in :
<http:// www.grip.org/ g1026 h t m> (15-04-2012).

فهرس الموضوعات

مقدمة

الفصل الأول: ضبط مفاهيمي وتأسيس نظري لموضوع الدراسة

الفصل الثاني : عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية : الدوافع و الآليات